أوراق عمـــــــــل

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

الصورة لـ: **ناصر نوري** licensed under CC BY-NC-SA 2.0

الجركات الاجتماعية متعدية القوميات:
الحـالة المغربيـــة

عزيز مخوط, سنـاء بنبلي, ثريا الكحلاوي

الحركات الاجتماعية متعدية القوميات: الحالة المغربية

عزيز مخوط
سنـاء بنبلي
ثريا الكحلاوي

تحرير: ياسمين بريان

2

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 حـــــول معهـــــد الأصفـــري فـــــي الجامعــة الأميركيــة فـــي بيـــــــروت

6 مقدمة

ياسمين بريان

22 الحقــوق المدنيــة والسياســية بالمغــرب فــي دينامية الاحتجاج لما بعد ٢٠ فبراير

عزيــز مشــواط

5

62 التعبئة والأفعال الجماعية حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء فيما بعد ٢٠١١ في المغرب

سناء بنبلي

92 انتفاضة الهوامش: التعبئة من أجل الحق في الموارد والخدمات العامة في المغرب

صوريا الكحلاوي

مقدّمة

د. ياسمين بريان
المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي (CNRS/Centre Maurice Halbwachs)

تهدف دراسات الحالات الوطنية التي جُمعت في هذا التقرير إلى فهم كيف ظهرت الحركات الاجتماعية العبر وطنية[1] في المغرب, وكيف تطوّرت منذ انتفاضات 2011. أمّا استخدام مصطلح «العبر وطنية» في هذه الدراسات فيهدف إلى التأكيد على الطابع الكوني لأربع مظاهر تمّ اختيارها في هذا البحث الجماعي وهي: (1) مناهضة العولمة وتدابير التقشّف وغياب العدالة الاجتماعية (2) المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية (3) المطالبة بالعدالة الجندرية (4) المطالبة بالتمكن من الموارد الطبيعية والخدمات العامّة. تكمن هذه القضايا الأربعة في صميم الحركات الاجتماعية العالمية, نجدها كذلك في المغرب, حيث تعتبر المحرّكات الرئيسية لنشاط المجتمع المدني خلال السنوات الاخيرة. فمن هم الفاعلون الذين يترأسون هذه الحركات والمنظّمات؟ وما هي الحقوق والتغييرات التي يطالبون بها؟ وما هي الآفاق التي يتطلعون إليها؟ وكيف يتمّ تنظيم هذه الحركات؟ وكيف يبرّرون مطالبهم؟ وما هي أساليب العمل التي يتمتعون بها؟

يتطرق مؤلفو دراسات الحالة في المغرب لكلّ هذه الأسئلة, كلّ على حدة, من خلال التركيز على إحدى هذه القضايا الأربعة الكونية. ركّز عزيز مشواط على الحركات والمنظّمات التي تطالب بالحقوق السياسية والمدنية في المغرب. إذ يصف في ورقته المنظّمات والحركات المختلفة, ويحلّل بشكل دقيق الخطابات والشعارات التي تستخدمها لإضفاء الشرعية على مطالبها. كمّا أنّه يوضح نقطة رئيسية وبارزة في الوقت الحالي وهي الترابط الوثيق بين المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. في حين, تناولت سناء بنبلّي قضية العدالة الجندرية ومكافحة التحرّش الجنسي في المغرب. وتتضمّن الخريطة التي رسمتها لمختلف المنظّمات المشتغلة على هذا الموضوع تحليلًا شاملًا للاختلافات بين الأجيال. وبشكل أكثر تحديدًا, توضح بنبلّي كيف ساهم جيل جديد من الناشطين في تجديد المنظّمات المهتمّة بقضايا العدالة الجندرية, وغيرها من المواضع الأخرى مثل حقوق المثليين والحرّيات الفردية والتحرّش الجنسي.أمّا صوريا الكحلاوي فتبيّن في ورقتها كيف أصبحت المطالبة بالتمكّن من الموارد الطبيعية والخدمات العامّة قضية بارزة في المغرب نتيجة التعبئة الحركية. وقد استخدمت أمثلة مختلفة من السياقات المحيطة بالمدن والمناطق الريفية, وقدّمت ملاحظات إثنوغرافية تبيّن بروز اتجاه جديد يدفع الأطراف إلى التشكيك في الوضعين السياسي والاجتماعي القائمين عبر استخدام مجموعة مختلفة من أساليب الاحتجاج المباشرة وغير المباشرة.

[1] يصطلح هنا «بالحركات الاجتماعية العبر وطنية» كمقابل ل «transnational social movements» بالإنجليزية. وتحاول هذه الترجمة التعبير على الطابع الكوني للحركات الاجتماعية الثي تعبر كل الحدود.

وقد غابت عن هذا التقرير الورقة التي كان من المفترض أن تتعرّض للمنظّمات والجهات الفاعلة التي تتعامل مع قضية «العولمة وتدابير التقشّف والعدالة الاجتماعية» في المغرب، إذ قرّر كاتبها سحب تقريره في آخر لحظة لأسباب غير مُعلنة، وهو ما شكّل انتكاسة بالغة ومؤسفة للمشروع. رغم ذلك، تضمّ جميع الأوراق الأخرى عناصر ومعلومات هامّة وأساسية تسمح بفهم التطوّر الذي عرفته الهيئات والمنظّمات التي تتعبّأ حول قضايا سياسات التقشّف والعدالة الاجتماعية منذ 2011. كلّ هذه القضايا الأربعة ذات الطّابع العالمي مترابطة بينها بشكل كبير كما سنناقش ذلك أسفله. سوف نشير في هذه المقدّمة إلى المنظّمات والجهات الفاعلة التي تسعى إلى محاربة تدابير التقشّف وغياب العدالة الاجتماعية لتوضيح الأفكار التي ستهيكل ملاحظاتنا التمهيدية تلك.

وكتوطئة لما أتت به هذه الدراسات، تتعرّض هذه المقدّمة في البداية للمحة موجزة عن الوضع السياسي الحالي في المغرب بعد سنة 2011. نسلّط الضوء بعد ذلك على بعض الأفكار والاستنتاجات الرئيسية لهذه الأوراق. أولًا، سنوضح الترابط بين كلّ القضايا الأربعة التي دُرِست بشكل منفصل في هذا المشروع الجماعي وبين مشهد النشاط القائم حاليًا في المغرب. ثانيًا، نسلّط الضوء على التغييرات التي وقف عليها المؤلفون الثلاثة من حيث طبيعة الجهات الفاعلة والقضايا التي تدافع عنها. أمّا في الجزأين الثالث والرابع من المقدمة، فنقدّم ملخصًا لأشكال وأنماط وأطر العمل الرئيسية الجديدة المُتبعة في الدفاع عن هذه القضايا وإضفاء الشرعية عليها. وفي الأخير تبتعد الخلاصات الثي نستنتجها عن المقاييس المحلّية والوطنية التي تطبع هذه الأوراق إلى حدّ كبير، لطرح تساؤلات جديدة حول قضية التعاون العبر وطني والعابر للحدود والتي تهدف إلى الدفاع عن القضايا العالمية.

المغرب بعد ٢٠١١: سياق سياسي غامض

في سنة 2011، بدا المغرب وكأنّه يشكّل استثناءًا في المنطقة، حيث تجاوب العاهل المغربي سريعًا مع انطلاق مظاهرات حركة 20 فبراير، وأطلق في وقت مبكر من آذار/مارس 2011 مسارًا واسعًا للنقاش والتشاور الاجتماعي والسياسي يهدف إلى إصلاح الدستور. ردًّا على ذلك، دعا بعض المتظاهرين إلى مقاطعة الإصلاح الدستوري المُنزل من الأعلى، فيما شارك آخرون في عملية التشاور. وفي تموز/يوليو 2011، صوّتت غالبية المغاربة لصالح الدستور المعدّل (Ottaway, 2011). أمّا النّظام السّياسي القائم فلم يعرف أيّ تغيير. فالتعاون السّريع والمنسجم ظاهريًا للنظام السياسي مع الانتفاضات وعملية الإصلاح المتحكّم فيها التي تلته وكذا غياب نتائج العنف اعتبرت آنذاك كاستثناء واعد في المنطقة و«التزام واضح بالدّيمقراطية» يعدّ «نموذجا قويا» لدول أخرى بمنطقة العالم العربيّ (Maghraoui 2011, 679). ورغم كلّ هذا فقد تطوّر الوضع السّياسي منذ 2011 بطريقة أكثر غموضًا.

فمن جهة، أطلق النظام الملكي مشاريع وإصلاحات كبيرة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلاد، وإلى تطوير نماذج الحكم التشاركي وفقًا

للدستور الجديد الذي يكرّس حقوق الإنسان العالمية، ويعترف بالعدالة الجندرية، ويحمي المواطنين المغاربة من كافة أشكال التمييز. منذ العام 2013، ألقى محمد السادس خطابات عديدة تسلّط الضوء على أهمّية إصلاح مؤسّسات البلاد، وإطلاق مشاريع تنموية واسعة النطاق،[2] وتحويل المغرب إلى فاعل إقليمي رئيسي. ومنذ ذلك الحين، تجري مشاورات تهدف إلى إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار وتشجيع عمل الجمعيات المدنية والتنموية المحلّية، وإطلاق مبادرات تهدف إلى حماية البيئة وإنتاج طاقات بديلة، فيما نفّذت تدابير لتشجيع تطوير الاستثمارات الخاصّة والمشروعات الزراعية والصناعية على نطاق واسع.

أمّا من جهة أخرى، فقد فشلت بعض هذه المشاريع في تحقيق أهدافها أو تأخّرت عملية تنفيذها، في حين ساهم بعضها في تعزيز عدم المساواة الاجتماعية (صوريا الكحلاوي)، وتأجيج السخط الاجتماعي بسبب تدابير التقشّف التي أُدخلت بعد 2011. من بين هذه التّدابير نجد تخفيض الإنفاق العام من خلال خفض الدعم، والإصلاح المُخطّط لنظام المعاشات التقاعدية، وخفض عدد الموظّفين داخل مؤسّسات الخدمة العامة، وغيرها. فاندلعت مظاهرات احتجاجية وارتفعت أصوات فردية معارضة في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، ازداد قمع المتظاهرين والناشطين السياسيين والفنّانين والصحافيين بشكل كبير، وبدا أن الاعتقال هو الطريقة المفضّلة للسلطة لإيقاف المعارضة السياسية. وقد أعرب الأكاديميون والصحافيون ونشطاء حقوق الإنسان عن قلقهم من تقلّص مساحات النقد المسموح به ضدّ النظام، لا سيّما بعد أن حُكم على قادة حراك 2017 في منطقة الريف بالسجن لفترات تتراوح من سنة إلى 20 سنة، وصدور قرار قضائي في عام 2019 يقضي بحلّ جمعية «جذور» الناشطة في مجال الدفاع عن حرّية التعبير والنقد. وقد حكم مؤخّرًا على صحافيين، وفنانين، ومواطنين عاديين بالسجن لسنوات عديدة بسبب نشرهم أغاني وفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الدولة ومؤسساتها العامّة.[3]

في ظلّ هذا السياق السياسي الغامض الذي تتعايش فيه مشاريع تنموية واسعة النطاق ودستور جديد يعترف بحقوق الإنسان العالمية مع المحاكمات والقمع، كيف تتفاعل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع القضايا العالمية مثل «العدالة الجندرية» و«العدالة الاجتماعية» و«الحقوق السياسية» و« التّمكّن من الموارد الطبيعية»؟

القضايا والمطالب المترابطة بينها في السياق السياسي الحالي

كما ذكرنا سابقًا، تمّت دراسة أربع قضايا عالمية بشكل منفصل في هذه الأبحاث وهي: (1) العولمة وتدابير التقشّف والظلم الاجتماعي (2) الحقوق السياسية والمدنية (3) العدالة الجندرية (4) التمكن من الموارد الطبيعية والخدمات العامّة. تكمن الأهمّية

[2] على سبيل المثال شكّل العاهل المغربي لجنة النموذج التنموي في كانون الأوّل/ديسمبر 2019، مهمّتها التفكير في اقتراح نموذج تنمية جديد للبلاد.

[3] أنظر على سبيل المثال المقال الحديث المنشور على رويترز: https://www.reuters.com/article/us-morocco-rights/morocco-using-laws-to-silence-dissent-rights-groups-idUSKBN1Z827K (تمّ الدخول إلى الرابط في 9 كانون الثاني/يناير 2020).

المنهجية لهذا الفصل في تمكنه من دراسات مقارنة للحالة الإقليمية. غير أنّه تتضح من الأوراق صعوبة دراسة هذه القضايا بشكل منفصل في المغرب وفي الظرفية الحالية، إذ تبرز العديد من الحركات والمنظّمات في نفس الوقت في التقارير الثلاثة، وهو مؤشّر مباشر على التداخل والترابط بين هذه القضايا.

أمّا الترابط بين القضايا الأربعة فهو مفاهيمي في المقام الأول. فغالبًا ما يعوق الاستفادة من الخدمات العامّة هي تدابير التقشّف، كما أنّ هذا مرتبط كذلك ارتباطًا وثيقًا بالظلم الاجتماعي. أمّا العدالة الجندرية فتفترض مشاركة المرأة، وهو حقّ سياسي. في حين أن إشراك المرأة في العملية السياسية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، يعدُّ بدوره وسيلة لتحقيق العدل الاجتماعي. أكثر من هذا، بما أنّ التمكّن من الملكية وإمكانية ولوج التجهيزات العمومية يرتبطان في غالب الأحيان بالنوع الاجتماعي (أو الجندر)، فهذا يعني أنّ معالجة إشكالية التمكن من الموارد الطبيعية، مثلًا، تمرّ أيضًا عبر قضية عدم المساواة بين الرجل والمرأة. هذه الترابطات ليست فقط على مستوى المفاهيم، بل تظهر أيضًا في الوصف الذي تقدّمه الأوراق الثلاثة للممارسات والخطابات والمنظّمات والفاعلين التي تتطرّق للقضايا عبر الوطنية في المغرب. لقد كانت منظّمات حقوق المرأة المغربية نشيطة للغاية في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية في البلاد (عزيز مشواط)، كما تعاملت منظّمات حقوق الإنسان المنخرطة في قضية الحقوق المدنية مع قضية انعدام العدالة الجندرية (سناء بنبلّي). وقد كانت المرأة الريفية في المغرب، المدعومة من منظّمات حقوق المرأة، أول من طالب بالولوج المتساوي إلى الموارد الطبيعية في البلاد (صوريا الكحلاوي وسناء بنبلّي).

تشير التقارير الثلاثة إلى أن التداخل بين هذه القضايا العالمية أصبح أكثر وضوحًا في السياق المغربي الحالي، حيث أصبحت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مرتبطة بينها بشكل متزايد. تبعًا لما أورد عزيز مشواط، برز هذا الاتجاه خلال مظاهرات 2011. ففي حين كانت الحركات السابقة موجّهة بشكل أساسي نحو الشؤون الاجتماعية وبالتالي الشؤون السياسية، يتبيّن أن الحركات الحالية في المغرب تجمع بين ثلاثة أبعاد رئيسية؛ أولًا: المطالب الأساسية التي تهدف إلى الولوج إلى الموارد والخدمات العامّة والاحتياجات الأساسية. ثانيًا: تبرز مطالب تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمساواة، وهي نتيجة مباشرة لمجموعة المطالب الأولى. ثالثًا: يشكّل ارتباط هذين البعدين نقدًا للنخبة السياسية التي تسيطر على الحكم وتسمح بظهور هذه المظالم. ويبدو هنا أن الاختلافات الأيديولوجية تلعب دورًا ثانويًا، وهو ما تؤكّده ورقة صوريا الكحلاوي حيث يتبين من خلالها كيف أن فاعلين مختلفين ضمن نفس الحركة يطالبون بالوصول المتساوي إلى الموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية وكذا تحقيق المساواة بين جميع المواطنين، مع الحدّ من الآثار السلبية الناجمة عن الزيادة المفرطة في أهمية المال في القطاعات الاقتصادية، وكذلك تنتقد النخب السياسية وأشكال الحكم غير الشفّافة.

يوضح حراك الريف هذه الفكرة بشكل جيّد، فهو ظهر في الجزء الشمالي من المغرب في العام 2017 بعد حادثة وفاة تاجر سمك التي أثارت العديد من المطالب، بحيث شكّل، أوّلًا وقبل كلّ شيء، احتجاجًا ضدّ الظلم الاجتماعي وعنف الدولة، ولكنه دعا أيضًا إلى الوصول إلى الخدمات العامّة والموارد الطبيعية في منطقة كانت مهمّشة منذ فترة طويلة من قبل سلطات الدولة. تسير هذه المطالب بالتوازي مع مطلب تحسين ظروف المشاركة والحكم، وتنتقد النظام السياسي مباشرةً. كانت مشاركة النساء خلال هذه المظاهرات مهمّة، بحيث أصبحت بعضهن متحدثات باسم الحراك، فيما لعبت أخريات دورًا محوريًا في لجنة التنسيق وطالبن بالإفراج عن المحتجين المحتجزين.

يذكرنا هذا الاتجاه بحقيقة أن الفصل بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس سوى تركيبات مصطنعة ناتجة عن العمليات التاريخية التي استخدمت فيها الأنظمة السياسية الفوارق المُفترضة بين النشاط «السياسي» و«الاجتماعي» و«الاقتصادي» (Abdelrahman, 2012؛ Bogaert, 2015). وتبيّن هذه الانقسامات الطرق التي تعمل بها مؤسّسات الدولة وتتفاعل من خلالها مع المتظاهرين، وإمكانيات قيام الحركات الاجتماعية بتنسيق أعمالها (Berriane g2019, Duboc). وتوضح مها عبد الرحمن أن الفصل بين النضالين الاقتصادي والسياسي «يُفهم بشكل خاطئ» وهو ينتج عن «مفهوم ضيق للسياسة» (Abdelrahman, 2012, 615). يبدو أن الحركات الحالية في المغرب ساهمت في تخفيف هذه الانقسامات الاصطناعية من خلال الجمع بين كلّ الأبعاد. ووفقًا لصوريا الكحلاوي، يرتبط هذا التداخل بميل النخب والمؤسّسات السياسية في المغرب إلى مزج مصالحها الاقتصادية والسياسية بشكل متزايد.

بروز فاعلين جدد وقضايا فرعية عبر وطنية

من بين التطوّرات التي وقف عليها محرّرو الأوراق الثلاث، بروز فاعلين جدد وكذا قضايا جديدة في أعقاب مظاهرات 2011. يتعلّق الأمر أوّلًا بظهور عدد متزايد من الفاعلين والمنظّمات والاحتجاجات التي عرفت نموًّا وانطلاقًا من «الهوامش»[4] (Kahlaoui و Bo-gaert, 2019؛ Berriane, 2016؛ Bogaert, 2015). تتعارض هذه الظاهرة مع الحركات السابقة التي كان يتزعّمها بشكل رئيسي ممثّلو النخب الفكرية أو السياسية، والتي انطلقت بشكل خاص من الدار البيضاء والرباط، العاصمتين الصناعية والإدارية للمغرب.

بعكس ذلك، منذ سنة 2011، برزت حركات الاحتجاج أكثر فأكثر في المناطق الهامشية، وسط الطبقات المتوسّطة الدنيا وسكّان المدن الصغيرة والعمّال والفلّاحين الصغار وفقراء المدن. ففي سنة 2013، خرجت احتجاجات المغاربة في مدن عديدة إثر ارتفاع تكاليف المعيشة بعد الزيادة في أسعار الوقود. وفي سنة 2015، تظاهر سكّان المدن الشمالية في طنجة وتطوان ومرتيل والمضيق ضدّ ارتفاع أسعار الماء والكهرباء،

[4] «الهوامش» تعني هنا كلّ المساحات والمجموعات «التي هي نتاج تاريخي لعمليات الإقصاء الاجتماعي والسياسي، و/أو الاستبعاد الاقتصادي والاستغلال (Berriane g2019, 408, Duboc).

موجّهين غضبهم ضدّ الشركة التي تدير هذه الخدمات (Amendis التابعة لشركة Veolia الفرنسية). في نفس السنة، انطلق حراك في جبال الأطلس المتوسّط يطالب بحقّ التّمكّن من الموارد الطبيعية. وقد وجّه هذا الغضب ضدّ شركة Adarouch Ranch، التي كان يملكها سابقًا العاهل المغربي. وفي سنة 2017، تتابعت الاحتجاجات في منطقة الريف الشرقي والأوسط، وفي مناجم الفحم بمدينة جرادة، ثم ما سُمّي ب «احتجاجات العطش»، في زاكورة اعتراضًا على النقص الحادّ في المياه. وسنة 2018، خلال المقاطعة التي امتدّت لأشهر على مستوى البلاد ضدّ شركات وعلامات تجارية مُحدّدة (مياه سيدي علي المعدنية ومنتجات الألبان Centrale-Danone ومحطّات وقود Afriquia)، انضمّ فقراء المدن والطبقة المتوسّطة الدنيا إلى الطبقتين المتوسّطتين الوسطى والعليا للاحتجاج على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القوّة الشرائية، مع انتقاد النخب التي تتحكّم في السوق وكذا الدولة في نفس الوقت.

وقد ارتبطت هذه الأحداث بالعديد من العوامل، كالتدهور الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائية وسنّ تدابير التقشّف وتكثيف استغلال الموارد وتفكيك الخدمات العامّة. غير أنّ هذه العوامل غير كافية لفهم بروز حراك الهوامش وارتفاع أصواته. تقول صوريا الكحلاوي في ورقتها أن حركة 20 فبراير 2011 لعبت دورًا محوريًا على هذا المستوى، إذ زعزعت استقرار هياكل السلطة في المغرب، وفتحت العيون على هؤلاء السكّان المهمّشين وغير المرئيين، ما مكّنهم من التعبير عن مطالبهم الاجتماعية والسياسية. كما ساهمت ردود الفعل على هذه المطالب في جعل علاقات القوّة أكثر تطرّفًا، بشكل تدريجي، بين الدولة والسكّان المهمشين.

هناك تطوّر رئيسي آخر ويخصّ ظهور جيل جديد من الناشطين والمنظّمات، وبالتالي تنويع في المجتمع المدني. هنا، تجدر الإشارة إلى أن كلّ الأوراق ركّزت على فترة ما بعد العام 2011، إلّا أن المؤلفين الثلاثة اتفقوا على ضرورة العودة إلى الوراء في نظرة طويلة المدى لفهم ما يحصل حاليًا. فالعديد من الأحداث الراهنة هي بالفعل نتيجة لمسارات وأفعال وتجارب بدأت قبل ذلك بكثير. هنا الاستمرارية والتغيرات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا. وهو ما يمكن توضيحه بشكل جيّد من خلال أنواع الفاعلين الذين يتعاملون مع القضايا عبر الوطنية في المغرب اليوم وذلك من خلال التفاعل بين الفاعلين والمنظّمات القديمة والراسخة، من جهة، وفاعلين شباب جدد عزّزوا أنشطتهم في أعقاب أحداث 2011، من جهة أخرى.

وكما أكّدت على ذلك سناء بنبلي، فإنّ الاختلافات بين الأجيال لعبت دورًا مركزيًا داخل حركة 20 فبراير. فعلى سبيل المثال، كان الناشطون الشباب أكثر تردّدًا في ربط حوار مع سلطات الدولة حول إصلاح الدستور باعتبار أنّ هذه العملية قد فرضت عليهم. لذلك، جرت النقاشات حول الإصلاح الدّستوري وبشكل أساسي، مع فاعلين بالمجتمع المدني ينتمون إلى الجيل القديم، ومع «روّاد» منظّمات المجتمع المدني اليوم كما أوضحت ذلك سناء بنبلّي. ويستمر اليوم التفاعل بين الجيلين داخل المجتمع المدني المغربي. وتعمل منظّمات راسخة مثل «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» (AMDH)

التي أنشِئت سنة 1979 (عزيز مشواط) أو منظّمات الدّفاع عن حقوق النساء التي ظهرت في منتصف ثمانينيات القرن الماضي (سناء بنبلّي) مع العديد من المنظّمات التي يرأسها ناشطون أصغر سنًّا ظهر العديد منهم اجتماعيًا وسياسيًا منذ بداية الألفية الثانية، وتحديدًا خلال احتجاجات 2011. وهو ما يبرز من خلال حراك طلاب الطبّ المتدرّبون أو المقيمون سنة 2015، الذين نظّموا سلسلة من الاحتجاجات ضدّ الخدمات الصحّية الإجبارية، وهو إجراء تقشّفي يهدف إلى تعويض نقص الأطباء في المستشفيات العامّة. وفي سنة 2015، نظّم المعلمون المتدرّبون، الذين يواجهون ظروف عمل أقل أمانًا، حراكًا احتجاجيًا على المستوى الوطني.

وإذا كان اشتغال المجتمع المدني في المغرب اليوم يعتمد على العلاقة القائمة بين أجيال متفاوتة من الفاعلين والمنظّمات، فإنّ هذه العلاقات لا تخلو من صراعات وتوتّرات. وهو ما تبيّنه ورقة سناء بنبلّي التي تتعرّض لموضوع المنظّمات والحركات المُنخرطة في قضية «المساواة بين الجنسين» في المغرب. وكما ذكرنا سابقًا، ظهرت أولى المنظّمات التي تعالج هذه القضية العالمية في ثمانينيات القرن الماضي بعد إطلاق «عقد الأمم المتّحدة للمرأة» في 1979، وهو نفس العام التي ظهرت فيه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تعاملت مع قضية العدالة الجندرية من خلال العديد من القضايا الفرعية المتعلّقة بحقوق المرأة في التعليم والمشاركة السياسية، وخصوصًا إصلاح قانون الأسرة المغربي. هيمنت هذه المنظّمات، التي يرأسها جيل «الروّاد»، على الميدان حتّى وقت قريب. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، برز عدد متزايد من المبادرات والمنظّمات والجهات الفاعلة البديلة المُنخرطة في قضية العدالة الجندرية. ويميل هذا الجيل إلى معالجة هذه القضية انطلاقًا من ترابطها مع القضايا الأخرى وفتح الباب أمام مواضيع فرعية جديدة. ويقدّم هذا الجيل نفسه كوريث للمنظّمات القديمة أو ناقدًا لها.

ويعتبر هذا حال الحركة البديلة للدفاع عن الحرّيات الفردية، المعروفة باسم MALI، على سبيل المثال، والتي أنشئت سنة 2009 للدفاع عن الحرّيات الفردية في المغرب (عزيز مشواط وسناء بنبلي). عرفت هذه الجمعية بداية بدفاعها عن حقوق الذين قرّروا عدم الصيام خلال شهر رمضان[5]، ثمّ لاحقًا من خلال مساهمتها في إطلاق «حملة التقبيل» دعمًا لثلاثة مراهقين اعتقلوا في سنة 2013 بسبب نشر صورهم على موقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك وهم يتبادلون القبل. في الوقت نفسه، انخرطت الحركة في قضايا تتعلّق بالمساواة والتنوّع بين الجنسين. فقد نشطوا على سبيل المثال، في انتقاد تراجع الرعاية الصحّية والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء في المغرب، مطالبين بتشريع الإجهاض، ومدافعين على حقوق المثليين.

تُبيّن حالة MALI كيف ساهم الجيل الجديد من الناشطين والمنظّمات في إدراج قضايا وأنماط عمل جديدة ضمن دائرة الناشطين المغاربة. وقد ساهم هذا في تنشيط وتنويع وتركيز النقاشات داخل المجتمع منذ 2011. بالإضافة إلى ذلك كان لهذه الحركة تأثير واضح على

[5] تعاقب المادة 222 من قانون العقوبات المغربي الذين يكسرون عطلة النهار خلال شهر رمضان.

المنظّمات القديمة التي بدأت تنفتح على القضايا والتقنيات وأساليب العمل الجديدة لسدّ الفجوة التي تفصلها عن الأجيال الشابّة والمجموعات الاجتماعية التي كان تمثيلها ناقصًا ضمن مكوّناتها (العمّال والفلاحون الصغار، وغيرهم).

وفي أعقاب هذا السياق السياسي والاجتماعي الجديد في مغرب ما بعد 2011، ظهرت قضايا جديدة ضمن المجتمع المدني المغربي، أضيفت إلى القضايا السابقة مثل حقوق المرأة والإنسان العالمية، وحرّية الصحافة، والحقوق الثقافية التي تطالب بها الحركة الأمازيغية، والحقّ في العمل الذي تطالب به حركة الخرّيجين العاطلين عن العمل. ففي صنف «الحقوق السياسية والمدنية» الأوسع، نجد على سبيل المثال، قضايا الحرّيات الدينية والحقوق الفردية التي أصبحت أكثر بروزًا بعد 2011. وفي الصّنف الأوسع؛ «العدالة الجندرية»، برزت قضية العنف ضد المرأة، ولا سيما ضرورة إصلاح المادة 475 التي تجبر ضحايا الاغتصاب على الزواج من المغتصب، وحرّية الملبس (التي ظهرت بعد احتجاز شابتين ترتديان التنانير في إنزكان)، وتشريع الإجهاض وحقوق المثليين. وفي 2019، أدّى احتجاز صحافية متّهمة بالإجهاض وإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، إلى إثارة قضية الحرّيات الفردية وتأجيج التنديدات العلنية بالقيود المفروضة على أجساد النساء. كذلك دخلت قضية حقوق المرأة في الميراث -وهي أحد بنود قانون الأسرة التي لم يتمّ إصلاحها في 2004- ضمن النقاش العام نتيجة تعاون المثقّفين ومنظّمات المجتمع المدني. هناك أيضًا الحركة النسائية في الأرياف التي ظهرت سنة 2007 احتجاجًا على استبعاد النساء من حقوق الأرض الجماعية. وضمن خانة الحركات المناهضة للتقشّف والظلم الاجتماعي، شكّلت مسألة ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية والوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحّية أحد الموضوعات الرئيسية المُهيمنة على النقاش خلال السنوات العشر الماضية.

طرق وأدوات تعبئة جديدة

خلال العقد الماضي، اهتدت الحركات والمنظّمات الناشطة في القضايا عبر الوطنية إلى استخدام وبشكل متزايد أشكالًا وأنماطًا جديدة من التعبئة، مستوحاة من الأدوات التي تستخدمها الحركات الأخرى حول العالم. ومن بين أنماط التعبئة المستخدمة برزت المقاطعة التي حظيت بزخم خاص. ففي سنة 2018، استمرّت أطول حملة مقاطعة لأشهر عديدة، وكانت موجّهة ضدّ شركات وعلامات تجارية مُحدّدة متّهمة بزيادة أسعارها[6]. أطلقت الحملة عبر مكالمة أجراها مجهول على فيسبوك في نيسان/أبريل 2018، التفت حولها طبقات اجتماعية مختلفة (بما في ذلك الطبقات المتوسّطة والطبقات المتوسّطة العليا)، مؤدية إلى انخفاض عائدات بيع هذه الشركات بشكل كبير. ونتيجة لذلك، قامت شركة Centrale Danone بتغيير سياسات

[6] https://theconversation.com/la-campagne-de-boycott-moukatioun-au-maroc-une-contestation-du-modele-des-entreprises-financiarisees-112148

الاتصال الخاصة بها، وأطلقت حملة استشارية، وخفّضت أسعار الحليب.[7]

ويُعزى جزء من قوّة هذه الحملة وقدرتها على تجنيد مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الفئات الاجتماعية إلى استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي، التي لعبت دورًا رئيسيًا في ظهور حركة 20 فبراير، وساهمت في بلورة تشكّل معظم الحركات منذ 2011. ووفقًا لما يعرضه عزيز مشواط، شكّل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بديلًا للصحافة المكتوبة، التي تخضع للرقابة والقمع بشكل متزايد من قبل النظام.[8] ومكّنت هذه الوسائل الحركات من الوصول إلى جمهور أكبر، وتعبئة المتظاهرين بعيدًا عن الاختلافات بين الأقاليم والأجيال والطبقات. أخيرًا والأهم، تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت لإطلاق وبثّ حملات كان تأثيرها كبيرًا، قدّمت عرضًا عامًا للعديد من القضايا وخلقت نقاشات داخل المجتمع.

ينطبق هذا على العديد من الحملات التي وصّفتها سناء بنبلّي، مثل «حملة التقبيل» (kiss-in) التي نظّمت أمام البرلمان سنة 2013 لدعم المراهقين الذين اعتقلوا لسبب نشر صورهم على الفايسبوك وهم يتبادلون القبل. وقد لاقت الحملة صدىً واسعًا على المستويين المحلّي والدولي بسبب استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي. في المقابل، إذا كانت الاعتصامات من أكثر أشكال الاحتجاجات العامّة شيوعًا في المغرب، والأكثر قبولًا من السلطات العامّة (Vairel, 2014, 195-242)، فإنّ حملات التقبيل (Kiss-ins) التي لم تعرفها البلاد سابقًا (وهي طريقة استخدمها الناشطون في قضايا حقوق المثليين للمرّة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي)، أثارت جدلًا حادًا. وقد استفادت أيضا حملات أخرى من بثّها وتعميمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي كحملات «صايتي حريتي» (تنورتي حريتي)، التي تبعتها الحملة المعاكسة «حجابي حريتي» سنة 2015، أو حملة «النوافير الحمراء» في سنة 2017 التي طالبت بتشريع الإجهاض من خلال لفت انتباه الجمهور إلى أخطار الإجهاض السرّي. استخدمت أيضا شبكة الإنترنت في إطلاق عرائض إلكترونية للاحتجاج ضد قوانين الميراث غير المتكافئة،[9] والمطالبة بأخلقة (تحديد كود أخلاقي) الحياة العامّة، وضدّ تجريم الإجهاض،[10] واحتجاز الصحافيين. وأطلقت معظم العرائض على منصّات عالمية، مثل avaaz.org، وهي منظّمة غير ربحية مقرّها الولايات المتحدة تعمل على تعزيز النشاط العابر للأوطان والقضايا العالمية.

تعتبرُ العرائض الأداة الأكثر استخدامًا من طرف المجموعات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطًا منتظمًا بالإنترنت. وتسلّط ورقة صوريا

[7] للمزيد من التفاصيل، أنظر إلى المثال التالي:
http://www.slate.fr/story/171975/economie-danone-maroc-boycott-gestion-de-crise-communication

[8] على الرغم من ذلك، فقد تمّ مؤخّراً اعتقال عدد متزايد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب منشوراتهم التي تنتقد النظام السياسي.

[9] في العام 2008، أُطلقت عريضة لإلغاء قاعدة التعصيب في الميراث التي تمنح الرجل الأقرب إلى عائلة الميت أو قريبه البعيد حق مشاركة الإرث مع النساء اليتيمات اللواتي ليس لديهن أخ:
https://secure.avaaz.org/fr/community_petitions/Appel_Pour_labrogation_de_lheritage_par_tasib_au_Maroc/

[10] في العام 2019، حملة «خارجون عن القانون»:
https://www.lemonde.fr/idees/article/201923/09//nous-citoyennes-et-citoyens-marocains-declarons-que-nous-sommes-hors-la-loi_6012648_3232.html

الكحلاوي الضوء على طريقة أخرى للتعبئة عرفت زخمًا إضافيًا بعد سنة 2011 وتخصّ السكّان المهمّشين ولا سيّما فقراء المدن. قد ابرزت الكاتبة كيف أنه ما بين 2011 و2013, ارتفعت أهمية القطاع غير المهيكل وغير الرسمي من خلال مصادرة واحتلال الأراضي أو انتشار الباعة المتجوّلين في الشوارع والأرصفة, باعتبارها طريقة متميّزة لخصخصة غير مباشرة للمجال العامّ. وتعتبر الكحلاوي هذه الحركة استمرارًا لظاهرة احتلال الشوارع والساحات العمومية خلال مظاهرات 2011. وتعتبر الظاهرة الجديدة هنا كمجهود منظم يتخذ شكل «تجاوزات صامتة» كما وصفها آصف بيات (Bayat 2000), يمكن العناصر التي تملك رأس مال اجتماعي وسياسي محدود المطالبة بحقوق الوصول للتجهيزات والخدمات العمومية وكذا الثروات الطبيعية كالأرض. ووفق الكحلاوي، تمّ تحديد هذا الشكل من التعبئة إلى حدّ كبير منذ سنة 2013 على إثر إنجاز مشاريع اقتصادية وحضرية جديدة من طرف الدّولة.

هناك شكل آخر للتعبئة أكثر مرونة وهي الجمعيات المدنية, التي بدأ عددها في التزايد قبل 2011, وواصلت توسّعها منذ ذلك الحين, علمًا أن إصلاح القوانين المنظمة لهذه الهيئات والذي قد بدأ 2002, وإطلاق العاهل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) سنة 2005, ساهما بشكل ملحوظ في الانتشار المتسارع للجمعيّات المدنية في جميع أنحاء البلاد (Berriane, ؛Khrouz, 2008 2010). ووفقًا لصوريا الكحلاوي، استمرّ هذا التطوّر بعد 2011, بحيث أصبحت التعبئة خارج الأطار الرسمي والخاضع للتنظيم من طرف الدولة أكثر صعوبة. في حين باتت الجمعية وسيلة يمكن للسكّان المحلّيين أن يخاطبوا من خلالها السلطات العامّة بشكل قانوني وأن ينظّموا شؤونهم المحلّية. هذا بالرغم من أن لهذا الشكل من التنظيم حدوده, كالنزاعات الداخلية التي تؤدّي في غالبية الأحيان إلى تفكّك الجمعيات, أو الضغوطات التي تمارسها السلطات لاحتواء أنشطة المنظّمات التي تناهض الوضع القائم.

ومن الأشكال الأخرى للتنظيم هناك شبكات التضامن وائتلافات الحركات الاجتماعية التي تعدّدت منذ 2011. وتبيّن التقارير الثلاثة أنّ التحالفات والشبكات التي تضمّ فاعلين, ليست لهم تحالفات تقليدية, قد وحّدت جهودها أكثر للدفاع عن القضايا العالمية مثل العدالة الاجتماعية والمساواة الجندرية والحقوق المدنية والولوج إلى الموارد الطبيعية, وذلك بعد 2011. تجمع هذه التحالفات والانقسامات الاجتماعية والجغرافية والأيديولوجية بين الأجيال, ناشطين إسلاميين ويساريين, وسكّان مهمشين ونخب مثل المحامين المقيمين بالمدن ونشطاء حقوق الإنسان, علمًا أن هذا الاتجاه لا يقتصر على حالة المغرب (Berriane, ؛Duboc, 2019 ؛Durac, 2015 Abdelrahman, 2011). قد أشارت حركة 20 فبراير إلى أوّل تجربة لافتة في هذا الاتجاه, حيث انضمّت الحركة –ولو مؤقتًا– إلى فاعلين كانت لهم مواقف سياسية متعارضة (مثل الجماعات الإسلامية واليسارية). وتقدّم الأوراق المكونة لهذا التقرير أمثلة عديدة توضح هذا الموقف.

تبرز أشكال هذا التعاون المتناقض في مستويات مختلفة وبأشكال متفاوتة, إمّا على شكل دعم مثل الذي تقدّمه المؤسّسة المغربية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق

العمّال (عزيز مشواط)، وإما في أشكال أخرى كالتعاون بين منظّمات حقوق المرأة والنساء الريفيات اللواتي يطالبن بحقّهن في الأرض. أو على شكل شبكات أكثر رسمية وتنظيمًا مثل «ربيع المساواة» (Printemps de l'égalité) الذي أطلقته منظّمات حقوق المرأة في سنة 2011 (سناء بنبلّي). هناك مثال آخر مماثل في هذا النوع، وهي الحملة التي أطلقت للمطالبة بإصلاح قانون الميراث، وجمعت المثقفين والناشطين بما فيهم اليساريين والإسلاميين. هناك كذلك تحالفات ظهرت ضمن الحركات المطالبة بالوصول إلى الموارد الطبيعية، انضمّت إلى قبائل مختلفة منضوية ضمن شبكات التضامن المرتبطة بمنظّمات المجتمع المدني الراسخة ومجموعات الدعم الدولية (صوريا الكحلاوي).

من خلال تحالفهم داخل شبكات التضامن، يضع هؤلاء الشركاء المختلفون رهن إشارة هذه الشبكات كفاءاتهم ومعارفهم ومواردهم للوصول إلى هدف مشترك. غير أنّ بناء هدف مشترك وإطار عمل مشترك تبقى مهمّة صعبة، لأنها ترتكز على تجربة الشبكات القائمة بالأساس. كما يتطلّب استخدام دلالات عائمة يمكن أن تصبح «أدوات موحّدة تنقل تمثلات قوية، تبقى في نفس الوقت غامضة بما يكفي لتمكين كلّ شريك من ربطها بمعنى مختلف، مع الاحتفاظ بالاختلافات الداخلية بعيدًا عن الأنظار لبعض الوقت» (Duboc, 2019, 41g Berriane). فما هي المراجع المستخدمة لتقريب المجموعات والفاعلين المكونين لهذه الشبكات وتحالفات التضامن؟

تأطير القضايا العبر وطنية من طرف ائتلافات الحركات الاجتماعية الحالية في المغرب

تجدر الإشارة أولًا إلى أن العديد من الحركات التي ظهرت في 2011 لم تكن لديها خلفية أيديولوجية قوّية خلال المراحل الأولى من وجودها. ساهم هذا العامل، حسب عزيز مشواط، في جعل التعاون على نطاق واسع أمرًا ممكنًا. كما تم استخدام العديد من الإطارات و«الدلالات العائمة» لتوحيد اتجاهات مختلف شركاء الشبكة، على الأقلّ لفترة معيّنة. ومن بين هذه الدلالات، تبرز «الحكرة»، التي لديها معاني عديدة بما فيها الازدراء والاحتقار وبصفة عامّة الحرمان من الكرامة والعدالة؛ وقد شكّلت مصطلحًا قويًا للإشارة إلى «توحيد مختلف الفاعلين والمنظّمات» حول قضايا مختلفة مثل غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة في الوصول للخدمات العامّة والفقر وعنف الدولة وحقوق المرأة.

أصبحت كذلك الإشارة إلى الدستور الجديد أداة يستخدمها العديد من الفاعلين لإضفاء الشرعية على مطالبهم ودعمها. وكما ذكرنا سابقًا، أدخلت الإصلاحات على الدستور بفعل المظاهرات التي عمّت المغرب في 2011، على الرغم من الشكوك حيال التأثير الفعلي لهذا الإصلاح. في الواقع، في تحليلها للإصلاح الدستوري، خلصت مارينا أوتاواي إلى أن تأثير الدستور الجديد «سيعتمد (...) أيضًا على قدرة واستعداد المنظّمات السياسية المغربية للاستفادة من الفرص التي يوفرها الدستور لها» (Ottaway, 2011).[11] فعلًا تشير الأوراق الثلاثة إلى أن الدستور أصبح أحد النقاط

[11] https://carnegieendowment.org/201120/06//new-moroccan-constitution-real-change-or-more-of-same-pub-44731

المرجعية الرئيسية المُستخدمة لإضفاء الشرعية على المطالبة بحقوق جديدة. وهو ما ينطبق على المادة 19 التي تنصّ على أن النساء والرجال متساوون، والمادة 164 التي تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز. وتستعمل اليوم منظّمات حقوق المرأة هاتين المادتين للمطالبة بحقوق متساوية بين الجنسين. كما أنّ الإشارة إلى دور الدولة كضامن للمساواة بين جميع المواطنين وحامي لهم من جميع أشكال التمييز، تظهر في الطريقة المُعتمدة منذ 2011 من طرف السكّان لتأطير المطالبة بالمساواة في الولوج إلى الموارد والخدمات العامّة والعدالة الاجتماعية. بتعبير أدق، تعتمد الفجوة الموجودة بين الواقع الاجتماعي من جهة والحقوق من جهة أخرى، والتي يعد الدستور الجديد بحمايتها، لمناهضة القضايا المختلفة في هذا الإطار.

هناك إشارة قوية أخرى، تتمثّل بالاستناد إلى «الأمازيغية» أو الهوية الأمازيغية (Ait Mous, 2011). ويشكّل هذا الاستناد من قبل الحركة الثقافية الأمازيغية، التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي، وبرزت بشكل أقوى منذ 1995، متّخذة بعدًا عبر وطنيًا (عزيز مشواط). أمّا اليوم فقد أصبحت الإشارات إلى «الأمازيغية» بارزة أكثر فأكثر في الحركات التي تطالب بتمكن أفضل من الموارد المحلّية (صوريا الكحلاوي). وقد وظف هذا المصطلح في البداية كمرجع موحّد للحركات التي تطالب بتمكن أكثر تكافؤ من الموارد الطبيعية والخدمات العامّة والمزيد من العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية المعزّزة. وهو ما ينطبق على حركة «sur la voie 96» في إيميدر، التي تحتجّ على حرمان السكّان المحلّيين من الموارد التي تستغلّها شركة التعدين، كما ينطبق على حراك في الريف، وحركة جبال الأطلس المتوسّط. في الواقع، حشدت كلّ هذه الحركات فاعلين وأهداف ومواقف متنوعة، ما سمح لها بتكوين أساس الهوية الأمازيغية المشتركة وأساس فكرة تهميش السكان الأمازيغ في المغرب لفترة طويلة وفقًا لصوريا الكحلاوي. وقد ساعد هذا المصطلح على الإسناد إلى شبكة اجتماعية سابقة، ويمكن على أساسها أن تتشكل شبكات ناشطة جديدة.

هنا، لعبت الحركة الثقافية الأمازيغية دورًا رئيسيًا لأنها تتشكّل من جمعيات متعددة محلّية وإقليمية في كلّ من المناطق الريفية والحضرية. وساهمت هذه الجمعيات في تنظيم وتعبئة جماعة غير متجانسة حول شعور مشترك بالانتماء-جماعة أمازيغية «كبرى» متجددة المفهوم. وتجسّد هذه الحركة ومكوّناتها الربط بين تعدّدية المطالب المحلّية والمطالب على المستويين الوطني والعبر وطني المتمثّل في المؤتمر الأمازيغي العالمي (صوريا الكحلاوي).

ملاحظات ختامية: التعبئة عبر الحدود الوطنية؟

لا يمثل المغرب استثناءً على الإطلاق: فتزايد عدم المساواة الناتج عن الطابع المالي المتزايد للاقتصاد، والتحرّش الجنسي (الذي أصبح قضية محورية في جميع أنحاء العالم)، وزيادة استبداد الأنظمة السياسية، هي – على سبيل المثال –اتجاهات نجدها في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يتمّ التعامل معها بأشكال مختلفة من قبل الحركات

الاجتماعية في جميع أنحاء العالم والمنطقة العربية, لأن أشكال التعبئة تعتمد بشكل كبير على السياقات الخاصّة لكل بلد, بما في ذلك التاريخ والقوانين والفاعلين المعنيين. بالنسبة للمغرب, تسمح الأوراق المعروضة ضمن هذه المجموعة برسم خريطة لبعض التغييرات والتحوّلات الرئيسية للحركات الاجتماعية العبر وطنية التي ظهرت منذ سنة 2011. وتبقى النقطة الأبرز الثي يجب تسجيلها هي أنه منذ 2011 عرفت سيرورة هذه الحركة تعدّدية وتنوّع القضايا العبر وطنية وكذا الفاعلين المنخرطين فيها.

ويبقى سؤال مفتوح لأنه لم يعالج من طرف دراسات الحالة الوطنية: كيف تتفاعل الحركات والمنظّمات المنخرطة في القضايا العبر وطنية في المغرب مع الحركات والمنظّمات المماثلة في باقي أنحاء العالم؟ بعبارة أخرى, كيف ترتبط هذه الحركات بشبكات الاحتجاج العبر وطنية والمنظّمات غير الحكومية الدولية؟ وكيف تساهم هذه العلاقة في تشكيل الحركات العبر وطنية في المغرب؟ تعدّ هذه الأسئلة مركزية للغاية لأن القضايا العالمية وأساليب العمل تنتقل من مكان إلى آخر وتتحول خلال هذه العملية. تسمح لنا دراسة الروابط العبر وطنية باستكشاف كيف تنشأ الشبكات خارج الحدود الوطنية, وكيف تنتقل الإمكانات المالية والخبرات, وكيف يعاد انتاج وتشكيل التراتبية الهرمية بين الشمال والجنوب.

يقدّم هذا التقرير أدلة كافية على أن هذه العلاقات تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الحركات على المستوى الوطني. فالمنظمات الوطنية, لاسيّما المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان التي وصّفتها سناء بنبلي, والمنظّمات المناهضة للعولمة مثل ATTAC Maroc [12] المنضوية في النضال ضدّ الرأسمالية العالمية, ومنظّمات مثل الحركة الثقافية الأمازيغية التي ذكرها عزيز مشواط وصوريا الكحلاوي, لعبت كلها دورًا رئيسيًا في ربط الفاعلين والجمعيات المحلّية بحركات ومنظّمات أخرى خارج الحدود المغربية. في حين يُعدّ النشاط الرقمي والمهرجانات الدولية والمؤتمرات العالمية مثل المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في مراكش في العام 2014, بمثابة مساحات تبثّ عبرها الصراعات المحلّية خارج الحدود الوطنية, حيث يتمّ تبادل المعرفة وبناء روابط جديدة. وتبقى ضرورة دراسة مستقبلية للطريقة التي ترتبط بها الحركات المغربية العبر وطنية بهذه المجالات والشبكات قائمة.

[12] للمزيد من التفاصيل حول منظّمات مناهضة العولمة (ولا سيّما ATTAC) في المغرب قبل العام 2011, وارتباطاتها مع شبكات الاحتجاج عبر الوطنية, يرجى مراجعة التحليل الذي قدّمه إريك شينيه (Eric Cheynis 2005).

قائمة المراجع

Abdelrahman, Maha. 2012. "A hierarchy of struggles? The 'economic' and the 'political' in Egypt's revolution". Review of African Political Economy, 39(134), pp. 614–628.

Abdelrahman, M. 2011. "The transnational and the local: Egyptian activists and transnational protest networks". British Journal of Middle Eastern Studies, 38(3), pp. 407–424.

Ait Mous, Fadma. 2011. "Les enjeux de l›amazighité au Maroc", Confluences Méditerranée 3 (78), pp. 121-131.

Bayat, Asef. 2000. "From Dangerous Classes to Quiet Rebels: Politics of the Urban Subaltern in the Global South." International Sociology 15(3), pp. 533-557.

Bennani-Chraïbi, Mounia and Mohamed Jeghllaly. 2012. "The protest dynamics of Casablanca's February 20th Movement", Revue française de science politique 62(5), pp.103-130.

Berriane, Yasmine and Marie Duboc. 2019. "Allying beyond social divides: An introduction to contentious politics and coalitions in the Middle East and North Africa", Mediterranean Politics 24(4), pp. 399-419.

Berriane, Yasmine. 2016. "Bridging social divides: leadership and the making of an alliance for women's land-use rights in Morocco", Review of African Political Economy 43(149), pp.350-364.

Berriane, Yasmine. 2010. "The complexities of inclusive participatory governance: the case of Moroccan associational life in the context of the INDH", Journal of Economic and Social Research, 12:1, 2010, pp.89-111.

Bogaert, Koenraad. 2015. "The revolt of small towns: The of Morocco's history and the geography of social protests". Review of African Political Economy, 42(143), pp. 124–140.

Cheynis, Eric. 2005. "L›altermondialisme au prisme marocain". Critique internationale, no 27(2), pp. 177-191.

Desrues, Thierry. 2012. "Le Mouvement du 20 février et le régime marocain : contestation, révision constitutionnelle et élections", L'Année du Maghreb, VIII, pp.359-389.

Durac, Vincent. 2015. "Social movements, protest movements and cross ideological coalitions: The Arab uprisings re-appraised". Democratization, 22(2), pp. 239–258.

El Kahlaoui, Soraya and Koenraad Bogaert. 2019. "Politiser le regard sur les marges. Le cas du mouvement « sur la voie 96 » d'Imider", L'Année du Maghreb 21, pp. 181-191.

Khrouz, Driss. 2008. "A Dynamic Civil Society", Journal of Democracy 19(1), pp. 42–49.

Maghraoui, Driss. 2011. "Constitutional reforms in Morocco: between consensus and subaltern politics", The Journal of North African Studies 16(4), pp. 679-699.

Mechouat Aziz. 2014. Le Mouvement du 20 février au Maroc : Identité, organisation et discours, Presses Académiques Francophones.

Ottaway, Marina. 2011. "The New Moroccan Constitution: Real Change or More of the Same?", Carnegie Middle East Center, June 20. http://carnegieendowment.org/2011/06/20/newmoroccan-constitu-

tion-real-change-or-more-of-same/6g (accessed November 12, 2019).

Vairel, Frédéric. 2014. Politique et mouvements sociaux au Maroc. La révolution désamorcée. Paris: Presses de Sciences Po.

الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب في دينامية الاحتجاج لما بعد ٢٠ فبراير

عزيز مشواط

أستاذ علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، المغرب

تلخيص

يمكن أن نميز في الفعل الاحتجاجي المغربي بين ثلاثة مستويات: المستوى الاجتماعي وهو الأكثر أهمية وقوة وحضورًا، والمستوى الثاني وهو سياسي وفي علاقة ارتباط وثيقة مع المستوى الأول، وفي ثالث المستويات الحركات المطالبة بتوسيع هامش الحريات الفردية بمختلف مستوياتها. فعلى المستوى الاجتماعي، يفيد حراك جرادة -كما هو الحال بالنسبة لحراك الريف وقبلهما حركة عشرين فبراير- لجوء المتظاهرون إلى الانتظام في إطار تنظيمات أفقية، جماعية، بدون أيديولوجية واضحة ولا قيادة تقليدية. وإلى جانب الملفات المطلبية المنادية بتوفير فرص العمل والصحة والتعليم تتأطر المطالب بالشعار الشهير المتمثل في «تحقيق الكرامة». ومن جهة أخرى، يكرس الفعل الاحتجاجي الجديد مسلسل فك الارتباط بين الفعل الاحتجاجي والمركزيات النقابية والأحزاب السياسية.

وبالرغم من أننا ميزنا بين الفعل الاحتجاجي ذا الطابع الاجتماعي والمطالب السياسية، فإن الواقع العملي يفيد أن الحركات الاحتجاجية ربطت الحقوق السياسية والمدنية عضويًا بالشرط الاقتصادي والاجتماعي. يترابط السياسي والاجتماعي في الفعل الاحتجاجي في المغرب ترابطًا عضويًا حيث لا يمكن فصل انتقال الاحتجاج المغربي من الاحتجاج المميت إلى الاحتجاج السلمي دون أخذ التطورات السياسية التي شهدها المغرب في محاولة للتأسيس لانفتاح النسق على معارضيه. ولا يمكن أيضًا فهم الحركة الاحتجاجية ومطالبها دون العودة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المغرب.

ويمكن إيجاز هذه التحولات في الانتقال الديمغرافي وتوسع المجال الحضري، واتِّجاه الأسرة نحو النموذج النووي، وارتفاع نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي، وغيرها من التحولات الأخرى التي أفرزت نشوء جيل جديد من الحركات بوعاء مطلبي جديد، مثل المطالبة بتضمين حرية المعتقد وحرية الأقليات الدينية في الدستور وإثارة الاهتمام بواقع حرية التعبير -وخاصة المرتبطة بحرية الإعلام. وكذلك من قبيل بروز مطالب فئوية من قبل حركات المثليين التي صارت تعبيراتها أكبر، خاصة في الفضاء الافتراضي، قبل أن تتحول إلى محاولات للانتظام داخل كيانات واقعية.

أزمة الوساطة وظهور فاعلين جدد

ارتبط الاحتجاج في المغرب منذ الاستقلال بوظيفة المناورة السياسية لدى مختلف الفاعلين من أحزاب ونقابات ومنظمات تابعة لها. وهكذا شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال سلسلة من الاحتجاجات التي كانت في الغالب تبدأ بدعوة النقابات لإضرابات عامة. لكن هذه الدينامية الاحتجاجية ستبدأ في التغيّر تدريجيًا لينتقل الفعل الاحتجاجي من مصدره التقليدي المتمثل في المعارضة السياسية، إلى الفئات الشعبية مع ظهور جيل جديد من الحركات الاحتجاجية، الذي سيطبع الفضاء العام طيلة فترة التسعينيات من قبيل تنسيقيات محاربة الغلاء وجمعيات المعطلين (العاطلين عن العمل) والحركات النسائية.

لقد ارتبط هذا التحول في شكل الحركات الاحتجاجية المغربية من الاحتجاج المميت إلى الاحتجاج السلمي بتحولات ذات طبيعة داخلية وأخرى خارجية. فعلى المستوى الداخلي، اتجه النسق السياسي المغربي إلى مزيد من الانفتاح في اتجاه تجاوز انغلاقيته المطلقة إلى انفتاح نسبي. وانتقلت المطالب من أبعادها السياسية إلى مطالب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية.

لقد شهد المغرب منذ استقلاله انتفاضات عنيفة، غالبًا ما كانت تأتي في إطار التوتر القائم بين النظام والمعارضة السياسية وتأتي عقب إضرابات عامة تدعو إليها الأحزاب والنقابات في إطار هاجس تحريك التفاوض من أجل ضمان موقع أفضل في ظل مفاوضات تقاسم السلطة.

وأمام إدراك النقابات والأحزاب عدم قدرتها على التحكم في مخارج الاحتجاجات وفي مساراتها التي اتخذت أشكالًا عنيفة، بدأ الاحتجاج عبر الإضراب يتحول تدريجيًا من أداة لتحقيق المطالب إلى أداة للتحريك السياسي وتحسين الموقع التفاوضي للأحزاب والنقابات من أجل ضمان حد معين -ولو كان هامشيًا- من حقل ممارسة السلطة. هذا التحول الذي شهدته الغاية من الاحتجاج لم يكن منفصلًا عن التحولات الخارجية والداخلية.

على المستوى الدولي، ساهم انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية في تراجع حدة الصراع الأيديولوجي. وفي المقابل، شهد الخطاب الحقوقي ارتفاعًا متواترًا. وساهم ارتفاع الطلب الدولي على احترام حقوق الإنسان في تنامي الحركات الاحتجاجية السلمية ذات المطالب الاجتماعية والاقتصادية، فيما تراجعت للخلف المطالب الإصلاحية السياسية المطالِبة بتكريس الثقافة الديمقراطية.

غير أن الذاكرة الاحتجاجية المغربية، وبالرغم من هذا التراجع الذي سجله منسوب الاحتجاج السياسي، ظلت مرتبطة بالدور الفاعل للمكون المدني والحقوقي على وجه التحديد في مسلسل الإصلاح السياسي

والدستوري الذي شهده المغرب. وقد ساهمت الفاعليات الحقوقية متمثلةً في حملات التعبئة والحشد والضغط في إقرار الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية. وعليه، لا يمكن فهم تطور دينامية الحقوق السياسية والمدنية في المغرب في الوقت الراهن دون استحضار صيرورة التحول الذي شهده النسق السياسي المغربي، وتحوله من نسق مغلق إلى نسق يوضع ضمن «المنطقة الرمادية» [1].

وبالعودة إلى مسار تطور المجتمع المدني بصفة عامة والحركة الحقوقية بصفة خاصة، يسجل الباحثون أن علاقة الدولة والحركة الحقوقية تأرجحت ما بين عدة مستويات تتراوح بين الدعم، الاحتواء، المنع الشرعي، المأسسة، والدسترة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار مستويات العلاقة بين الدولة والفاعلين الأساسيين في الحركة الحقوقية المغربية، تراوحت وظائف الحركة الحقوقية على اختلافها ما بين الاحتجاج والتعبئة والحشد - وصولًا إلى لعب دور الوساطة ما بين الدولة والمجتمع، مرورًا بالمساهمة في تقويم السياسات العمومية واقتراح بدائل لها.

وأمام الطيف الواسع الذي تتشكل منه الحركة الحقوقية المغربية، ظهر وبشكل ملح كيفية تصنيف الفاعلين. ويعتبر مؤشر طبيعة القرب من الدولة، من حيث القرب أو البعد، الوصاية أو الاستقلالية، أحد المؤشرات الأساسية للفهم. وبالرغم من وجاهة هذا المؤشر، إلا أنه يظل عاجزًا مادام الفاعلون الرئيسيون يقدمون أنفسهم كفاعلين من فاعلي المجتمع المدني [2]. وإلى جانب جدلية الاستقلالية والوصاية، يمكن اعتماد مجال العمل والحركية كمؤشر: اختلاف وتنوع مجالات العمل تطرح نوعية الحركية والمشاركة.

بالرغم من صعوبة التحقيب لتطور الحركة الحقوقية في المغرب، إلا أن ارتفاع الطلب الداخلي والخارجي على الخطاب الحقوقي قد ساهم في نسج النسق السياسي المغربي لاستراتيجيات مختلفة في التعاطي مع الملف الحقوقي. وفي هذا الصدد، استحدثت الدولة مؤسساتها الرسمية للتفاعل مع المطالب الحقوقية الدولية والداخلية: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، مديرية الحريات العامة في وزارة الداخلية، الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في مجلسي النواب والمستشارين، القضاء الدستوري الذي يتولى فحص دستورية القوانين وحماية حق المشاركة، والقضاء الجنائي، وغيرهم.

أما على المستوى غير الرسمي، فإن جردًا أوليًا للفاعلين العاملين في الحقل الحقوقي المغربي يكشف وجود طيف واسع من المنظمات والجمعيات الحقوقية، نذكر منها على سبيل المثال، العصبة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق

[1] العديد من الباحثين يصنفون المغرب ضمن المنطقة الرمادية؛ أي لا يمكن وصفه بالمتسلط والاستبدادي المطلق ولا يمكن وضعه ضمن الدول الديمقراطية. انظر في هذا الصدد مثلًا ل:
Bennani-Chraïbi Mounia et Jeghllaly Mohamed, « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca », Revue française de science politique, 20125/ Vol. 62, p. 867894-.

[2] في عام 2016، أحصت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ما بين30000 و50000 جمعية تتوزع من حيث نشاطها ما بين الجهوية والمحلية، وتنشط في إطار برامج دولية ووطنية.

الإنسان، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، المركز المغربي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يمكن أن نعتبر أن موقف الدولة من الفاعلين الحقوقيين غير الرسميين قد اتسم منذ البداية بالحيطة، وتجسد ذلك في التردد في الانضمام لاتفاقيات حقوق الإنسان بحجة التدخل في الشؤون الداخلية، غير أن الانفراج الذي عرفه العالم ما بعد سقوط جدار برلين ونهاية الثنائية القطبية ساهم في انخراط الدولة في اتفاقيات حقوق الإنسان للتكيف مع المتغيرات الحاصلة داخليًا وخارجيًا، وهو ما انعكس على الحركة الحقوقية المغربية بالإيجاب.

شكل اندلاع الربيع العربي فصلًا جديدًا من فصول الحركة الحقوقية المغربية، خاصة بعد انضمام العديد من فاعليها إلى الحركات الاحتجاجية التي شهدها المغرب خلال الحراك الذي قادته حركة 20 فبراير. أسست هذه الحركة لعدد من التحولات، لعل أبرزها الخروج من الاحتجاج الأيديولوجي إلى الاحتجاج البراغماتي المبني على توافقات في المرامي الكبرى. هذا التحول الهام في الفعل الاحتجاجي المغربي أفرز إمكانية تلاقي تنظيمات يسارية راديكالية مع حساسيات إسلامية. وهكذا شهد الفضاء العمومي احتجاجات بتنسيق بين تنظيمات يسارية راديكالية ظلت تمارس منذ مدة «العمل السري» وجماعة العدل والإحسان، ذات التوجه الإسلامي، التي خرجت بدورها من فضاء السرية إلى الفضاء العمومي، مما أضفى على الحركة طابعًا فسيفسائيًا غير متناسق أيديولوجيًا. ساهمت هذه الخاصية في قوة الضغط الاحتجاجي للحركة، حيث شهد المغرب على إثر مظاهراتها، تعديلًا دستوريًا حاول الاستجابة لعدد من مطالب [3] الحراك الخاصة بالحقوق «المدنية والسياسية» [4] التي نصت عليها المواثيق الدولية.

[3] نص الدستور المغربي الجديد في تصديره على عدم التمييز في الحقوق على أساس اللون، الجنس، والمعتقد. كما نص على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة (الفصل 19) وعلى الحق في الحياة (الفصل 20)، والحق في السلامة الشخصية (الفصل 21)، الحق في المساواة أمام القانون (الفصل 6)، الحق في عدم التعرض للتعذيب (الفصل 22)، الحق في اللجوء إلى القضاء (الفصل 118)، الحق في عدم الخضوع للاعتقال التعسفي (الفصل 23)، حرية ممارسة الشؤون الدينية: «الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية» (الفصل 3)، حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتماء النقابي: «حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة» (الفصل 29)، حرية الفكر والرأي والتعبير: «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها» (الفصل 25)، الحق في الحصول على المعلومة: «للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام» (الفصل 27).

[4] وتشمل الحقوق المدنية والسياسية طيفًا واسعًا من الحقوق، يختلف الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون في تحديدها. وبفعل اتساع المعنى الذي يعطيه الفاعلون لهذه الحقوق، سنعتمد في هذه الورقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من أجل حصر المقصود بهذه الحقوق.

المشهد الحقوقي المغربي:
طيف واسع من الفاعلين

لم يأت تنصيص الدستور المغربي على هذه الحقوق -وغيرها كثير- من فراغ، بل يعتبر نتاج تفاعلات النسق السياسي المغربي مع مطالب الحركة الاحتجاجية -خاصة في شقها السياسي والحقوقي- التي حمل «مشعلها» العديد من الفاعلين.

إذا كان دور المنظمات الحقوقية المغربية يقتصر على اشراك الرأي العام في قضايا حقوق الإنسان وإدانة التجاوزات الصادرة من السلطات، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان شكلت نموذجًا خاصًا في هذا السياق حيث أصبحت أحد الفاعلين الرئيسيين في الفعل الاحتجاجي واحتلال الفضاء العام.

ومنذ تأسيسها عام 1979، لعبت الجمعية أدوارًا مختلفة تبعًا للتطورات السياسية للبلاد وتبعًا لمراحل أربعة:

1. ما بين 1979 و1983، أسست الجمعية عددًا من فروعها وكانت جد نشطة غير أنها جوبهت بقوة من طرف السلطات.

2. ما بين 1984و1988، عرفت هذه المرحلة جمودًا في أنشطة الجمعية حيث اعتقل عدد من نشطائها وقيادييها.

3. ما بين 1989 و1991، استعادت الجمعية أنشطتها حيث عقدت مؤتمريها - الثاني في 1989 والثالث في 1991. وخلال هذين المؤتمرين، حددت الجمعية بوضوح ميثاق وتوجهات عملها الحقوقي.

4. انتظم عمل الجمعية منذ مؤتمرها الثالث حيث تعقد بشكل منتظم مؤتمراتها. وبالإضافة إلى الفعل الاحتجاجي ومتابعة القضايا الحقوقية والمرافعة لدى الدولة تقارير، تصدر الجمعية تقارير دورية حول حقوق الإنسان كما تساهم من خلال جريدة متخصصة في نشر ثقافة مجال حقوق الإنسان بالعربية والفرنسية، اسمها «التضامن».

تضم الجمعية أكثر من 8000 منخرطًا، كما أن هياكلها وصلت إلى 72 فرعًا. ومن خلال هذا الحضور الواسع على امتداد جهات المغرب، يساهم نشطاء الجمعية في المظاهرات والاعتصامات التي تشهدها المدن الصغيرة والمتوسطة عبر حملات التضامن مع العمال أو ضد الانتهاكات المسجلة ضد حقوق الإنسان. وقد راكم ناشطو الجمعية خبرات في الحشد والمرافعة والتعبئة من خلال محطات كثيرة لعل أبرزها تجربة التنسيقيات المحلية لمحاربة الغلاء وقيادة الجمعية لعدد من التظاهرات -أبرزها تلك التي شهدتها مدينة صفرو عام 2005.

انضمت الجمعية إلى العديد من الإطارات التي ساندت حركة عشرين فبراير وأعدت تقارير متعددة حولها, كما شارك العديد من نشطائها في قيادة وتسيير المظاهرات. ويأخذ نشطاء الجمعية على عاتقهم دعم ما يسمونه ضحايا خرق حقوق الإنسان. كما تهتم الجمعية بالحقوق الثقافية والحريات الفردية حيث تقول إحدى بياناتها: **«اطلاعه على التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية, المنشور على موقعها الإلكتروني، الذي جاء فيه أن عددًا من المسيحيين المغاربة أكدوا في حديثهم لمعدّي التقرير على أن الأجهزة الحكومية المغربية ضغطت عليهم من أجل التخلي عن عقيدتهم, وأن المسيحيين المغاربة والمسلمين الشيعة عبروا عن تخوفهم من التعرض «للتحرش الحكومي»، إذ أن الضغط الذي يمارس عليهم جعل عددًا منهم يمتنع عن ممارسة شعائره في الأماكن العمومية والاضطرار إلى ممارستها بشكل سري في البيوت»**[5].

وإلى جانب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لا يمكن الحديث عن الحركية الحقوقية في المغرب -خاصة في شقها الثقافي- دون الالتفات إلى مساهمة الحركة الثقافية الامازيغية, خاصة وأن نسبة سكان المغرب الأمازيغ تظل عالية بالرغم من تضارب الأرقام بين الإحصائيات الرسمية وفاعلي الحقل الثقافي الأمازيغي.

ظلت الحركة الثقافية الأمازيغية في المغرب لصيقة بالتوجهات اليسارية. وظل النشطاء الأمازيغ, إلى حدود 1990, جزءًا من الحساسية الحقوقية المغربية الناشطة على مستوى الأحزاب أو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب؛ وانحسر فعلهم على مستوى تأسيس جمعيات ثقافية حيث أن المناخ السياسي المطبوع بالأيديولوجية القومية لم يسمح بانبثاق حركة ثقافية بمطالب هوياتية لغوية أو ثقافية.

انتقلت الحركة الأمازيغية في مستوى ثانٍ من مجرد تأسيس جمعيات إلى الانبثاق كحركة اجتماعية بمطالب هوياتية. واتجهت بالخصوص نحو محاولة كسر احتكار اللغة العربية والفرنسية (الدغرني, 1998(, لتظهر الحركة كفاعل جديد يحاول احتلال حيز ما في الفضاء العام. وشكل عام 1990 انتقالًا هامًا في تطور الحركة الثقافية الأمازيغية من الفعل الثقافي إلى الفعل المطلبي المرتبط بالحقوق اللغوية والثقافية.

وابتداءًا من النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي, اتجه النشطاء الأمازيغ إلى الانفتاح على الحركية الدولية للمطلب الأمازيغي من خلال مشاركة العديد من الجمعيات المغربية في المؤتمر العالمي للأمازيغية المنعقد في باريس عام 1995. وخلال النقاشات التي سبقت التعديلات الدستورية لعام 1996, تقدمت ثمانية عشر جمعية أمازيغية بمقترح للملك الحسن الثاني لإدماج اللغة والهوية في الدستور. وركز المقترح على ضرورة تضمُّن مشروع

[5] بيان المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الصادر يوم الأربعاء 30 آب 2017, يمكن الاطلاع على رابط البيان على http://aohr.net/portal/?p=8070

الدستور في تصديره: «المملكة المغربية دولة إسلامية, لغتها الأمازيغية والعربية, هويتها ترتكز على مكونات ثلاثة: الإسلام, الأمازيغية, والعربية». وأن ينص على «انتماء المغرب إلى شمال إفريقيا وسعيه إلى دعم وحدة شعوب هذه المنطقة اعتمادًا على روابطها البشرية والتاريخية والحضارية». وأن يقر «بالمساواة بين اللغتين الأمازيغية والعربية, متساويتان لدى كافة المغاربة». على عهد حكومة التناوب لعام 1998, ظهر خطاب رسمي يعتبر الأمازيغية «بعدًا أساسيا في الهوية الوطنية». ولم يفت الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإشارة إلى أن الأمازيغية وسيلة للاستئناس باللغة الرسمية. وقد أسفرت الحركة الثقافية والمطلبية للجمعيات والمنظمات المدنية الناشطة عن محاولة مأسسة الثقافة الأمازيغية من خلال تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عام 2001. وعلى المستوى السياسي، تأسس أول حزب أمازيغي عام 2005 ولم تعترف به وزارة الداخلية التي قامت بحله لاحقًا. وعرفت المؤسسة الرسمية الأمازيغية نقاشات كبيرة حول توجهات المؤسسة ومدى مساهمتها في تجسيد المطالب اللغوية والثقافية للأمازيغية, حيث قدَّم في عام 2005 سبعة أعضاء من المجلس الإداري استقالتهم احتجاجًا على ما سموه عدم التقدم في **«الاعتراف الحقيقي بالأمازيغية لغة وثقافة وهوية وتاريخًا يستلزم إقرارًا دستوريًا برسمية اللغة الأمازيغية وحماية قانونية لإدماجها... وذلك بسن قوانين خاصة ملزمة للمجتمع»** (El-Hassouni, 2005).

وعلى إثر هذا النقاش الذي صاحب وضعية الأمازيغية بالتعليم المغربي انطلقت دينامية جديدة تروم إلى دسترة الأمازيغية من خلال تأسيس «اللجنة الوطنية للتنسيق من أجل دسترة وترسيم الأمازيغية». وبعد اندلاع حركة عشرين فبراير انضمت الحركة الأمازيغية بمختلف أطيافها إلى المظاهرات التي سيرتها الحركة. وفي خطابه في التاسع من مارس 2011 أعلن الملك عزمه إجراء تعديلات دستورية تتطرّق إلى **«التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها, وفي صلبها اللغة الأمازيغية, كرصيد لجميع المغاربة»**.

بعد هذا المخاض الذي عرفته المسألة الامازيغية, نص الدستور المغربي الجديد في فصله الخامس على أن اللغة العربية **«تظل اللغة الرسمية للبلاد, وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها. وتعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة دون استثناء»**.

ما يمكن ملاحظته بخصوص مسار تطوّر الفعل الحركي الأمازيغي منذ انطلاقته الفعلية في أواخر الستينيات وصولًا إلى ترسيم الأمازيغية في الدستور المغربي لعام 2011, هو أن الفعل الاحتجاجي الأمازيغي لم ينتج أفعالًا عنيفة باستثناء حوادث متفرقة شهدتها الجامعة المغربية بين النشطاء الأمازيغ وحساسيات يسارية. وتمس الملاحظة الثانية تدرج النسق السياسي المغربي في استيعاب مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية حيث يظل هذا النسق ثابتًا في تعامله مع

المطالب من خلال عملية الاحتواء التي يمارسها عبر تضمين المطالب الحقوقية والثقافية داخل مؤسساته.

في سياق الدينامية التي يوفرها نسق سياسي يوصَف بأنه يوجد ضمن المنطقة الرمادية بين الديمقراطية والتسلطية, يمكن كذلك تسليط الضوء على جانب من تطور الفعل النسائي في المغرب. وبالرغم من اختلاف طبيعة الحركتين الثقافية الامازيغية والنسائية, فإنهما تشتركان في الانطلاقة من داخل الأحزاب اليسارية المغربية. فقد ظلت الحركة النسائية المغربية لصيقة بالأحزاب اليسارية التي شكلت حاضنة الحركة النسائية المغربية.

وبالرغم من صعوبة التحقيب في هذا الحيز لتطور الحركة النسائية المغربية, يمكن اعتبار عام 2000المناسبة التي طفت فيها القضية النسائية إلى السطح بمناسبة النقاش الذي خلفته التعديلات على مدونة الأسرة. ظلت وضعية المرأة طيلة القرن العشرين مثار نقاش سياسي واجتماعي في المغرب. وهيمن على هذا النقاش توجهان اثنان: الأول محافظ ذو مرجعية تقليدية ودينية, والثاني حداثي يساري. وبالرغم من أن حدة الصراع كانت تخفت وتشتد حسب تطور الوضع السياسي والاجتماعي، إلا أن حضور القضية في النقاش العام ظل مستمرًا خاصة بعد ظهور جمعيات ومنظمات مغربية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي.

بعد مرحلة الاستثناء التي سادت أواخر الستينيات, شهد المغرب مع النصف الثاني من السبعينيات مرحلة انفتاح نسبي حيث سمح للأحزاب المعارضة استئناف نشاطها بما في ذلك الأنشطة التي تهم القضية النسائية وحقوق المرأة (Naciri, 2014). وعرفت القضايا التي أثارتها الحركة النسائية اختلافًا باختلاف السياقات العامة التي نشأت خلالها الحركة النسائية المغربية, غير أنها ظلت في مجملها ملتصقة بالقضايا السياسية الظرفية.

تتميز الحركة النسائية المغربية بكونها نشأت في أحضان الأحزاب السياسية, غير أنها لم تنغلق على نفسها وظلت منفتحة على الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والجمعيات المهنية. ومن ثم نسجت الحركة النسائية علاقات مع الجسم الإداري وصانعي القرار, مما مكنها من الاستفادة من دعم أصحاب القرار.

وقد ساهم الاستقلال التدريجي للحركة النسائية عن حاضنتها الحزبية في دعم الهوية النسائية في مواجهة الانتماء الحزبي, حيث ساهم هذا التوجه الذي يزاوج بين الهوية النسائية واستثمار الإرث الحزبي في التأثير على مسار الحركة ودعم حضورها. وبذلك, وضعت الحركات النسائية البرلمان والحكومة وصناع القرار, بصفة عامة, أمام ضرورة الاستجابة العاجلة لمطالب المساواة, وذلك عبر الرسائل المفتوحة. وتمكنت الحركات النسائية من التجديد وابتكار طرق تعبيرية واحتجاجية جديدة حيث تم تسخير العديد من الوسائل لضمان الحضور في المشهد السياسي والاجتماعي عبر العرائض, المذكرات المطلبية, التجمعات الخطابية, والوقفات الاحتجاجية.

وخلال حركة 20 فبراير، ظهر الدور الكبير الذي لعبته المنظمات النسائية من خلال اقتراح المذكرات المطلبية. وقد استفادت الحركات النسائية من تاريخها في الفعل الاحتجاجي حيث تمرست منذ الثمانينيات على إعداد تقارير موازية لتقارير الحكومة والمشاركة في ملتقيات المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي وتشكيل لوبيات للضغط من أجل التأثير على القرارات السياسية.

عرفت الحركة النسائية المغربية تفاوتات في تقدير الموقف من المشاركة في تظاهرات حركة عشرين فبراير. ويعود سبب الخلاف حول تقويم جدوى الحركة إلى تخوف جزء من الحركة النسائية المغربية من الحساسيات الإسلامية التي شاركت في حركة عشرين فبراير، خاصة جماعة العدل والإحسان. ويعود سبب التخوف إلى ذاكرة ناشطات الحركة النسائية اللواتي يتذكرن اصطفاف الجماعة ضد الخطة الوطنية لإدماج المرأة، حيث سيرت الجماعة إلى جانب فعاليات إسلامية أخرى مسيرة مليونية بمدينة الدار البيضاء ضد الخطة عام 2000.

بعد قرار الملك محمد السادس بإطلاق النقاش حول الإصلاح الدستوري، حاولت الحركة النسائية المغربية التنسيق في إطار عدد من الإطارات حيث تأسست شبكة أطلق عليها «الربيع النسائي للديموقراطية والمساواة» وأعدت مذكرة تتضمن مطالب بالمساواة في كل الحقوق. وبالرغم من هذا التنسيق، فقد عرفت الحركة النسائية اختلافات بين مكوناتها. وتركز الخلاف حول مضمون المقترحات ومدى الحاجة إلى تضمينها الجوانب المتعلقة بطبيعة الحكم أم الاكتفاء بقضية المرأة. ولم يكن هذا الخلاف يقتصر على هذه النقطة، بل عكس تضاربًا في تقويم مدى الجدوى من دعم أو مقاطعة حركة عشرين فبراير والسياق السياسي الذي رافق ظهورها. وعلى غرار باقي الحقوق المدينة والسياسية والاجتماعية التي رفعتها حركة 20 فبراير، ظلت حقوق المرأة ومطالب المساواة الكاملة دون تحقق كلي، غير أن ذلك لم يمنع دستور2011 من تضمن عدد من مطالب الحركة النسائية من قبيل مبدأ عدم التمييز القائم على الجنس، والاعتراف للمرأة بالمساواة مع الرجل في كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما نص الدستور على إقامة هيئة عليا للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

الحقوق المدنية والسياسية:
جيل جديد من المطالب

شكل اندلاع «الربيع العربي» في نهاية 2010 و بداية 2011, حدثًا فجائيًا لم يتوقع أحد من الحكام ومن المعارضة حدوثه. من خلال مقابلات مع عينة من الناشطين بحركة عشرين فبراير, نجد أن الغالبية الكبرى منهم (Mechouat, 2012) يتفقون على أن سبب ظهور الحركة مرتبط بسياق اجتماعي وسياسي داخلي بالإضافة إلى السياق الإقليمي الذي لعب دور المحفز, وأن هناك اتجاهًا عامًا إلى اعتبار حركتهم النسخة المغربية من الربيع العربي. وبغض النظر عن طبيعة هذه الحركة ومكوناتها, فقد استطاعت أن تبني منطقًا احتجاجيًا يجمع بين هدفين: الأول ينبني على رفع مطالب سوسيو-اقتصادية من قبيل ارتفاع كلفة المعيشة والبطالة وتردي الأوضاع الصحية وأزمة التعليم, وفي نفس الوقت رفع مطالب مدنية وسياسية تركز على إعادة النظر في التوجهات الكبرى للمجتمع وفي نموذج السلطة السائد.

في بياناتها وفيديوهاتها الأولى، التي بثها نشطاء الحركة على مواقع التواصل الاجتماعي، عرفت حركة 20 فبراير نفسها باعتبارها حركة سياسية احتجاجية تتكون من عدد من الشباب الفاعل وهدفها محاربة الفساد والاستبداد. سيرت الحركة لمدة تزيد على عشرة أشهر مظاهرات واحتجاجات في أكثر من سبعين مدينة مغربية قبل أن تخفت تدريجيًا إلى أن تحولت لمجرد فكرة. لم تسفر هذه النسخة المغربية من «الربيع العربي» عن تغيير جذري، كما كان حال كل من مصر وتونس. ولم تنته أيضًا إلى قلاقل وحروب أهلية, كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن. وفي الوقت ذاته, لم يشهد المغرب تغييرًا جوهريًا في النسق السياسي وطريقة إدارته والعمل فيه. ورغم حدة الصراع الذي عرفه المشهد السياسي المغربي، لم ينته الوضع بالكثير من الخسائر بفعل أسباب عديدة من بينها طبيعة النسق السياسي المغربي وطبيعة الفاعلين المشكلين له. لقد تمكن فاعلو النسق السياسي من خلق توازنات أدت إلى إحداث تغيير في بعض مناحي اشتغال هذا النسق دون أن تغيّر مركز ثقل السلطة التي يمثلها القصر ومحيطه. وكيفما كانت أشكال فهم ما حدث من تطورات، فإن حركة 20 فبراير حملت معها جيلًا جديدًا من المطالب الحقوقية والسياسية والمدنية.

فتحت الحركة المجال لجيل جديد من المطالب التي لم تكن مسموعة من قبل. ويمكن تحديد بعض نتائج ذلك من خلال أربعة مستويات. يتمثل الأول في أنه, ولأول مرة في تاريخ المغرب, اعتُبر تغيير الدستور مطلبًا سياسيًا تتم الاستجابة إليه في

ظروف الضغط الاحتجاجي [6] من قبل فاعلين جدد يتجاوزون الإطارات التقليدية الحزبية والنقابية. وبالرغم مما يمكن ملاحظته بخصوص التفاوت بين الوثيقة الدستورية وتطبيقاتها، وبالرغم من الملاحظات التي قدمها عدد من الفاعلين، إلا أن النص الدستوري في ذاته شكل تطورًا أساسيًا -وإن ظلت أشكال تأويله وتفعيله محل اختلاف بين كافة الفرقاء.

أما المستوى الثاني من الجدة، فيشير إلى ما أتاحته الحركة من مجال لتشكيلات من المجتمع المدني للتعبير عن نفسها ودخول دائرة الفعل. لقد مكنت الحركة من تحول الفعل الاحتجاجي من فعل سياسي إلى فعل يومي، كما ساهمت في ظهور مزاوجة جديدة بين المطالب الاجتماعية من قبيل الحق في الشغل والسكن والخدمات الصحية، وصولًا إلى مطالب ذات طبيعة جديدة من قبيل تأكيد أولوية المناصفة في الإرث والقيادة السياسية بين الرجل والمرأة، وكذلك في حرية المعتقد وحرية التعبير.

وفي مستوى ثالث، زكت حركة عشرين فبراير أفول دور الأحزاب السياسية التقليدية. وهكذا عرفت الهوية الحزبية للطيف السياسي المغربي نوعًا من الانفلات حيث لم يعد التصنيف السابق المبني على التمييز بين الأحزاب الإدارية الموالية للقصر والأحزاب المعارضة المنبثقة من الحركة الوطنية قائمًا. إن هذا التحول أو التراجع الذي مس حقل السياسة وبنية الأحزاب السياسية في المغرب ينم عن نشأة وسائل وأشكال إبداعية جديدة في العمل السياسي، مسنودة بتحول الفعل السياسي من المؤسسات التقليدية من أحزاب ونقابات وجمعيات رسمية، إلى الفضاء الافتراضي ومجموعات الضغط التي أحدثت تنوعًا كبيرًا في مجالات الممارسة السياسية، التي لا تختزل في الانتماء للحزب السياسي والتصويت الانتخابي، بل تمتد إلى الحقل المجتمعي الواسع لكل القضايا الثقافية والتعليمية والنسائية والبيئية والجنسية.

ومن جهة أخرى، شهدت مرحلة إعداد الدستور بعد أن عين الملك لجنة تمثل طيفًا واسعًا من تيارات المجتمع برئاسة أحد مستشاريه، لحظة نقاش مجتمعي حول التوجهات المجتمعية وهوية الدولة. ولعل أهم نقاش شهدته المرحلة مطلب التنصيص في الدستور على مدنية الدولة، والمساواة في الإرث، إلخ. أفرزت هذه النقاشات انقسامات حادة بين مكونات الطيف السياسي والاجتماعي المغربي. ولعل أهم تطور في هذا السياق هو انخراط فاعلين دينيين في مطلب الدولة المدنية، حيث التقت في العديد من المناسبات التيارات الدينية والليبرالية والاشتراكية في ضرورة تحقيق مطلب الدولة المدنية، باعتبارها نموذجًا فوق الجميع وتخدم الجميع ولا تخدم طائفة دينية واحدة.

[6] دأب اليسار المغربي على نعت كل الدساتير، منذ أول دستور (1962) مرورا بتعديلات 1970، 1972، 1992، و1996 بالدساتير الممنوحة. ويعتبر العديد من الباحثين أن التعديلات الدستورية التي شهدها المغرب خاصة لعامي 1992 و1996 تمت بمبادرة من المؤسسة الملكية من أجل تهييء الأجواء لاستقطاب جزء من المعارضة للسلطة، وذلك في اطار انفتاح محسوب الهدف منه ضمان أجواء مناسبة تسمح بانتقال سلس للعرش. وهو ما تم بالفعل حيث ساهمت حكومة التناوب التي قادها عبد الرحمان اليوسفي، المعارض اليساري السابق، في انتقال سلس للعرش وفي استقرار البلد. انظر في هذا السياق إلى: عبد الإله بلقزيز، «المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية، سياقاتها والنتائج»، نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 21 - 12 – 2011، يمكن مراجعة المقال على الرابط التالي: https://www.maghress.com/alittihad/140158

آثار ونتائج حركة 20 فبراير: التركيب بين السياسي والاجتماعي

يتفق عدد من الباحثين أن الحركة الاحتجاجية في المغرب خلال العشرين سنة الأخيرة ما قبل اندلاع حركة عشرين فبراير، شهدت اتجاها نحو مطالب ذات طبيعة سوسيو-اقتصادية، لكن انبثاق حركة 20 فبراير طرح عددًا من الأسئلة حول هذا التصنيف. لقد أعادت الحركة السؤال السياسي إلى واجهة المشهد الاحتجاجي. وهو ما سيبدو واضحًا من خلال تحليلنا لعينة من الشعارات التي أنتجتها الحركة.

وبالعودة إلى الشعارات التي رفعها النشطاء، سنجد أنها تنقسم من حيث مواضيعها وتيماتها إلى خمسة أقسام:

1. شعارات للإعلان عن هوية الحركة (أنا مغربي أنا – بالهوية و السلالة – استحالة نركع استحالة) (مغربي ما نرضى بالذل – على حقي ما نتنازل) (أنا مغربي أنا – بالهوية و السلالة – استحالة نركع استحالة)
2. شعارات تحميسية لبدئ التظاهر (الجماهير تقول، والحل الوحيد حل البرلمان)
3. شعارات سوسيو-اقتصادية (الفوسفاط وجوج بحورة عيشتنا عيشة مقهورة، علاش جينا واحتجينا والعيشة غالية علينا)
4. شعارات تهاجم سياسيين بعينه (ياعباس[7] يا حقير عاقت بيك الجماهير)
5. شعارات تنتقد المحيط المقرب من أعلى هرم السلطة: (هذا لمغرب واحنا ناسو والحاكم يفهم راسو)

من خلال دراستنا (Mechouat, 2012) لعينة من الشعارات التي استعملتها الحركة على امتداد الحراك المغربي، نكتشف عددًا من الخصائص التي تميّز هذا الحراك على مستوى مطالبه. ولعل الملاحظة الأساسية في هذا الصدد هي موقع الاحتجاجات ضمن سياقين: الأول داخلي، حيث تلعب الأوضاع الاقتصادية المتردية دور المحفز؛ والثاني إقليمي من خلال شعارات أحالت على الثورتين التونسية والمصرية. وفي ارتباط بهذا البعد، كشف النشطاء في المقابلات عن «أننا لسنا استثناء» حيث اعتبروا أن المغرب يتوفر فيها كل المؤشرات التي تجعل منه قابلًا ليعرف نفس مصير البلدان التي شهدت احتجاجات وقلاقل كبيرة.

ويتخذ هنا الاحتجاج بعدًا سياسيًا واضحًا من خلال المطالب التي حملتها الأرضيات[8] التي أنتجها الفاعلون المشاركون في الحراك المغربي. وبالمقارنة بين هذه الأرضيات، يتضح المطلب السياسي جليًا والذي تكرر في مختلف أدبيات الحركة. صحيحٌ أن الشعارات ظلت تظهر من معين الحركات الاحتجاجية السابقة والقائمة في المغرب منذ الاستقلال، ولكن ما يمكن تسجيله على

[7] الإشارة هنا إلى عباس الفاسي، المنتمي لحزب الاستقلال، والذي كان يشغل منصب الوزير الأول إبان اندلاع مظاهرات حركة 20 فبراير.
[8] مضمون هذه الأرضيات التي ظهرت قبيل بداية تسيير حركة 20 فبراير للمظاهرات، مستمد من الكتاب الذي أعدته مؤسسة «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان» بعنوان حركة 20 فبراير محاولة للأرشيف.

الخطاب الاحتجاجي الجديد هو تموقعه ضمن ما سماه العديد من النشطاء «اختراق الحدود الحمراء» ومن بين ما يعتبره النشطاء إنجازًا للحركة -أي ما سموه «التحرر من الخوف». وينظر النشطاء إلى الأمر في سياق محلي وعربي مكّن من اختراق ما ظل إلى الأمس القريب من التابوهات وخاصة الشعارات التي ربطت بين ما يقع في المغرب وأعلى هرم السلطة. ويظهر ذلك بوضوح من خلال عينة من الشعارات من قبيل «الإصلاح الدستوري هبة ملكية, مجلس الوزراء هبة ملكية, مجلس النواب والزوايا هبة ملكية».

وبالرغم من أن الشعارات قد اخترقت عددًا من الخطوط الحمراء والتابوهات السياسية من خلال التوجه عبر شعارات نحو انتقاد المؤسسة الملكية, إلا أن هذا الاختراق لم يصل لحد المطالبة بالشعار الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام». ويعزو العديد من الباحثين هذا «النفس الجريء» (Bennani, 2012) لشعارات الحراك إلى المخزون الاحتجاجي للحركة الذي تكوّن بالخصوص من الشباب, خاصة إذا عرفنا بأن لغة جديدة نشأت داخل مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وغرف الدردشة, وهو ما استثمرته الحركة بشكل جيد من خلال محاولتها تجاوز «اللغة المتعالمة» بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة.

يتبين أيضًا من خلال الشعارات أن الحراك المغربي لم ينفصل عن ظرف داخلي **«يجعل البرميل قابلًا للاشتعال في كل فترة وحين»** كما قال أحد النشطاء في مقابلة معه. كما أنه لا ينفصل عن ظرف عربي مطبوع بوجود أمل في تغيير سياسي ما. أما الملاحظة الأكثر أهمية, فهي غياب الشعارات ذات المرجعية الإسلامية بالرغم من الحضور المتوازن والمكثف لنشطاء جماعة العدل والإحسان. ولم يكن لافتًا أثناء الحراك المغربي مضمون الشعارات بل شكلها أيضًا, فلأول مرة في تاريخ الاحتجاج المغربي يتم اللجوء إلى معين لغوي شبابي وشعبي وساخر [9].

يعود التركيز الكبير على المطالب الاجتماعية والاقتصادية مع المطالب الحقوقية والسياسية إلى القدرة التعبوية التي تتيحها هذه المطالب, حيث حظيت العدالة الاجتماعية بأهمية خاصة وبالنصيب الأوفر من الشعارات. ولكن إذا كان الفعل الاحتجاجي التقليدي اعتاد على رفع مطالب ذات صبغة اجتماعية, فإن الجديد في خطاب الحركة هو ربط أزمة المغرب بالطريقة التي يدار بها, وبعينة من السلوكيات مع ذكر أسماء معينة مقربة من دوائر القرار. وهكذا عرف شعار «أولادكم قريتوهم وأولاد الشعب جوعتوهم» (أبناؤكم تعلمونهم وأبناء الشعب تجوعونهم) تجاوبًا كبيرًا خلال التظاهرات. ومباشرةً بعد ذلك يأتي شعار «هذا المغرب واحنا ناسو والمستشار يفهم راسو» (نحن أصحاب المغرب الحقيقيين وعلى االمستشار-في إشارة إلى أحد مستشاري الملك- أن يفهم ذلك بنفسه).

[9] هذه عينة من الشعارات التي رفعتها الحركة واستعملت فيها لغة تمتح من معين المخزون اللغوي المتداول في الشارع المغربي: واش انت مسطي تاكل لي حقي (هل أنت فاقد للعقل كي تغمطني في حقي), واش أنت مسطي تطلب مني صوتي (هل أنت فاقد للعقل حتى تطلب مني صوتي في الانتخابات), ها احنا جايين ها احنا جايين أ الشفارة (نحن قادمون نحن قادمون أيها اللصوص), المخزن العبقري شحال مطور وقاري كيعالج الأزمات بسيمي والناغامات (كم هو المخزن عبقري وذكي ومتعلم, يعالج الأزمات بالقمع وبالرقص -في إشارة إلى سياسة تنظيم المهرجانات الموسيقية التي تحظى بمتابعة كبيرة وفي نفس الوقت بانتقادات من فاعلين متعددين بدعوى اعتبارها تبذيرًا للمال العام).

لـم يكـن هـذا الأسـلوب معتـادًا فـي الفعـل الاحتجاجـي المغربـي حيـث لاحظنـا لجـوء فاعلـي الحركـة إلـى عـدد مـن التقنيـات التـي يمكـن تقديمهـا علـى شـكل دوائـر متداخلـة: -1 تبيـان الخصائـص المميـزة لطبيعـة نظـام الحكامـة -2 يليهـا توضيـح للخلـل الـذي تعانـي منـه السياسـات العموميـة، -3 ثـم ربـط ذلـك بطريقـة التدبيـر السياسـي للمغـرب، -4 لتنتهـي بإعطـاء الأمل في التغيير.

وهكـذا نجحـت الحركـة فـي الربـط بيـن المطالـب الحقوقيـة والسياسـية الكبـرى مـن قبيـل الحريـة، الديمقراطيـة، حقـوق الإنسـان، الكرامـة، والمسـاواة بيـن الجنسـين. وفـي نفـس الوقـت والمسـتوى، حضـرت مطالـب الحيـاة اليوميـة المرتبطـة بالشـغل والبطالـة وغـلاء المعيشـة. يقـول أحـد أعضـاء الحركـة الـذي أجرينـا مقابلـة معـه: **«مـن خـلال دمجنـا بيـن هذيـن المسـتويين، حاولنـا أن نمـرر رسـالة مفادهـا أن الكرامـة والحريـة قيـم لا تختلـف عـن تجسـيداتها فـي الواقـع»**. والهـدف، كمـا يقـول ذات الناشـط، هـو جعـل الجماهيـر تتبنـى موقفًـا ينظـر إلـى الوضـع القائـم كلا نظـام أو -علـى الأقـل- كنظـام مختـل.

صحيـح أن الحركـة تحولـت الآن مـن فاعل سياسـي مباشـر إلـى فكـرة يسـتعيرها ويوظفهـا كل فاعـل بأهـداف وأغـراض معينـة، لكـن 10 أشـهر مـن الحـراك القوي ومـن الجـرأة والصـراع واحتلال الشـارع العـام، قـد فتحـت هـوة تبيـن أن إغلاقهـا لـن يكـون سـهلًا. ومـا وصلـه المسـؤولون فـي تعاملهـم مـع الحركـة يعتبـر نجاحًـا جزئيًـا، لكـن الأحـداث التـي أعقبـت نهايـة الحركـة أثبتـت أنهـا رسـمت حـدًا فاصـلًا بيـن نمطيـن مـن الاحتجـاج: الأول «خبـزي» هدفـه محاربـة الغـلاء، الرفـع مـن الأجـور وتحسـين مسـتوى المعيشـة، والثانـي سياسـي ذو مطالـب خاصـة مرتبطـة بحقـوق الإنسـان، بحريـة التعبيـر وبالحـق فـي المسـاواة، والثالـث يقـوم بالجمـع بيـن هذيـن المسـتويين فـي إطـار توليفـة مـن المطالـب التـي لا تفـرق بيـن السياسـي والاقتصـادي والاجتماعـي.

هـذا التطـور اللافـت فـي المنهجيـة الاحتجاجيـة سـيتكرس بشـكل واضـح مـن خـلال الحـركات الاحتجاجيـة لمـا بعـد 20 فبرايـر: احتجـاج سـكان طنجـة ضـد شـركة التدبيـر المفـوَّض أمانديـس، واحتجاجـات الطـلاب الأطبـاء ضـد مسـودة مشـروع قانـون «الخدمـة الصحيـة الوطنيـة»، احتجاجـات الأسـاتذة المتدربيـن ضـد مرسـومي وزارة التربيـة الوطنيـة، وأخيـرًا احتجاجـات الريـف واحتجاجـات منطقـة مناجـم الفحـم بجـرادة.

وبغـض النظرعـن ملابسـات وظـروف انـدلاع هـذه الحـركات الاحتجاجيـة وبالرغـم من الاختـلاف الظاهر فيمـا بينهـا، إلا أنهـا تشـترك فـي أنهـا تضـع المطالـب الفئويـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة ضمن وعـي خـاص بضـرورة إقـرار الحقـوق السياسـية والمدنيـة. وتبـدو هـذه النقطـة واضحـة مـن خـلال الخطـاب الـذي ينتجـه فاعلـو هـذه الحـركات الاحتجاجيـة التـي يمكـن إجمالهـا فـي محاربـة «الحُكْـرَة»[10] . هـذا التغيـر الـذي يرافـق الحـركات الاحتجاجيـة الجديـدة المندلعـة مـا بعـد حركـة 20 فبرايـر لا ينفصـل عـن الأثـر الـذي أحدثتـه الحركـة ومسـاهمتها فـي صياغـة خارطـة جديـدة للفعـل الاحتجاجـي المغربـي المبنـي علـى المزاوجـة بيـن المسـتويات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية.

[10] لا يوجد في اللغة العربية مرادف لهذه الكلمة إلا أنها تعني فيما تعنيه لدى ساكنة المغرب العربي، ذلك الإحساس النفسي بالغبن والظلم والعجز عن الفعل امام قوة قاهرة لا يمكن التعامل معها لاختلاف مستويات التأثير. هذا الإحساس ناتج عن شعور بالاستعلاء من طرف من يمتلك السلطة مع إمعانه في إذلال من يمارس عليه فعل التحكم.

الخطاب الاحتجاجي: أية صياغة للحقوق المدنية والسياسية

خلال الحركة الاحتجاجية التي قادها شباب عشرين فبراير، عادت مسألة الشرعية إلى واجهة النقاش السياسي. وشكلت المسألة الدستورية وضرورة تغيير الدستور وفصل السلطات وتغيير نمط الحكم من ملكية تنفيذية إلى ملكية برلمانية المطلب الجوهري للمتظاهرين الذين رددوه كثيرًا «الملك يسود ولا يحكم». وبالرغم من عدم تجانس المطالب التي رفعتها الحركة وأرضياتها، إلا أنها تأطرت في العموم بما هو سياسي من خلال تكرار مطلب الدستور الديمقراطي ومطلب الملكية البرلمانية وحل البرلمان وإسقاط الحكومة.

قبل انطلاق الحركة، ظهرت خمس وثائق مهدت لظهورها. وبالرغم من أن هذه الوثائق ظلت دون هوية واضحة بخصوص منتجيها، إلا أن دراستها تفيد في تأطير مطالب الحركة. ويمكن القول أن هذه الأرضيات تعبر في النهاية عما ضمته الحركة من حساسيات يسارية، إسلامية، وفعاليات غير منتمية. وبالتأمل في مختلف الأرضيات [11] التي أعدها فاعلو الحركة على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية والسياسية، يتضح أن العنوان الأبرز لكافة الأرضيات هو بعد الإصلاح السياسي.

تشكل «حركة حرية وديمقراطية الآن» أول أرضية ظهرت على مستوى الفضاء الافتراضي، ودعت إلى تنظيم وقفات احتجاجية أمام المقرات الحكومية والمصالح الرسمية. ركزت هذه الأرضية على: **«حل البرلمان والحكومة والأحزاب التي ساهمت في ترسيخ الفساد السياسي»** و **«إلغاء الدستور الحالي وتعيين لجنة تأسيسية من كفاءات هذا البلد النزيهة لوضع دستور جديد يعطي للملكية حجمها الطبيعي»**. كما دعت إلى **«تعيين حكومة مؤقتة تقوم بالتدبير المؤقت، في انتظار وضع الدستور، وتوافق الهيئات والفعاليات النزيهة من كافة فئات الشعب على ما يجب القيام به، في إطار التعاقد المجتمعي الجديد بين الملكية والمجتمع»**. وطالبت **«المؤسسة الملكية بإحداث التغييرات الضرورية في النظام السياسي، بما يمكّن كل فئات الشعب المغربي من حكم نفسها. وإحداث قطيعة حقيقية ونهائية مع ممارسات الماضي. والاستفادة من خيرات البلد و تحقيق التنمية الحقيقية للجميع»**.

غير بعيد عن هذه المطالب، روج عدد من الناشطين أرضية أطلق عليها أصحابها «حركة 20 فبراير من أجل الكرامة». ومن خلال استعراض مطالب هذه الأرضية، يتضح أنها كانت أكثر جرأة من خلال تحميلها للوضعية التي يعيشها المغرب على المستوى الاجتماعي، السياسي والحقوقي للمؤسسة الملكية، حيث اعتبر منتجو هذه الأرضية: **«أن هذه الوضعية التي رسمنا تجلياتها تعتبر الملكية من تتحمل المسؤولية الأولى في تكريسها، ما دام**

[11] انظر إلى أرضيات الحركة المختلفة في كتاب أعدته مؤسسة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان بعنوان: «حركة 20 فبراير محاولة في التوثيق».

أنها الماسكة الحقيقية بكل خيوط التأثير في جميع القرارت التي تحدد مصير الشعب، ومادام أنها المسؤولة عن تعيين فاقدي المصداقية والفاسدين في مراكز القرار».

ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، دعت الأرضية إلى **«إلغاء دستور 1996 وتهييء الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض للاستفتاء، واقترح أن يقوم على أسس حديثة تأخذ فيه الملكية شكلها الحديث كرمز لوحدة الأمة، دون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية»**، كما دعت إلى **«إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين»** وتعيين حكومة انتقالية تناط بها مهام اتخاذ مبادرات عاجلة من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية بخفض الأسعار والزيادة في الأجور وفتح صندوق عاجل للتعويض عن البطالة وتشغيل جميع حاملي الشهادات المعطلين فورا وبدون قيد أو شرط».

أما بيان «شباب 20 فبراير»، فقد نادى بـ **«إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب»** و**«الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية، لغة وثقافة وتاريخًا»** و **«حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب»** و**«قضاء مستقل ونزيه»** و**«محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن»**، ثم **«إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين».**

إن تحليل مضمون الوثائق التي ظهرت قبل تاريخ انطلاق حركة 20 فبراير، يثبت أن اختلاف الحساسيات السياسية المكونة للحركة لم يمنع من اشتراكها في مطالب متماثلة يمكن إجمالها كالآتي: تغيير نمط الحكم من ملكية تنفيذية إلى ملكية برلمانية؛ النص على سمو الاتفاقيات الدولية التي يوقعها المغرب على القوانين الداخلية؛ النص على المساواة بين المرأة والرجل في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ النص على أن الدولة المغربية مدنية تضمن حرية العقيدة؛ والنص ضمن ديباجة الدستور على الحقوق الأساسية وعلى رأسها الحق في الحياة وفي السلامة البدنية، وكذلك على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى رأسها الحق في الشغل والصحة والتعليم والسكن، والنص أيضًا على الحريات الأساسية: حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر. لم تحضر هذه القضايا مجتمعة في جميع الأرضيات بنفس الحدة، بل عرفت الأرضيات تفاوتًا في طرح هذه القضايا.

تفاعل الدستور المغربي الذي تم إقراره بمختلف الطرق مع هذه المطالب. وبالرغم من أن هذه المطالب ظلت دون تحقّق كلّي، غير أن الحركة لعبت دورًا هامًا في بلورة دينامية جديدة، سواء على مستوى الفاعلين أو على مستوى الخطابات الاحتجاجية وبلورة جيل جديد من الحقوق. ويمكن الإحالة هنا إلى نموذجين إثنين من الأشكال الاحتجاجية الجديدة لما بعد حركة 20 فبراير: حراك الريف وحراك جرادة. يمثل هذين النموذجين الشكلين الأكثر مدعاة للدراسة والتأمل بفعل طول مدة الاحتجاج وأشكاله. وإذا كان لكل نموذج حيثياته الجهوية، فإن هذين النموذجين يشتركان في كون «موت الشباب»[12] قاسمهما المشترك.

[12] لقد اندلع حراك الريف على خلفية مقتل محسن فكري أحد تجار السمك وهو يدافع عن تجارة صادرتها السلطات العمومية، واندلع حراك جرادة نتيجة وفاة شبان في مناجم مهجورة بحثا عن لقمة العيش.

حراك الريف: الحقوق بين المطالب الجهوية والمطالب السياسية

عرف الريف المغربي الحركة الاحتجاجية الأطول منذ تولي الملك محمد السادس عرش المملكة المغربية على خلفية مقتل تاجر السمك «محسن فكري» وهو يدافع عن بضاعته ضد قرار إداري بحجزها. شكل الحادث صدمة تردد صداها بقوة على الصعيد الوطني والدولي. ونظرًا لرمزية الحادث والموت المأساوي الناتج عنه، عاد إلى واجهة الذاكرة الجماعية لسكان المنطقة تاريخ من العلاقة المتوترة بين هذا الحيز من المغرب والسلطة المركزية. وإذا كانت المطالب قد بدأت اجتماعية وتنموية، فإنها سرعان ما لامست السياسي لتحاكم طرق التدبير والحوكمة وطريقة صنع واتخاذ وتنفيذ القرار «السياسي».

تتمايز القراءات التي حاولت تفسير الحركة الاحتجاجية بين مستويين: المستوى الأول، يتم فيه التركيز على الأبعاد الجزئية والتقنية للحراك، باعتباره احتجاجًا موجهًا بدواعي مرتبطة بهشاشة البنيات الاقتصادية وارتفاع نسبة الشباب العاطل في المنطقة، وسوء تدبير المؤسسات الوصية. أما المستوى الثاني، فيركز على الخلل الذي يمس الممارسة الديمقراطية وانخفاض مستوى الثقة في العلاقة بين المؤسسات السياسية والساكنة، وتراجع مصداقية المؤسسات الرسمية وفسادها وفشل النماذج التنموية المعتمدة وتبخيس العمل السياسي وتهميش النخب مقابل تقوية «الأعيان الجدد».

وبالرغم من خصوصية الريف المغربي، فلا يمكن أن نعدم العلاقة بين حراك الريف وتفاعلات حركة 20 فبراير، دون إمكانية الحديث عن وجود علاقة ميكانيكية بين الظاهرتين. وإذا كان هناك من تأثير للحركة على الحراك الريفي، فيمكن ملاحظته على المستوى الرمزي حيث القدرة على التعبئة خارج الأطر المؤسساتية التقليدية، وخارج الفضاءات الحزبية أو النقابية. لا يمكن قراءة حراك الريف ومطالبه بعيدا عن الخيط الناظم المقارن بينه وبين حركات احتجاجية مزامنة أو لاحقة، وآخرها احتجاجات زاكورة وجرادة في نهاية سنة 2017.

وحسب العديد من الفاعلين المحليين، لا يمكن فهم حراك الريف إلا ضمن خارطة سياسية عمادها فشل المقاربة الحقوقية للدولة. ويستند هذا الموقف على أن تفاعل المؤسسة المغربية الرسمية مع حراك 20 فبراير قد استنفذ صلاحيته وأن جرعة الديمقراطية التي تضمنها دستور 2011، قد استنفذت مفعولها كمُسكن. تضمن خطاب 9 مارس الذي أعلن فيه العاهل المغربي عن نيته الإصلاحية، خطوطًا عريضة لمجموعة من الحقوق وفق برنامج متكامل يزاوج بين السياسي والتنموي. ويعود هذا التوجه الذي اتخذته الدولة إلى حدوث ما يشبه القناعة لدى الفاعل السياسي الرسمي بأن الجيل الجديد من الحقوق يقوم على ضرورة «تعزيز الحريات وتطوير الخدمات».

وهكذا، تضمن دستور 2011 نصًا صريحًا في ديباجته على أن الدولة «تؤكد تشبثها بحقوق الانسان كما هي متعارَف عليها عالميًّا» و «حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني... مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزيء». وفي الباب الأول من الدستور، نقرأ «نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع» و«لا يجوز أن تؤسَّس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي... » الفصل 6)، وأنه «لا يمكن حل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي (الفصل 8)»، كما «لا يمكن حل جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلا بمقتضى مقرر قضائي (الفصل 12)».

وبخصوص الحريات والحقوق الأساسية، أشار النص الدستوري إلى «تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء»، وأن الدول «تُحدث، لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (الفصل 19)»، كما أن منها حسبانه «ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون (الفصل 22)»، أو نصه على أن «الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم وتعرّض مقترفيها لأقسى العقوبات (الفصل 23)»، ناهيك تجريم انتهاك حرمة المنزل و سرية الاتصالات الشخصية (الفصل 24)»، وضمان «حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء السياسي والنقابي»، وضمان «حق الإضراب، على أن يصدر قانون يحدد شروط ممارسة هذه الحقوق والحريات الواردة في الفصل 29».

في تحليلهم لدستور 2011، يمكن التمييز بين توجهين اثنين: الرافضون مطلقًا لهذا الدستور الجديد باعتباره لم ينجم عن مجلس تأسيسي كما طالبت بذلك حركة 20 فبراير، وجزء من اليسار. وفي مقابل ذلك، هناك من اعتبروا الدستور تقدمًا تاريخيًا. وما بين هؤلاء وأولئك تعالت أصوات اعتبرت أن الدستور في المغرب لا يشكل مشكلة من خلال التجارب التاريخية السابقة، إذ أن المشكلة تظل في الانتقال من النص إلى الواقع. وهنا يعتبر عبد الإله بلقزيز أن المعركة الحقيقية يجب أن تتجه نحو تطبيقه وصون مكتسباته، فليس الدستور «لا في صيغته الحديثة ولا في صيغته السابقة هو المسؤول عن تعطيل العمل بأحكامه، وإنما المسؤولية في ذلك تقع على السلطة السياسية ومَن يديرونها في المقام الأول. وعلى ذلك، فإن المعركة الحقيقية هي معركة ما بعد إقرار الدستور: المعركة من أجل تطبيقه وصون مكتسباته من أي سعي، معلن أو غير معلن، مباشر او غير مباشر، إلى مصادرتها بالتعطيل أو سوء التأويل. وما أغنانا عن بيان الحقيقة التي لا مجال لتغييبها في هذا المعرض، ومُفادها أن معركة التأويل ليست معركة حِجَاج بالنصوص، وليست معركة فكرية أو فِقْه دستورية، وإنما هي معركة سياسية حيث لا رواية لأحكام الدستور تفرض نفسَها بدون ميزان قوى يرفدها ويمكِّن لها الوجود والغلبة (بلقزيز، 2011)».

وفي سياق الريبة والشك وضرورة التركيز على تطبيق الدستور، يضيف نفس الكاتب **«إذا سلّمنا، جدلًا، بحصول بعض المكتسبات في الصيغة الدستورية الجديدة، فمن يضمن أن يقع تطبيق أحكامها وألا يجري خرقُها كما خُرِق غيرُها في السابق، أو أن نعيش مجدَّدًا تلك الفجوة التي عشناها طويلًا في**

المغرب بين النصوص والوقائع، وبين القانون وإدارة السلطة؟ والسؤال مشروع، فهو في ملاحظة ما كان من أثر سلبي في الماضي لتلك الفجوة في تبديد قسم عظيم من المكتسبات التي نوضِلَ من أجلها طويلًا. لكنه، على مشروعيته، لا ينال من النص ومما فيه من مواطن الإيجاب (بلقزيز، 2011)».

وفي نفس هذا التوجه المشوب بالحذر، اعتبر العديد من الباحثين أن الدستور وإجراء الانتخابات بحد معين من الديمقراطية لا يمثلان سوى وسيلة لامتصاص غضب الشارع «وهذا ما حدث بالمغرب أيضًا، اذ استُغلّت الانتخابات لامتصاص غضب الشارع أولًا. وبعدما أخذت الدولة أنفاسها، تم تأجيل الإصلاح المؤسساتي العميق، وتم بدلًا من ذلك القيام ببعض الإصلاحات السطحية التي لا تمس عمق المشاكل البنيوية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد» (أوراز، 2013).

بعد حوالي خمس سنوات من إقرار هذا الدستور، عاد الجدل مجددًا حول بنوده الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان. ويعتبر الكثير من الباحثين أن الخطاب الاحتجاجي الذي أنتجه نشطاء حراك الريف جاء ليسائل التوجهات الكبرى لهذا الدستور. لقد تفاعل داخل الخطاب الاحتجاجي للنشطاء حقول عمل سياسية واجتماعية ودينية وحقوقية. كما تحضر داخله الأبعاد الوطنية والدولية ضمن محاولة لوضع اختلالات الدولة تحت المجهر من خلال العديد من المعاني والرموز التي تجسدت في الوسم الشهير الذي أطلقه الناشطون «طحن مو». تعني هذه العبارة التي تداولها النشطاء على نطاق واسع «أطحنه بدون رحمة ولا شفقة» في إشارة إلى حادث مقتل محسن فكري بائع السمك. هذه الدلالة الرمزية للعبارة تختزل العلاقة المتوترة بين الدولة بدستورها الجديد، وهي تحاول أن تقدم الدليل على مرور المغرب بسلام من موجة الربيع العربي، وسياق اجتماعي يعتبر أن الحق في الحياة، كأحد الحقوق الأساسية للمواطن، لم يعد يتم احترامه. ومن ثم فإن كثافة التظاهر للتنديد بمقتل محسن فكري تجسد منطق المواطن الذي لم يعد قادرًا على تحمل شعارات الدستور، ما لم يتم تجسيدها كحقوق مدنية وسياسية واقتصادية.

ومن أجل تكريس هذا المنحى التصاعدي لمنسوب نقص الثقة في علاقة المحتجين والمؤسسات الرسمية، زاحم النشطاء الدولة في المجالات التي تحتكرها من خلال إحالتهم إلى العديد من الحقول الدينية، واستعمال الرموز التي ظلت حكرًا على الشرعية الرسمية. ساهم هذا الأمر في إحراج السلطات، وبخاصة مع احتلال الناشطين، للفضاءات العامة وتأثيثها بسلوكيات يمكن قراءتها باعتبارها ثورة على حراس الشرعية التقليدية للخطابين الديني والسياسي. لقد انزعج [13] المسؤولون المغاربة من الاستعمال المكثف خلال الحراك للإحالات الدينية، وطقوس القسم في الساحات العمومية وما يشبه حفلات الولاء للحراك وغيرها.

وبالرغم من تعدد المقاربات التي حاولت فهم الحراك، فإن نظرية الإحباط النسبي (Boudon, 1977) تشكل أحد المداخل الممكنة للقراءة. يعزو هذا الاقتراب إلى انخراط الناس في «الفعل الاحتجاجي» إلى ثلاثة أسباب تتمثل في الإحساس بالضيم، باللا عدالة أو الإحباط. لكن أهم مسلّمة تقوم عليها النظرية هي أن

[13] تجسد هذا الانزعاج في محاضر الاتهام التي وُجّهت لنشطاء الحراك، والتي ركزت بالخصوص على «المساس بالرموز الدينية والوطنية».

احتجاج الناس ناتج بالأساس عن اتساع الفارق بين الواقع والمتوقع. إن الثورة، يقول (Charles Tilly 1978)، لا تأتي فقط نتيجة فقر حقيقي، بل إنها قد تكون نتيجة إحساس بعدم تحقيق المأمول، في الدخل، في المعيشة، في درجة الاعتراف الرمزي ببعض الحقوق، بالمقارنة مع آخرين، أو بالمقارنة مع المتوقع.

وهكذا، فإن المغربي الفقير في بداية القرن الواحد والعشرين قد يكون أحسن حالًا نسبيًا من الفقير المغربي خلال الستينيات والسبعينيات والتسعينيات حيث انتقلت نسبة الفقر حسب تقرير البنك الدولي (2017)، ما بين 2001-2014 من 15,3 إلى 4,2%. لكن مقابل هذا التحسن الإحصائي، فإن الفئات التي تعاني الفقر في الوقت الراهن ترى أمامها واجهات زجاجية ومشاريع ضخمة؛ ترى «القطار السريع التيجيفي»، و«الواجهات التجارية الكبرى من قبيل «مروكو مول»، و«طنجة المتوسط»؛ ترى تدفق المال من كلّ الجهات. وفي المقابل، لا تستشعر فئات كثيرة انعكاسًا على مستوى معيشتها اليومي حيث تتجه وضعية الناس نحو مزيدٍ من التردي بالمقارنة مع باقي الفئات، بالرغم من تحسن حالتها بالمقارنة مع نظيرتها خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

وفي هذا السياق، فإن قراءة أولية لمطالب حراك الريف، تكشف بأنها لا تبتعد كثيرًا عن مطالب حركة عشرين فبراير. إن مطالب حراك الريف تختزن الثلاثية الشهيرة التي تضمنتها شعارات حركة 20 فبراير والمتمثلة ب: «الحرية الكرامة، والعدالة الاجتماعية». وهي شعارات، وإن كانت تتبنى مطالب اجتماعية /خبزية، **«فإنها تختزن أيضا منطقًا احتجاجيًا يزاوج بين هدفين: الأول مبني على رفع مطالب سوسيو-اقتصادية من قبيل ارتفاع كلفة المعيشة، البطالة وتردي الأوضاع الصحية وأزمة التعليم وغيرها؛ وفي نفس الوقت مطالب تركز على إعادة النظر في التوجهات الكبرى للمجتمع ونموذج السلطة السائد»** (Mechouat, 2013). يبدو هذا الأمر واضحًا من خلال عودة شعارات «إسقاط الفساد» والتوجه رأسًا نحو بعض الأطراف المقربة من المحيط العميق للدولة. فإذا كانت الدولة قد اختارت الليبرالية الاقتصادية كنهج رسمي إلا أن الواقع العياني يؤكد أنها تظل **«ليبرالية غير ناضجة بحيث ترافقت مع استمرار اقتصاد الريع كما أنها لم تستطع حل مسألة التوزيع، بمعنى أن المغاربة لم يقطفوا بشكل شفاف ثمار النمو الاقتصادي. كما أنها لم تواكبها ليبرالية سياسية حقيقية تفتح الباب أمام مواطنة فاعلة، مجتمع مدني حقيقي، أحزاب قوية ونخب مؤثرة»** [14].

وعلى المستوى الحقوقي، بالرغم مما قدّمه الدستور من ضمانات بخصوص النظام السياسي كملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية، فإن الفرق بين الواقع والمتوقع ظل كبيرًا على مستوى فصل السلطة وتعاونها والديمقراطية والتشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وبالرغم من قوة النص الدستوري الذي تم إقراره عام 2011، إلا أنه ظل على مستوى الممارسة الحقوقية دون التوقعات، حيث «يتضح في النص، كمؤشر في التحليل، أن اختراقات حصلت من

[14] انظر إلى: مشتل أفكار الإصلاح، ما يقوله 16 سوسيولوجيا في الحركات الإسلامية في التفاوت الاجتماعي وفي تحولات القيم، تنسيق عزيز مشواط ومحسن الرحوتي، موقع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرابط
http://arab-csr.org/wp-content/uploads/2016/11/SociologyIncubatorAR.pdf

أجل تأطير السلطة في إطار نظام قيم جديد يربط المسؤولية بالمحاسبة. إلا أن الممارسة أثبتت بأن النص القانوني يبقى شرطًا لازمًا لكنه غير كافٍ، حيث أن تفعيل النصوص يبقى مرتبطًا بطبيعة الثقافة السائدة لدى مختلف الفاعلين وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم» (الغالي وأعبوشي، 2013).

ينجم الإحباط إذًا عن تفاوت تمثل الريفيين للحريات والحقوق ومستوى حضورها الواقعي. بل إن التمثل يختلف ما بين المجتمع المحلي للريف، وبين القائمين على السلطة. يبدو ذلك واضحًا من خلال الشعارات التي رفعها نشطاء الحراك ومن ضمنها: الحرية والكرامة والحق في التظاهر السلمي وإدانة التمايز المجالي. لقد رافق الترويج الإعلامي لدستور 2011 اعتباره أداة لتحقيق المواطنة عمليًا وتحمل الدولة لمسؤوليتها القانونية والسياسية والأخلاقية في تنظيم العيش المشترك. وأمام التفاوت بين هذا التمثل وواقع الأمر الذي جسدته طريقة موت محسن فكري، تفاعل المجتمع المحلي بنوع من الإحباط الذي أفرز لغة جديدة في الخطاب الاحتجاجي -حيث أنتج نشطاء الحراك قاموسًا جديداً يصف الدول بكونها «مجرد عصابة». هذا المعجم الجديد من الشعارات يحيل إلى رمزية نقص منسوب الثقة في الدولة، وينزع عنها صفة دولة الحق والقانون بكل حمولتها الفلسفية والقانونية.

هذا المنحى الذي اتخذه حراك الريف، يجد في الذاكرة والخيال الجمعي لسكان المنطقة عوامل محفزة. فالمنطقة التي كانت خاضعة للنفوذ الإسباني؛ لا تزال تحمل تبعات استعمار إسباني ضعيف منحته الاتفاقيات الدولية هذه المنقطة لكونها تشكل مغربا «غير نافع»[15] على عكس المغرب النافع الذي كان من نصيب الاستعمار الفرنسي. هذا الوضع، سيتكرس في عهد دولة الاستقلال، وخاصة خلال الأحداث التي شهدها الشمال ما بين 1956 و1959 وما صاحبها من أشكال العنف المادي والرمزي.

لقد أدى موت محسن فكري الدراماتيكي إلى إيقاظ ذلك الشعور الدفين بالغبن، وبخاصة وأن موته مس أحد الحقوق الأساسية، المتمثل في الحق في الحياة. وعن هذا الحق تتفرع باقي الحقوق الأخرى. ويصطدم هذا الحق باختلالات الإدارة المغربية، بتفشي الزبائنية والمحسوبية، وبتجاوزات قوى الأمن. هكذا، «لم تصمد طويلًا الأشكال الحداثية (الحضارية) لمعالجة الأزمة، من قبيل التجمهر السلمي والتدبير المشترك لتداعيات وضع ما بعد الزلزال، أمام الأشكال التقليدية (المحافظة) التي يتحول عبرها الاحتجاج إلى انتفاض، والمطالبة بجبر ضرر إلى إحداث أضرار أخرى، والتدبير المشترك على قاعدة الانصات والحوار إلى معركة لشرعيات متناحرة تنتهي عادة «بتركيع» الطرف الأضعف لأنه أعزل أمام قوة وسلاح الدولة التي، بالتالي، تهيمن أكثر على المجتمع وتستعد أكثر لتأطيره الأمني، بل حتى لعسكرته، مُشَرْعِنَة ذلك بخطاب «الحفاظ على الأمن العام». فتضيع هنا أيضا «لحظة الالتباس»، وتضيق المساحة الزمنية للمنطق الثلاثي، ويتحول الاحتكام إلى القانون وسيادة رابطة القانون إلى حلم تحمله الحركات الحقوقية ومنظماتها التي تتحول بحكم الواقع إلى شاهد على فرص ضائعة وتيه جماعي. فتستبطن اللحظة من لدن كل الفرقاء كلحظة مرارة تغذي بسلبيتها كل المسبقات المستبطنة سلفا» (بوعزيز، 2009).

[15] «المغرب غير النافع "Le Maroc inutile" » مصطلح استعمله المقيم العام الفرنسي الماريشال ليوطي الذي قسّم المغرب إلى مغرب نافع ويضم المناطق الساحلية والسهلية ومغرب غير نافع يضم المناطق الجبلية.

حراك جرادة: السياسي متخفيًا في الاجتماعي

إذا كان الاحتجاج في المغرب قد عرف انتقالًا مجاليًا بين القرى والمدن على امتداد التاريخ المغربي، فإن حراك جرادة يطرح أسئلة كبيرة على مسار الاحتجاج في المغرب وتطوراته المستقبلية. في المرحلة ما قبل الحماية، تركز الاحتجاج المغربي بالقرى والبوادي في إطار صراع بين القبائل وسلطة المخزن المركزية. وارتبطت ثقافة الاحتجاج بردود فعل قبائلية على الضغط الضريبي والجبائي الذي تفرضه السلطة المركزية. وهكذا، فالاحتجاج كان يدخل ضمن مجال صراعي بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة» [16].

اتجه الاحتجاج في الفترة الاستعمارية إلى التمركز في الحواضر والمدن في سياق محاربة المد الاستعماري. وعرفت مدن من قبيل الدار البيضاء وفاس حركات احتجاجية مناهضة للوجود الاستعماري. هذه المراوحة بين المدن والحواضر تشهد اليوم مرحلة جديدة حيث عادت الحركية الاحتجاجية للتمركز في الهوامش. فعلى غرار حراك الريف، اندلعت احتجاجات مدينة جرادة الواقعة شرق العاصمة الرباط بثلاثمائة كيلومتر.

لم تختلف مطالب المحتجين بجرادة كثيرًا عن مطالب حراك الريف. وبدأ الاحتجاج على إثر حدث وفاة شابين، خلال استخراجهما للفحم من مناجم مهجورة، أعقبه احتجاجات تطالب بمحاسبة المسؤولين، قبل أن يتّخذ مسار الاحتجاج فورة غضب ضد التهميش. غير أن فورات الغضب الجديدة ما لبثت أن تهيكلت وطالت من خلال سلميتها ومن خلال الفاعلين الرئيسين فيها. فصيغة الاحتجاج الدموي والمميت الذي عرفه المغرب على عهد الستينيات والسبعينيات والثمانينيات انتهى، ليحل محله احتجاج يبدأ عفويًا وينتهي مهيكلًا ومفرزًا لقياداته الميدانية.

بالرغم من الاختلاف الظاهر بين وضعيتي الريف وجرادة، فإن سبب اندلاع الاحتجاجات بهما يعكس واقعًا متشابهًا، أي واقع العجز عن تحقيق مجتمع المواطنة ودولة الحق والقانون. لقد اندلعت الاحتجاجات بقاسم مشترك هو استبطان لإحباط كبير أمام التحولات غير المتحكم فيها التي تنشط في عمق المجتمع جراء السياسات العمومية والاختيارات الكبرى للدولة. هذه الاختيارات صارت محط مساءلة من قبل الحركتين الاحتجاجيتين الجديدتين من خلال المزاوجة بين المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتأطيرها بمطالب سياسية. فخلف طول نفس الاحتجاج ونزوعه نحو السلمية وتجنب العنف، يرمي النشطاء إلى البحث عن بناء دولة العدالة، والحرية والكرامة، والديمقراطية، خاصة وأن الشعارات التي تتجه نحو هذا المنحى لا تقل أهمية في الخطاب الاحتجاجي

[16] تشير «بلاد المخزن» في المغرب على عهد ما قبل الحماية إلى مناطق النفوذ السياسي للدولة المركزية، فيما تفيد «بلاد السيبة» المناطق الخارجة عن طاعة السلطة المركزية. وبالرغم من هذا التحديد، يختلف السوسيولوجيون في تحديد معنى النفوذ إذة - في العديد من الحالات - بقيت العديد من المناطق غير قابلة للتصنيف حيث سيادة استقلال القبيلة مع الاحتفاظ ببعض النفوذ الرمزي للسلطة المركزية في إطار نوعٍ من حفظ توازن القوى.

الجديد عن المطالب الاجتماعية في العمل والتنمية والصحة والتعليم.

استطاع النشطاء بناء استراتيجيات للمقاومة وديمومة الفعل الاحتجاجي عبر تجاوز فراغات الأشكال الاحتجاجية القديمة. وساهمت وسائل الاتصال الحديثة في ظهور قيادات ميدانية خارج التصنيفات التقليدية الحزبية أو النقابية، مما فرض تحديات جديدة على المقاربات التقليدية للدولة لاحتوائها حيث إن **«أهم ما يمكن ملاحظته هو أن وسائل الاعلام الالكترونية، أصبحت فضاء السياسة المفضل»** (Castells, 1996). ساعدت هذه الوسائل النشطاء في صياغة مطالب عبر استشارات واسعة على مستوى الشبكات الاجتماعية وهذا ما جعل مطالب حراك الريف، كما هو الشأن بالنسبة لجرادة، تتميز بالجاذبية وبالوضوح وبتعبيرها عن مطالب جماهيرية. وتمحورت المطالب حول ثابت محوري هو المطالبة بعدالة جهوية عبر التشكيك في سلامة السياسات العمومية وإدانة الفوارق الجهوية.

في خلفية هذه المطالب المسائلة للتوجهات الكبرى للسياسات العمومية، توجد تغيرات قيمية أساسية أطرها تنامي الوعي السياسي بمفهوم الدولة الحديثة، انطلاقا من البحث عن إعادة النظر في التعاقد القائم ومطالبة الدولة بخدمات عادلة. كما يوجد أيضا في خلفية الحراك تصور جديد لطبيعة دور الدولة غير المنحصر في الأمن والضبط، بل في ضمان حقوق المواطنة. ونعود هنا إلى الشعار الشهير الذي صار ملازما للحركات الاحتجاجية الجديدة «هل أنتم دولة أم عصابة؟».

هذا الشعار جسد مساءلة جدية لشرعية الدولة عبر مساءلة سياساتها العمومية وأجهزتها والقوانين التي تحكمها. وقد اتخذت هذه المساءلة طابعًا جديدًا في حراكي جرادة والريف، حيث انخراط النسيج الاجتماعي كليًا في الحراك من خلال مشاركة الرجال والنساء والأطفال. هذا الانخراط الجماعي والمكثف يمكن أن يحيل إلى درجة الإحباط التي أصابت الجسم الاجتماعي نتيجة عمق الفارق بين الواقع والمتوقع، وبخاصة وأن الإعلام الرسمي المغربي قدم التغيير الدستوري لعام 2011 باعتباره استجابة لمبتغى ينتصر لدولة الحق والقانون. وقد سعى إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل سيادة القانون الذي يتساوى أمامه الجميع. كما نص الدستور على الجهوية المتقدمة طبقًا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل الأول من الدستور لسنة 2011: «التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة».

وإذا كان الاحتجاج في السياق المغربي خلال الستينيات وحتى التسعينيات بقي محط تجريح ونقد رسمي، لنزع المصداقية عنه وعن الفاعلين الأساسيين فيه، من خلال امتلاك واحتكار الدولة لآليات التأثير عبر وصف المحتجين بالمخربين، فإن الحراك الجديد سواء في الريف أو جرادة أظهر قدرة الفاعلين على منازعة الدولة مجالات تصريف الحقيقة. وذلك عبر استعمال مكثف لوسائل الإعلام البديلة لإبراز الموقف والاحتجاج عبر وسائط جديدة أتاحها الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

ومن خلال وسائل الإعلام البديلة، روج نشطاء الحراكين لخطابات سلمية مفادها أن الدولة لا يمكن أن تمتلك شرعيتها،

ولا يمكن أن يتم الاعتراف بشرعيتها دون أن تستند إلى الحقوق والحريات والتطور والأمن والاستقرار. ومن خلال هذا الخطاب ساهم نشطاء حراكي الحسيمة وجرادة في انبثاق ما يمكن تسميته بولادة ثقافة احتجاج شعبية سلمية، وقادرة على المزج بين مطلب العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية وحتى الثقافية. لقد تمكن الفاعل الميداني خلال هذا الحراك من الانتظام، ولمدة طويلة، داخل فعل احتجاجي غير مؤطر بكوادر التأطير التقليدية. وبالمقابل، عادت إلى السطح أدوار التنظيمات القبلية حيث يقول أحد أبناء المنطقة: **«رغم الاختلاط في الأحياء، فان السمة الغالبة لساكنة جرادة قبلية: الزكارة، أولاد عمرو، بني يعلى، أولاد سيدي علي، بني بوزكو... هذه التركيبة تحضر بقوة في تدبير الحراك وتنظيمه» (الإدريسي، 2018(.** ويضيف ذات المتحدث **«إن عقل الحراك، سواء مسالم، أو متهور ومتحدى، يتأسس على الاشتغالات العديدة لهذا الحضور القبلي؛ وقد وصل الى حد استعادة ثقافة قديمة؛ خلناها تفككت بفعل الدولة الوطنية الحديثة: التنافس بين الدواوير، التسابق صوب البطولات، إعلاء قيم الشجاعة والإقدام»** (الإدريسي، 2018).

لقد ساهم انحسار الحقل السياسي وتراجع مساحة تأثير الأحزاب المغربية في تصاعد أهمية البعد القبلي. وقد أفرزت هذه الوضعية إلى جانب عوامل أخرى تصدر الانتماءات القبلية لواجهة المشهد. وبدا بوضوح أن دورتنظيمات المجتمع المدني التقليدية تتجه في حالة جرادة إلى التراجع لتحل محلها نزعة قبلية. ولا يطرح هذا التحول أسئلة على الأدوار التقليدية للمنظمات الوسيطة من قبيل الأحزاب والنقابات ومحدودية تأطيرها، بل يسائل أيضًا علاقة الدولة بالمجتمع.

هذه العودة الملاحظة إلى الاحتماء بالبعد القبلي لم تكن خافية في خطاب حراك الريف أيضًا، حيث رفع المحتجون أعلام المنطقة بشكل أثار من جديد إشكالية الهوية والمواطنة في استعادة للإحساس بالتهميش لدى سكان يعيشون في مساحات -هوامش، مناطق جبلية معزولة أو أرياف نائية -ويرسمون صورة مغرب وصف في زمن الحماية بأنه «غير نافع»، بعيدًا عن حيوية محور الأطلسي الممتد بين طنجة والرباط والدار البيضاء.

يعيد حضور الأبعاد الهوياتية في الحركات الاحتجاجية المغربية إلى الأذهان حزمة المطالب التي رفعتها حركة عشرين فبراير وهي تمزج بين المطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد. فالفساد، كحمولة ثقافية وكممارسات عملية، لا ينفصل حسب المنطق الاحتجاجي الذي دشنته الحركة عن الاستبداد. لذلك ركزت المطالب على ضرورة دسترة الحقوق ديمقراطيًا والتمثيل الحقيقي للشعب مع المطالبة بمحاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ. ولعبت وسائل الإعلام في هذا السياق دورًا محوريًا في إنتاج خطاب المحاسبة، أو ما يسمى ربط المسؤولية بالمحاسبة، وصارت السلطة الإعلامية تخاطب بشكل مباشر الدولة والإدارة بل ومحيط الدولة العميق أيضًا. هذا الدور الجديد لوسائل الإعلام سواء التقليدية أو البديلة أعاد إلى الواجهة قضايا حرية التعبير وخاصة تلك المرتبط بعلاقة الدولة بالصحافة.

لعل أهم ما يميز الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم العربي عامةً والمغرب خاصةً, استثمار وسائل الإعلام البديلة وشبكات التواصل الاجتماعي, في التعبئة والحشد ومتابعة الملفات ذات الحساسية السياسية والاجتماعية. بل إن الدعوة إلى المظاهرات انطلقت من منصات افتراضية قبل أن تتحول إلى أرض الواقع.

بعد الحراك الذي شهده المغرب وظهور حركة عشرين فبراير, سيشهد المشهد الصحفي والإعلامي المغربي -على غرار باقي البلدان العربية- تكريس ميلاد جيل جديد من الصحافة. ولعل الميزة الأساسية لها هي استثمار الفضاء الافتراضي ووسائل التواصل الاجتماعي. أما ميزتها الثانية, فهي ظهور هذه الوسائل بعيدًا عن الحواضر الكبرى وفي استقلال نسبي عن الضغوطات الاقتصادية المرتبطة بالصحافة التقليدية وتكاليفها الباهظة.

وهكذا, وخلال حراك عشرين فبراير, كما خلال الحركات الاحتجاجية التي أعقبته وخاصة حراكي الريف وجرادة, لعبت وسائل الإعلام البديلة والمواقع الإلكترونية على مستوى الجهات وشبكات التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في نقل الأحداث والوقائع وتقديم رواياتها المختلفة عن الرواية الرسمية, الأمر الذي جعلها وسيلة أساسية في دعم الحركات الاحتجاجية. هذا الدور الذي صارت تلعبه وسائل الإعلام البديلة يشكل, بالنسبة للبعض, امتدادًا للدور الذي لعبته الصحافة الحزبية الورقية التي ظلت, على امتداد استقلال المغرب, مرآة عاكسة للصراع السياسي على السلطة التي احتكرت الإشراف على الإعلام السمعي والبصري والمكتوب.

ولوضع تطور حرية التعبير وخاصة في شقها المرتبط بالممارسة الإعلامية, لابد من استحضار تجربة ما يطلق عليه في المغرب بالصحافة المستقلة. مع بداية عقد التسعينيات, سيشهد المجال الإعلامي بداية انفتاح نسبي, مستفيدًا من الانفتاح السياسي الذي بدأ الحسن الثاني في تدشينه في إطار التحضير لانتقال العرش إلى الملك الحالي محمد السادس. وهكذا تم السماح للعديد من الصحفيين المغاربة الذين كانوا يقيمون في الخارج بالعودة إلى المغرب لتأسيس جرائد اتسم خطها التحريري بالكثير من الجرأة, فيما سيعرف لاحقا بتجربة الصحافة المستقلة.

تطلق تسمية الصحافة المستقلة على تجربة تأسيس عدد من الصحف غير التابعة مباشرة إلى التنظيمات الحزبية. فخلال المرحلة الممتدة ما بين 1996 و2010, تأسست صحف من قبيل الأحداث المغربية, الصحيفة بشقيها العربي والفرنكفوني, وأسبوعية الأيام, وتيل كيل و دومان وغيرها. وساهمت هذه الوسائل الجديدة في تحرير

الكلمة، سواء من خلال نوع المواضيع المثارة أو التابوهات التي تم كسرها على المستوى الاجتماعي كما على المستوى السياسي من خلال تناولها لقضايا اعتبرت جديدة على المشهد الإعلامي المغربي وظلت بمثابة تابوهات سياسية أو اجتماعية[17].

وبالعودة إلى طبيعة الممولين والفاعلين الأساسيين في هذه التجارب يتضح أن الأمر يتعلق بفاعلين استثمروا مناخ الانفتاح النسبي للنسق السياسي المغربي من أجل التموضع في خارطة الفعل الاقتصادي والسياسي لما بعد وفاة الحسن الثاني، وتسلم العرش من قبل وريثه محمد السادس. وبالنظر إلى هوية الفاعلين الأساسيين في هذه التجربة أيضًا، ركزت هذه الوسائل الإعلامية الجديدة على توسيع مجال الحرية الإعلامية، حيث ساءلت السلطات السياسية والاقتصادية من خلال التقصي وإعداد ملفات تتجاوز الخطوط الحمراء في المغرب والمتمثلة في: ثلاثية الإسلام، المَلكية، وملف الصحراء.

ابتداء من التفجيرات التي عرفها المغرب عام 2003 وسن قانون الإرهاب، شهد المغرب العديد من المحاكمات التي طالت الصحفيين مع محاولة إعادة ترسيم حقل اشتغال الصحافة المستقلة في المغرب والتشديد الأمني الذي عقبها؛ فتتالت محاكمة الصحافيين وتعرضت صحف لوجورنال Le Journal، والصحيفة، ودومانDemain، وتيل كيل Telquel، والأيّام، والجريدة، والأخرى، وغيرها، إلى عقوبات جنائية ومالية ساهمت في صعوباتها وتوقف البعض منها.

نجحت الصحافة المستقلة في التموقع كفاعل أساسي ضمن خارطة الفاعلين السياسيين في المغرب حيث لعبت حسب العديد من الخبراء دور المعارضة السياسية المفترض أن تقوم بها الأحزاب السياسية. واتهمت هذه الوسائل بالتحول إلى فاعل سياسي أمام عدم قدرة المعارضة السياسية الحزبية لعب دورها، خاصةً بعد تجربة التناوب التوافقي وتسلم المعارضة اليسارية بعض مناصب المسؤولية، حيث صارت الأحزاب المقربة من السلطة أو ما يسمى بالأحزاب الإدارية في موقع المسؤولية -الأمر الذي فتح المجال واسعًا للصحافة المستقلة لملئ الفراغ والظهور بمظهر المعارض. هذا النجاح سواء على مستوى التموضع ضمن خارطة الفعل السياسي أو على مستوى النجاح في الانتشار عبر تحقيق مبيعات معتبرة ستجعل السلطات تحاول إعادة ترسيم حدود حرية الصحافة عبر عدة وسائل [18].

وفي ظل هذا التوجه الجديد للساحة الإعلامية المغربية التي عرفت ظهورًا مكثفًا لوسائل الإعلام ذات الرأسمال الخاص

[17] كانت جريدة الاحداث المغربية التي تأسست عام 1997 أولى الجرائد التي أعدت صفحات خاصة بمناولة القضايا الحميمية والجنسية والمشاكل المرتبطة بها عبر ملحق أعدته خصيصًا لذلك بعنوان «من القلب إلى القلب»، وعرف نجاحًا كبيرًا وأثار جدلًا واسعًا. وبالإضافة إلى التابو الجنسي، تناولت الصحف المحدثة في إطار ما يصطلح عليه الصحافة المستقلة تابوهات سياسية من قبيل ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو ما يطلق عليه «سنوات الرصاص»، كما وسعت هامش حرية التعبير من خلال تناولها أخبار القصر والعائلة الملكية وقضية الصحراء، والتي جرت عليها في الغالب متاعب قضائية وأحكامًا ثقيلة.

[18] شهد المغرب ولا يزال جدلا كبيرا بخصوص المحاكمات والدعاوي المختلفة التي طالت الصحفيين والصحف، بين من يعتبره تضييقا على حرية التعبير وبين من يعتبر أن الصحافة مسؤولية. ويرافق هذا الجدل نقاشات حول مصادر التمويل، وكيفية منح الإعلانات ومن المنابر الإعلامية المستفيدة منها. ومع بداية العقد الثاني من هذا القرن، عرفت الساحة الإعلامية المغربية رحيل العديد من الأطر الإعلامية التي طبعت مشهد الصحافة المستقلة في المغرب، وتحول العديد منهم إلى مجالات عمل أخرى. ويعتبر بوبكر الجامعي وأحمد رضا بنشمسي وعلي المرابط أهم الشخصيات التي غادرت المغرب فيما تحول آخرون إلى ممارسة التعليم كما وقع الحال مع محمد حفيظ وإدريس كسيكس وغيرهم كثير.

لكن الموجه, برز إلى الساحة الإعلامية في المغرب فاعل جديد تمثل في الإعلام الإلكتروني الذي واكب الحراك المغربي والعربي عبر عدد من الصفحات على الشبكات الاجتماعية بالإضافة إلى ظهور مواقع إلكترونية استطاعت أن تحقق نسبًا عالية من الجذب.

ويعتبر نمو الإنترنت ونسب استعماله في المغرب أحد مواطن قوة هذا الإعلام الإلكتروني, حيث وصل عدد المستخدمين إلى 18,5 مليون خلال سنة 2016, أي بنسبة 58,3 % من الساكنة مقابل 57,1 % سنة 2015. وأمام هذا المعطى الجديد, وبمقابل الحيوية التي يتميز به هذا الإعلام الرقمي البديل في نقل أحداث الحراكات الاجتماعية التي يشهدها المغرب باعتبارها إعلامًا بديلًا عن الوسائل التقليدية الورقية أو السمعية البصرية, التي تبقى إما مملوكة للدولة أو مقربة منها, تسعى الجهات الرسمية إلى احتواء الموقف حيث أسفرت, على سبيل المثال, تغطية أحداث الريف بالحسيمة عن اعتقال «سبعة صحافيين محترفين و»صحافيين-مواطنين» وهم محمد الأصريحي وجواد الصابري وحسين الإدريسي من المواقع الإخباريّة «ريف24» و»ريف براس»، وعبد العالي حدو من تلفزيون الويب Araghi.tv وربيع الأبلق مراسل Badil. info. وتتمّ ملاحقة هؤلاء بتهمة المساس بأمن الدولة»[19].

في مناسبات عديدة, ساهم الإعلام الإلكتروني في كشف قضايا أثارت موجات احتجاجية غير مسبوقة. وعلى سبيل المثال, حقق موقع لكم للصحفي الشهير علي أنوزلا سبقًا صحفيًا بنشره لقضية العفو عن مغتصب أطفال فيما يعرف بـ»دانييل غايت» [20], غير أن هذا النجاح في خلق السبق الصحفي وجذب اهتمام القراء قابله متابعة قضائية لم تتردد في إيقاف الصحفي علي أنوزلا, مدير الموقع, بعد نشره لفيديو تهدد فيه القاعدة المغرب فيما اعتبر عملًا مشيدًا بالإرهاب. لكن إيقاف هذا الصحافي المعروف أثار استياء على الصعيدين المحلي والدولي, وقد أفرج عنه بعد شهر من الحبس الاحتياطي, دون أن تتم تبرئته. وعاد الموقع ليخلق الحدث عام 2016 في قضية ما يسمى خدام الدولة [21] .

يحاول فاعلو الحقل الإعلامي المغربي توسيع هامش المناورة والحرية لضمان مساحات أوسع من التعبير, فيما تحاول السلطات التحكم في الحقل عبر أدوات متعددة أولها الملاحقات القضائية للصحفيين المستقلين أو المعارضين مقابل دعم الصحافة الموالية. أما الآلية الثانية, فهي تعديل قانون الصحافة بما يمكن من التحكم في موجة إنشاء المواقع الإلكترونية التي شكلت بديلًا للصحافة التقليدية والتي واكبت حراكات المغرب منذ 20 فبراير وصولًا إلى حراك الريف وحراك جرادة وغيرها. أما الآلية الثالثة, فهي العمل على مقاطعة وسائل الإعلام غير المروجة للأطروحة الرسمية. لكن

[19] أصدرت النقابة الوطنيّة للصحافة المغربيّة بيانين مطالبين بالإفراج عنهم. كما وقّع 250 صحافيًّا عريضة تستنكر هذه الملاحقات.

[20] تفجرت هذه القضية بعد صدور عفو ملكي في أغسطس 2013 عن مجموعة من السجناء, منهم الإسباني دانييل غالبان الذي كان مسجونًا بتهمة اغتصاب أطفال. وهزّ هذا العفو الرأي العام المغربي مخلفًا موجة من الاحتجاجات المدنية ضد العفو, مما اضطر القصر إلى إصدار بلاغ اعتذار. كما تم إلغاء العفو الملكي الصادر في حق المعني وإقالة المندوب السامي للسجون.

[21] نشر الموقع الذي يديره الصحفي علي أنوزلا لائحة بأسماء عدد من المسؤولين الذين استفادوا من بقع أرضية بأثمنة رمزية بالعاصمة الرباط. وجرهذا العمل الاستقضائي على الموقع متاعب اقتصادية من خلال منعه من الاستفادة من الإعلانات. وضمت لائحة ما يصطلح عليه بخدام الدولة شخصيات سياسية وحزبية ووزراء وأطر عليا.

مـا يمكـن ملاحظتـه فـي الآونـة الأخيـرة هـو تفـادي الدولـة محاكمـة الصحفييـن المعارضيـن بتهـم النشـر والكتابـة واللجـوء إلـى ملاحقـات قضائيـة باسـم القانـون الجنائـي وباسـم قضايـا أخلاقيـة تفاديًـا للضغـط الداخلـي والخارجـي مـن قبيـل قضيـة هشـام منصـوري [22] وتوفيـق بوعشـرين [23] وغيرهمـا.

بعـد عـدد مـن الحـوادث التـي شـهدها المغـرب, وخاصـة اعتقـال عـدد مـن الصحفييـن بتهمـة الفسـاد الأخلاقـي واعتقـال آخريـن بتهمـة مـن قبيـل «زعزعـة عقيـدة مسـلم», عـادت إلـى الواجهـة قضيـة الحريـات الفرديـة وخاصـة حريـة المعتقـد وحريـة التعبيـر عـن الميـول الجنسـية المختلفـة.

[22] اعتقل الصحافي هشام منصوري مسؤول المشاريع في «الجمعية المغربية لصحافة التحقيق» وتم الحكم عليه بعشرة أشهر من السجن النافذ بتهمة الفساد والمشاركة في الزنا, غير ان منظمات مدنية من بينها «محامون بلا حدود» اعتبرت أن المحاكمة سياسية و»أن هشام منصوري حُكم في 27 ماي 2014, بعشرة أشهر سجنًا نافذًا بتهمة المشاركة في الزنا في محاكمة شابتها العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوقه». انظر إلى الرابط التالي: http://www.lakome2.com/permalink/10212.html

[23] يعتبر توفيق بوعشرين واحدًا من الصحفيين المعروفين بانتقادهم للسلطة. اعتقل في 23 فبراير من هذه السنة بعد أن اقتحمت قوات الأمن مقر جريدة «أخبار اليوم» التي يديرها إلى جانب موقع «اليوم 24»، بتهم (قالت النيابة العامة في بياناتها بأنها) تتعلق باعتداءات جنسية ولا علاقة لها بمهنة الصحافة. وعلى المستوى الحقوقي كما على مستوى الرأي العام, يوجد انقسام ما بين من يعتبرون المحاكمة سياسية بالنظر إلى مواقف الصحفي من عدد من لوبيات المصالح المرتبطة بالسلطة ومن يعتبرها محاكمة ذات طابع جنائي بحكم طبيعة التهم الموجهة إلى المعني.

الحريات الفردية في المغرب: نموذج حرية المعتقد

شغلت مسألة حرية المعتقد حيزًا هامًا من النقاش العام والمجتمعي خلال وبعد حراك 20 فبراير. وتعود قوة هذا النقاش إلى كونه لأول مرة يخرج إلى العلن وتُنظِّم في شأنه فعاليات مدنية نقاشات علنية. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن النقاش حول حرية المعتقد ليس وليد حراك 2011, بل يمتد إلى نقاش سياسي رافق النسق السياسي المغربي منذ أول دستور مغربي لما بعد الاستقلال حين تم تضمين دستور 1962 فصلًا خاصًا بإمارة المؤمنين وتنصيصه على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة.

غير أن النقاش سيعرف مسارًا اجتماعيًا وحقوقيًا جديدًا منذ عام 2009 حيث الانطلاقة الفعلية لنقاش محتدم حول الحريات الفردية, وهي السنة التي خرجت فيها إلى العلن «الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية» المسماة اختصارًا «حركة مالي» [24]. ودشنت الحركة خروجها إلى الفضاء العام بنزهة للإفطار العلني في رمضان بمحطة للقطار بمدينة المحمدية (25 كيلومتر شمال العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء) في خطوة رمزية للفت الانتباه إلى القانون الجنائي [25] المغربي الذي يجرم الإفطار في رمضان.

وعرفت القضية تداعيات حقوقية بعد اعتقال أفراد من المجموعة.

تردد صدى النقاش حول الموضوع في مواقع التواصل الاجتماعي بعد تكاثر مجموعات أطلقت على نفسها «ما صايمينش» أي «لن نصوم» ووصل الأمر إلى قبة البرلمان. وبالإضافة إلى الصدى الإعلامي الذي خلفته المبادرة بالنظر إلى طبيعة الفاعلين فيها وهم نشطاء حقوقيون وصحفيون، ستصير الحركة ذات مدلول سياسي عندما سيصبح أعضاء من الحركة فاعلين رئيسيين في حركة عشرين فبراير من قبيل الصحفيان حمزة محفوظ ونجيب شوقي وغيرهما.

بعد تراجع الزخم الاحتجاجي لعشرين فبراير, خبا النقاش حول حرية المعتقد وطبيعة الدولة بين الدينية والمدنية قبل أن يتجدد على هامش نقاشات يشهدها الفضاء العام. ففي أبريل 2014, عاد الجدل مجددًا ليطفو إلى الساحة بعد أن دعت رئيسة بيت الحكمة[26] خديجة الرويسي إلى تعديل الوثيقة الدستورية لتتماشى وحرية الاعتقاد[27]. وما بين الفينة والأخرى, يتجدد هذا النقاش حيث طفا على السطح مجددًا بمناسبة النقاش المثار حول الإرث وضرورة تعديل نظامه.

[24] ظهرت الحركة لأول مرة عبر صفحة على الفايسبوك حيث نشرت اول بيانتها وعرفت نفسها بكونها تضم مجموعة من الشباب المدافع عن الحريات الفردية وحقوق ذوي الميولات الجنسية المختلفة. كما وضعت ضمن أهدافها إسقاط الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي الذي يعاقب على الإفطار في رمضان دون عذر يجيزه الدين.

[25] يعاقب الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي على الإفطار جهرا خلال شهر رمضان بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح ما بين 200 و500 درهما.

[26] بيت الحكمة حركة تضم عددًا من المثقفين المغاربة ذوي التوجهات العلمانية وتسعى إلى الدفاع عن الحريات الفردية ومواجهة ما تسميه أسلمة المجتمع.

[27] راجع بيانات حركة ضمير على الرابط التالي: https://baytalhikma.wordpress.com/page/2/

ويعتبر في هذا السياق موقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان معبّرًا حيث رفعت شعار «من أجل دستور ديمقراطي متلائم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان» في نضالها من أجل مدونة عصرية وديمقراطية للأسرة، ومن أجل حماية الحق في الحياة، وتوسيع الحريات الفردية والجماعية. وقد عبرت الجمعية عن مطالب متنوعة، من ضمنها: فصل الدين عن الدولة في الدستور، وتضمينه سمو المواثيق الدولية عن التشريع المحلي لتصبح مصدرًا وحيدًا للتشريع، وإلغاء عقوبة الإعدام، وضمان حرية المعتقد والضمير، وإقرار المساواة في كل المجالات بين النساء والرجال، ورفع كافة التحفظات عن الاتفاقيات المصادق عليها، وملاءمة القوانين الوطنية معها، وكلها مطالب حقوقية محضة.

وتواجه حرية المعتقد في المغرب بالإضافة إلى البنية الثقافية للمجتمع[28] بنية سياسية تقليدية حيث تشغل إمارة المؤمنين وضعًا هامًا في شرعية الملكية في المغرب حيث نص دستور ١٩٩٦ في فصله ١٩ على **«الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضمان دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».** كان هذا الفصل من الفصول التي تثير الجدل السياسي باستمرار على الساحة السياسية المغربية، وذلك لما كان يتضمنه هذا الفصل من إمكانيات التأويل السياسي الذي يجعل إمارة المؤمنين سلطة شاملة تجتاح المجال السياسي وتجعل الشرع كنظام معياري يستمد فيه الملك مشروعيته من البيعة، وتصبح إمارة المؤمنين ذات وظيفة سياسية في شرعنة احتكار السلطة.

وركز الجدل حول إمارة المومنين على ثلاث عناصر، باعتبار أن إمارة المومنين مستمدة من لاهوتية السلطة حيث الملك ينوب عن الله في الأرض، وأنها تنتمي إلى عالم المقدس، كما أنها تتضمن شخصنة للسلطة وتتضمن ثقافة الإجماع المنافية للروح الفردية.

خلال النقاش الذي رافق إقرار دستور 2011، عاد الجدل مجددًا لينصب على مدى صوابية تضمين الدستور الجديد لحرية المعتقد من خلال النص على مدنية الدولة. وهنا يمكن التمييز بين مواقف العديد من الفاعلين. فبالنسبة للفاعل الحزبي، ظل متحفظًا في الحديث عن هذا الفصل الذي يعلي من إمارة المؤمنين كشكل من أشكال ممارسة السلطة. تبين ذلك خلال مضامين المذكرات المقترحة لتعديل الدستور خلال عام 2011، حيث أكدت مذكرة حزب الاستقلال على أهمية إمارة المؤمنين باعتبارها أحد ثوابت المغرب، لكنها شددت في المقابل على أن البرلمان هو المصدر الوحيد للتشريع. أما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الإسلامي فقد اعتبر أن إمارة المؤمنين هي صفة للملك الذي يسهر بمقتضاها على حماية الممارسة الدينية للمغاربة».

[28] أثبتت العديد من الدراسات السوسيولوجية أن نسبة المغاربة الذين يعتبرون أن الدين هو أهم شيء في الحياة تظل مرتفعة حيث أجاب أكثر من 56% من الشباب خلال دراسة أجريناها بالدار البيضاء على ان الدين يعتبر الشئ الأكثر أهمية في الحياة، وتتعزز هذه النتائج ما توصل إليه باحثون مغاربة منذ بداية الثمانينيات، حيث أشار محمد الطوزي في دراسته حول الشباب الجامعي إلى اعتبار الدين أهم شيء في الحياة وتأسيس الخلافة. راجع في هذا الصدد:
«Les jeunes et les valeurs religieuses » de R. Bourqia, M. El Ayadi, M. El Harras et H. Rachik

وتجسد الموقف الرسمي للدولة من خلال بيان للمجلس العلمي الأعلى [29]. تم التشبث بإمارة المؤمنين **«في وجودها الشامل وتفعيلها الكامل، واعتبارهم لها في الأمة بمثابة الروح من الجسد، شرط وجود نابغًا وسيبقى نابغًا من سهرها المشهود في مجتمع آمن بالقيام بأولويات الشرع، وهي حفظ الدين وحفظ الأمن وحفظ ثمرات العمل وحفظ كرامة الإنسان المعبر عنها في الشريعة بالعرض».**

أقر دستور 2011 في ديباجته حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان. غير أن هذا الإقرار المبدئي يصبح ملجما ً بنص الفصل الاول من الدستور**«...تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الاسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد»**، وقد نص الفصل الثالث على أن الاسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل شخص حرية ممارسة شؤونه الدينية.

وحسب ما تسرب من بعض أعضاء لجنة تعديل الدستور، فإن اللجنة كانت قد ضمنت «حرية العقيدة» في مشروع الدستور المقدم إلى الملك، غير أن تهديد العديد من الأحزاب والجماعات الإسلامية بمناهضة الدستور والتصويت ضده ساهم في سحب العبارة من المشروع. واكتفى الدستور في الفصل الثالث بعبارة «الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»، غير أن هذا الأمر سرعان ما تقوم بنسخه فصول أخرى من قبيل الفصل الأول الذي ينصّ على إخضاع «الدولة» و«التشريع» و«الهوية» و«الحياة العامة للأمة» و«ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الاسلامي». وهنا تصبح الثوابت الجامعة نفيًا لحرية المعتقد حيث أن المواطنين الخارجين عن هذا الإجماع الديني يكون مآلهم الاضطهاد.

ومن خلال النقاش الذي رافق إقرار دستور 2011، يمكن أن نميز بين نوعين من الفاعلين: الأول تمثله الحساسيات اليسارية والليبرالية والتي تطرح القضية من منظور حداثي يأتي في إطار حقوق الإنسان بصفة عامة. وفي الجانب الآخر توجد جماعة العدل والإحسان الإسلامية التي اعتبر موقفها مفاجئًا حين دعت في أكثر من مرة إلى وقوفها إلى جانب حرية المعتقد.

وإذا كانت مواقف اليسار والتيارات الليبرالية في المغرب معهودة، فإن موقف جماعة إسلامية يمكن فهمه ضمن منظور آخر. تنظر جماعة العدل والإحسان إلى حرية المعتقد باعتباره البوابة التي يمكن أن تواجه من خلالها شرعية النظام المغربي المبني على شرعية إمارة المؤمنين كشرعية دينية. وحسب العديد من الباحثين، فإن حل مشكلة الحريات الفردية في المغرب ومن بينها حرية المعتقد تواجه صعوبات جمة لأن المغرب في منطقة وسطى من حيث قوانينه، بين قوانين علمانية وشرعية السلطة المستمدة في جزء منها من الشرعية الدينية لإمارة المومنين. وهذا ما جعل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعلن عن مطالبتها بشكل صريح بإقرار علمانية الدولة والمجتمع في الدستور.

[29] للعلماء بتاريخ 30 مارس 2011، جاء ليوضح وجهة نظره في التعديلات الدستورية، مشددًا على أربع نقاط.

الحريات الفردية في مملكة إمارة المؤمنين: المثليون نموذجاً

في عام 2004 تفجرت في المغرب قضية مثليي الجنس بعد أن اعتقلت السلطات العمومية بمدينة تطوان شمال المغرب 43 شخصًا بتهمة ممارسات مثلية. وفي خلفية الاعتقال, يوجد تطبيق الفصل 489 من القانون الجنائي المغربي الذي يجرم الممارسات الجنسية بين نفس الجنس بعقوبة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات. وفي مقابل حملة الاعتقالات هذه, بدأ الناشطون المثليون المغاربة حملة دولية عبر الإنترنت لإطلاق سراح المعتقلين. وشملت الحملة إرسال آلاف الرسائل إلى وسائل الإعلام والبعثات الدبلوماسية بالمغرب. ومن أجل تنسيق حملتهم, أنشأ هؤلاء النشطاء على الإنترنيت مجموعة أطلقت على نفسها «كيف كيف». وجاء في بيان إنشاء هذه المجموعة على الإنترنت أن هدفها هو مساعدة المغاربة الذين لا يجدون لهم موقعًا في المجتمع المغربي.

وعرفت قضية المثليين ظهورًا إعلاميًا بارزًا ونقاشًا مجتمعيًا كبيرًا على إثر تأسيس جمعية «كيف-كيف» العاملة من أجل المطالبة بحقوق المثليين. وفي 2010, أصدرت الجمعية مجلة «مثلي» باللغة العربية وهي مجلة تهتم بقضايا المثليين. وبالنظر إلى القيود المفروضة على هذا النوع من المنشورات حيث تصدر المجلة في إسبانيا فقط. وفي نفس السنة أطلقت الجمعية حملة «منا وفينا» والتي تهتم بنفس القضايا.

وشكل الإنترنت مجال الحركة المفضل, وأثارت هذه الحركية ردود فعل متباينة على مستوى الفضاء الافتراضي كما الواقعي. وتتراوح الردود بين مهاجمة هذه الحركة والتعاطف معها. ومن جهة أخرى ينشط الناشطون المثليون ضمن مجموعات افتراضية كما تقوم بين الفينة والأخرى وسائل إعلام مغربية بالتطرق إلى الظواهر وإتاحة الفرصة لهم للتعبير من قبيل مجلة «تيل كيل» وبعض المواقع الإلكترونية مثل «ma.360», بالإضافة إلى «كيفاش تي في» و«هوفنتكون».

وكغيرها من القضايا التي يتصاعد النقاش حولها, تعيد قضية المثليين الانقسام إلى الرأي العام المغربي حيث احتدم الصراع على مستوى الشارع والنخبة بين تيار محافظ وتيار حداثي. غير أن النقاش, كما هو الأمر بالنسبة لحرية المعتقد والإرث, يصطدم بطبيعة الفاعل الرئيسي مع النسق السياسي المغربي ذي الشرعية الدينية الممثلة في إمارة المؤمنين التي تحاول جاهدة التوفيق بين ضرورات الالتزام بالاتفاقيات الدولية والحفاظ على ما يسمى بالخصوصية المغربية.

يتصارع داخل المجتمع المغربي نمطين من الفاعلين: الحاملون لثقافة تقليدية محافظة والذين يستقون شرعيتهم من النص الديني. وفي الطرف المقابل، تتموقع فعاليات مدنية وسياسية وحقوقية تتعامل مع مبادئ حقوق الإنسان باعتبارها ذات بعد كوني ولا تخضع لأي نوع من الاستثناء والخصوصية. وبين هذا الطرف وذاك، تحاول الدولة تحقيق التوازن بين الحرية المطلوبة والبنية السوسيو-ثقافية والدينية للمجتمع. وأمام التقاطب الحادّ الذي يشهده النقاش حول عدد من القضايا التي تخص الحريات الفردية، غالبًا ما يتدخل الملك للحسم في القضايا الخلافية، باعتباره حكمًا بين الأطراف، كما وقع في مجموعة من القضايا -آخرها قضية الإجهاض [30].

[30] انظر إلى: الملك ينهي الجدل ويحدد ثلاث حالات للإجهاض في المغرب
https://arabi21.com/story/831295/%D8%A7%D984%%D985%%D984%%D983-%%D98%A%D986%%D987%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%AC%D8%AF%D984-%%D988%%D98%A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D8%AB%D984%%D8%A7%D8%AB-%D8%AD%D8%A7%D984%%D8%A7%D8%AA-%D984%%D984%%D8%A5%D8%AC%D987%%D8%A7%D8%B6-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D985%%D8%BA%D8%B1%D8%A8

خاتمة

راكم المغرب تجربة حقوقية يمكن وصفها بالمهمة مقارنةً مع محيطه الإقليمي العربي. فعلى مستوى الحقوق السياسية والمدنية، عرف المغرب منذ بداية التسعينيات تقدمًا هامًا، كان للمنظمات الحقوقية وتنظيمات المجتمع المدني دور كبير في إنجازه. فعلى سبيل المثال، جرم المغرب التعذيب بجميع أشكاله، ورفع تحفظاته على اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة، وعدل المسطرة الجنائية لضمان مقومات المحاكمة العادلة. وخلقت الدولة هيئات ومجالس عليا ووزارة خاصة لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما عرفت الحقوق المدنية والسياسية انتعاشة كبيرة مع انتقال سلس للحكم من الراحل الحسن الثاني إلى العاهل الحالي محمد السادس؛ وما رافق ذلك من عودة المعارضين من المنفى ومحاولة تصفية ما يسمى ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة.

لا تنفصل هذه الدينامية التي عرفها تطور مسار الحقوق السياسية والمدنية في المغرب عن الحركات الاحتجاجية التي طبعت التاريخ المغربي المعاصر. لقد شكلت هذه الحركات نتيجة وسببًا للدينامية الحقوقية التي عرفها المجتمع المغربي لما بعد الاستقلال. بعد اندلاع حركة 20 فبراير، التي يصطلح على تسميتها بالنسخة المغربية من «الربيع العربي»، دشن الفعل الاحتجاجي المغربي لمرحلة جديدة من مراحل تطوره. أسست هذه الحركة لفصل جديد من الاحتجاج المغربي غير المميت والممتد في الزمن عبر تأثيراته وتداعياته، وعبر تفاعل النسق السياسي المغربي مع فعله.

أعادت الحركة إلى الواجهة مسألة شرعية النسق السياسي المغربي من خلال المطلب الرئيسي الذي رفعته والمتمثل في الملكية البرلمانية؛ اضطر معه الفاعل السياسي الرسمي إلى التفاعل السريع والمبادرة بتعديل الدستور الذي استجاب جزئيًا للمطالب المعبر عنها. ولعل عنصر الجدة الأساسي للحركة هو نجاحها في الربط بين المطالب الحقوقية والسياسية الكبرى من قبيل الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان والكرامة، والمساواة بين الجنسين مع استحضار مطالب الحياة اليومية المرتبطة بالشغل والبطالة وغلاء المعيشة وغيرها.

ويشكل ربط الحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الاقتصادية عصب الاحتجاج الجديد المغربي الذي يربط وضعية المغرب بطريقة إدارته. وبالرغم من أن مطالب الحركة ظلت دون تحقق كلي، غير أنها لعبت دورًا هامًا في بلورة دينامية جديدة، سواء على مستوى الفاعلين أوعلى مستوى الخطابات الاحتجاجية، وانبثاق جيل جديد من الحقوق سيتمظهر بشكل واضح من خلال الاحتجاجات المناطقية التي يشهدها المغرب منذ

2016, وخاصة في منطقتي الريف بشمال المغرب وجرادة بشرقه. ويتضمن هذا الجيل الجديد من الاحتجاجات ظهور فاعل اجتجاجي جديد جعل من الحريات الفردية وخاصة حرية المعتقد وحرية الأقليات والحق في اختلاف التوجهات الجنسية عصب مطالبه.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أحمد الدغرني. العمل الجمعوي الأمازيغي بالمغرب,تامازغيت. الرباط : مطابع أمبريال, 1998

عبد الإله بلقزيز. «المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية, سياقاتها والنتائج». نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 21-12-2011. يمكن مراجعة المقال على الرابط التالي:

https://www.maghress.com/alittihad/140158

رشيد أوراز. «أية آليات مؤسساتية لتحقيق السلم والتقدم الاقتصادي في بلدان ما بعد الربيع العربي؟». ضمن كتاب جماعي: ثورات الربيع العربي، مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي، تنسيق إدريس لكريني، العدد 34, 2013 ص217

محمد الغالي، الحسين أعبوشي، «الربيع العربي والنظام الدستوري والسياسي المغربي في جدلية التأثير والتأثر»، ضمن كتاب جماعي، ثورات الربيع العربي، مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي، تنسيق إدريس لكريني، العدد 34, 2013 ص151

المصطفى بوعزيز. «الحركات الاجتماعية ومعيقات الدمقرطة في المغرب». تقارير لجن تقصي الحقائق: العيون, الحسيمة, صفرو, القصر الكبير, سلا, سيدي إفني, الرباط. نشر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. 2009

محمد الغالي، الحسين أعبوشي. «الربيع العربي والنظام الدستوري والسياسي المغربي في جدلية التأثير والتأثر». ضمن كتاب جماعي: ثورات الربيع العربي، مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي، تنسيق إدريس لكريني، العدد 34, 2013 ص151

المصطفى بوعزيز. «الحركات الاجتماعية ومعيقات الدمقرطة في المغرب». تقارير لجن تقصي الحقائق: العيون, الحسيمة, صفرو, القصر الكبير, سلا, سيدي إفني, الرباط. نشر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. 2009

رمضان مصباح الادريسي. « جرادة الحكيمة ... جرادة الحمقاء». 2018:

https://www.oujdacity.net/debat-article-124269-ar/%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%-AD%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A1.html

المراجع باللغة الأجنبية:

Abdelmohsin El-Hassouni. « Qui sont les démissionnaires ? ». Aujourd'hui le Maroc, numéro du 24 février 2005

Aziz Mechouat. «Mouvement du 20 février au Maroc : identité, discours et organisation ». Presses Académiques Francophones. 2013

Aziz Mechouat. Le Mouvement du 20 février au Maroc. Identité, Organisation et discours, PAF. Paris, 2012

Bennani-Chraïbi Mounia et Jeghllaly Mohamed. « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca ». Revue française de science politique, 2012/5 Vol. 62, p. 867-894

Charles Tilly. Front mobilization to revolution. Reading, Mass., Addison-Wesley Publishing Co., 1978, p. 349

http://doc.abhatoo.net.ma/doc/IMG/pdf/mouvement_des_femmes_Maroc.pdf

Manuel Castells. The rise of the network society. Oxford: Blackwell. 1996

Rabea Naciri. « Le mouvement des femmes au Maroc», p 154

Rapport de la banque mondiale. « Le Maroc à l'horizon 2040 : Capital Immatériel et les voies de l'Emergence Economique ». Rapport final, Royaume du Maroc Mémorandum économique pays 2017

Raymond Boudon. «La Logique de la frustration relative». European Journal of Sociology. vol. 18, no 1, juin 1977, p. 3-26

61

التعبئة والأفعال الجماعية حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء فيما بعد ٢٠١١ في المغرب

الدكتورة سناء بنبلّي
أستاذة علم الاجتماع بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

تقديم

يعتبر المغرب من بين الدول التي عاشت على وقع الحركات الاجتماعية فترة طويلة قبل الربيع العربي، حيث إن استغلال والسيطرة على الفضاء العام -خصوصًا أمام وبمحاذاة مؤسسات الدولة (البرلمان- مقرات مجموعة من الوزارات) من طرف الشباب العاطلين حاملي الشهادات العليا والأشخاص ذوي الإعاقة من حاملي الشهادات المنظمين في إطار تنسيقيات وجمعيات بالإضافة إلى التظاهرات الكبرى التي كانت تنظمها النقابات- يعدا مشاهد مألوفة ومعتادة بالنسبة للمواطنين والمواطنات. لكن الحركات المدافعة عن الحقوق الإنسانية للنساء والمساواة ومناهضة العنف تبقى من بين الحركات الاجتماعية التي تحتل مرتبة خاصة في تاريخ الحركات الاجتماعية في المغرب، سواء من خلال ما تم تحقيقه من مكتسبات أو من خلال قدرتها على التعبئة وحشد الدعم (El Bouhsini, 2016).

استطاعت الحركات النسوية في المغرب وفي ظرف أقل من عقدين على تأسيسها[1] فتح وتأطير أكبر نقاش عمومي في المملكة حول تعديل مدونة الأسرة التي أسفرت عن تنظيم أكبر مسيرتين نسائيتين مضادتين في كل من الرباط والدار البيضاء خلال شهر مارس 2000. شكل العمل على تعديل مدونة الأسرة فرصة لمنظمات المجتمع المدني لتطوير طرق الاشتغال الجماعي في إطار إئتلاف "ربيع المساواة" كشكل جديد من أشكال التعبئة والحشد (Association Démocratique des Femmes du Maroc, 2004) التي تم اعتمادها فيما بعد في العديد من حملات التعبئة والمناصرة من أجل مجموعة من القضايا التي تهمّ النوع الاجتماعي وإحقاق المساواة ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء، والتي أسفرت عن إحقاق عدد من المكتسبات -أهمها تعديل مدونة الشغل (2003) ومراجعة قانون الجنسية (2007).

بالرغم من تواجد حركات اجتماعية قوية وضاغطة في المغرب، إلا أن الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية سرعان ما أدت إلى تبني الوضع الإقليمي السائد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في 2011 أو ما سمي بسياق "الثورات العربية"[2]. حركة 20 فبراير، التي قادت الحراك الشعبي والتي التف حولها جميع الفاعلين والفاعلات المجتمعيين من جميع الأطياف مثل شباب حزب الطليعة والنهج اليساريين والنقابات

[1] بالرغم من أن البوادر الأولى للحركة النسوية في المغرب ظهرت قبيل الاستقلال من خلال خلق القطاعات النسائية داخل الأحزاب السياسية إلا ان التأسيس الحقيقي للحركة تم في أواسط الثمانينات مع ظهور الجمعيات النسائية الأولى في المغرب: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (1985) واتحاد العمل النسائي (1987). للرجوع إلى تاريخ الحركة النسائية بالمغرب يمكن قراءة مقالة ربيعة الناصري «الحركة النسائية في المغرب» الصادرة باللغة الفرنسة:

Naciri. Rabéa., 2014, « Le mouvement des femmes au Maroc », Les nouvelles questions féministes, Vol.33, 2014/2, pp : 43-64

[2] يتم استعمال مصطلح «الثورات العربية» بين مزدوجتين للإشارة إلى التحفظ الكبير الذي يؤكد عليه الفاعلون والفاعلات في دول المغرب العربي عمومًا وفي المغرب خصوصًا، باعتبار التعددية هي ما تتميز بها الساكنة التي شاركت في الحركات الاحتجاجية من عرب وأمازيغ وريف، إلى غير ذلك. ويفضلون استعمال مصطلح «الثورات الديمقراطية» لكون الديمقراطية شكلت المطلب الاساسي للشعوب أو «ربيع الشعوب»، أو «الربيع المغاربي» كما أشارت إلى ذلك مريم يافوت في دراستها «نساء الحركة الإسلامية: نحو ربيع نسائي» المنشورة في «أوراق العالم العربي في حالة انتقالية»، 2015، مؤسسة قرطبة، جنيف.

وحركة العدل والإحسان الإسلامية, وضمت العديد من النساء والشابات المنتميات للحركات اليسارية أو الإسلامية, لم تشمل نساء الحركة النسائية للعديد من الأسباب, من بينها: رفض الحركة النسائية التواجد في الشارع مع حركة العدل والإحسان التي تختلف معها في المرجعية وكون قضايا النساء والمساواة والجندر لم تكن ضمن المطالب المرفوعة من طرف حركة 20 فبراير عمومًا التي ركزت على رفع شعار»الكرامة, الحرية, والعدالة الاجتماعية» (Barkaoui, 2013) و لم تتم إضافة عبارة "والمساواة الفعلية" إلى الشعار "إلا بعد صراع قوي وعنيف مع العقليات الذكورية بالحركة", كما تشير إليه عضوة في "الحركة البديلة للحريات الفردية-مالي" التي تعتبر الحركة النسوية الوحيدة التي استمرت داخل حركة 20 فبراير[3].

لم تجد مَطالِب المساواة بين النساء والرجال والحق في الفضاء العام ومناهضة العنف ضد النساء لها مكانًا خلال التظاهرات الاحتجاجية التي نظمتها حركة 20 فبراير كما هو الوضع في العديد من الدول في ظل الثورات العربية كاليمن ومصر (Eltahawy, 2012). مما أدى بجُل المنظمات النسائية إلى الانسحاب من تنسيقية حركة 20 فبراير في وقت مبكر, في حين خرجت العديد من فاعلات هذه المنظمات كأفراد وكمواطنات مطالبات بحقوقهن؛ لكن وكما صرحت العديد من بينهن, فلم يسمح لهن برفع الشعارات التي كانت تنادي بالمساواة بين الرجال والنساء -الشيء الذي جعل مجموعة من المناضلات النسائيات يطالبن بوضع إطار منفصل يجمع جل الفاعلات والمنظمات النسائية حول مشروع واحد في مارس 2011. إثر ذلك, تم خلق تحالف "الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة" الذي ضمّ ما يزيد على 28 إطار وجمعية تؤمن بالمساواة بين النساء والرجال[4], والذي أكد في بيانه التأسيسي على أن «إقرار المساواة الشاملة والفعلية جزء لا يتجزأ من معركة التغيير الديمقراطي, الذي تسارعت وتيرته بعد انتفاضة بعض الشعوب العربية وبعد 20 فبراير, كما أننا نضع أنفسنا كحركة نسائية في صلب هذه السيرورة التي تعتبر لحظة تاريخية من أجل الإقرار بالمساواة والاعتراف بالحقوق الإنسانية للنساء التي تشكل حلقة أساسية وشرطًا ضروريًا في مسار الإصلاح السياسي والمؤسساتي والبناء الديمقراطي الذي يرتهن بمدى استيعابه لحيوية هذا المطلب ووضعه في صميم استراتيجيته»[5].

مع أن الربيع «النسائي للديمقراطية والمساواة» حاول جمع أكبر عدد من الفاعلات والفاعلين حول قضية المساواة ومناهضة العنف ضد النساء, إلا أنه لم يستطع الانفتاح على العديد من الفاعلات اللواتي تواجدن في الوقت ذاته في الشارع مع تيارات أخرى, ولم يفتح النقاش حول مركزية مطلب المساواة واكتفى بالعمل مع الفاعلين والفاعلات

[3] المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة مؤسسة للحركة البديلة من أجل الحريات الفردية (Mouvement Alternatif des Libertés Individuelles-MALI) «مالي» يوم 30 مارس 2018.

[4] الجمعيات المكونة للربيع: الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء, الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب, الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء, فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة, جمعية السيدة الحرة, جمعية أمل, اتحاد العمل النسائي, جمعية جسور, جمعية الانطلاقة النسائية, جمعية شمل, التضامن النسوي, جمعية إنصات, جمعية نساء الجنوب, مؤسسة يطو, الحركة من أجل المناصفة, عيون نسائية, نساء من أجل نساء, المنظمة المغربية لحقوق الانسان, جمعية النخيل, المرصد المغربي للسجون, جمعية ياسمين, شبكة جمعيات الأحياء, جمعية إنصاف, لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات, شبكة تنمية المساواة في مجال العمل, شبكة فضاء المواطنة, جمعية مبادرات لحماية حقوق المرأة, وجمعية تطلعات نسائية.

[5] البيان التأسيسي للربيع النسائي للديمقراطية والمساواة الصادر بتاريخ 24 مارس 2011.

في الجمعيات التي «تتقاسم نفس الرؤية والمرجعية»[6]. من جهتها، بادرت الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية على خلق تكتل موازي للتعبير عن مطالبهن الاجتماعية والسياسية[7]، خصوصًا بعد خطاب الملك بتاريخ 9 مارس 2011 وفتح ورش التعديل الدستوري.

لقد شكل الزخم الذي أفضت عنه احتجاجات 20 فبراير وخطاب التفاعل في 9 مارس فرصة لانفتاح «بنية الفرص السياسية» حسب مفهوم ماك آدم، فأدت من جهة إلى إعادة تكتل الفاعلين والفاعلات للضغط من أجل إدراج المطالب النسائية ضمن الأولويات، ومن جهة أخرى إلى ظهور فاعلين وفاعلات جدد بأفكار ومطالب وطرق اشتغال مبتكرة.

تهتم الورقة الحالية برسم خارطة الفاعلين والفاعلات والعاملين والعاملات على قضايا النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء في المغرب في سياق ما بعد 2011 أي ما بعد «الربيع العربي»، معتمدة المنهجية النوعية القائمة على إجراء مقابلات نصف موجهة مع خمس فاعلات[8] في إطار قضايا النوع والمساواة ومناهضة العنف ضد النساء في خمس منظمات مختلفة. وقد تم تكييف دليل المقابلة حسب مسارهن وتاريخ اشتغال منظماتهن مع الاحتفاظ بالمحاور الأساسية للدليل، وأهمها تاريخ واستراتيجية عمل المنظمة، علاقتها بباقي الفاعلين في المجال، تأثير سياق الربيع على قضايا المساواة، ومناهضة العنف في المغرب: الفرص والمعيقات وأخيرًا أهم ملفات الترافع والمناصرة التي تخوضها المنظمات واستراتيجيات الاشتغال عليها. تم تحليل المقابلات ومقارنتها بالإنتاجات الفكرية ووثائق بعض المنظمات التي تم إصدارها في السياق ذاته. لكن قبل رسم خارطة الفاعلين والفاعلات، سنقوم بتقديم السياق السياسي والاجتماعي لما بعد 2011 ومدى تأثيره في خلق التحالفات والتكتلات وعلى تطوير طرق الحشد والتعبئة بين الفاعلين والفاعلات وكذلك عموم المواطنين والمواطنات حول قضايا المساواة.

[6] «يعد الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة تحالفًا يضم الجمعيات النسائية المغربية المنخرطة في حركة الترافع من أجل التأثير في مسار الإصلاحات السياسية والدستورية الراهنة في المغرب، تتقاسم المبادئ والقيم الحقوقية الإنسانية الكونية كما هي متعارف عليها دوليًا، باعتبارها مؤسسة لمرجعيتها ومنطلقًا لاقتراحاتها بشأن دسترة الحقوق الإنسانية للنساء»، ميثاق تحالف «الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة»، 22 أبريل 2011.

[7] ضم هذا التكتل ثلاث جمعيات «منتدى الزهراء للمرأة المغربية»، «تجديد الوعي النسائي» و«جمعية الحضن».

[8] في إطار مبدأ احترام رغبة احدى المستجوبات في عدم الادلاء باسمها، تم اخفاء جميع أسماء المستجوبات مع الاحتفاظ بأسماء إطاراتهن التنظيمية.

أهم ملفات الترافع حول قضايا النوع في سياق ما بعد 2011

1. إصلاح الدستور وتفعيل الفصول الدستورية الجديدة

يعد مطلب إصلاح الدستور من بين أكبر مطالب الحركات الاجتماعية التي توالت على تاريخ المغرب بشكل عام، ومطلب أساسي لحركة 20 فبراير التي قادت الاحتجاجات خلال فترة التحول التي عرفت «بالربيع العربي» أو «بثورات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». مباشرةً بعد خطاب الملك في 9 مارس 2011 الداعي إلى مراجعة الدستور، انقسمت الحركة الاحتجاجية في المغرب إلى قسمين، أهمها قسم انخرط في العمل من أجل إعداد مقترحات للتعديل الدستوري وتقديمها للجنة الاستشارية المختصة من أجل إدراجها في مشروع الدستور الجديد. حيث استقبلت اللجنة التي تم تعيينها من طرف الملك أكثر من 100 مذكرة تهتم بشكل عام بحقوق الإنسان وحقوق النساء والحياة العامة وإصلاح القضاء وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الأطفال، وغيرها من المذكرات التي تخص الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وخصوصًا حقوق الأمازيغ كسكان أصليين. في حين رفض عدد كبير من النشطاء والناشطات الانخراط في هذه العملية معللين ذلك بكون اللجنة المشرفة على إعداد الدستور تم تعيينها من طرف الملك وبأن عملها سيفضي لا محالة إلى وضع دستور «ممنوح» لايرقى إلى تطلعات الشارع ولا يؤسس لتغيير سياسي ومجتمعي جذري. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الذين رفضوا الانخراط في سيرورة التعديل وفضلوا الاستمرار في احتجاجات الشارع ينتمون في غالبيتهم إلى فئة الشباب اللامنتمين أو المنتمين إلى تيارات أقصى اليسار أو اليسار الراديكالي. ويمكن تفسير هذا التفاوت في الموقف السياسي بما أسماه الباحثون «بآثار العمر» التي تتعارض من خلالها «المواقف السياسية للشباب مع مواقف من يكبرونهم، تحديدًا بسبب الفجوة العمرية» (بيشو، فيلول وماتيو، 2017).

لكن مع ذلك، لا يمكن أن ننفي وجود فئات عمرية أكبر ضمن الرافضين لكن بنسب أقل بكثير من الفئة الشابة؛ وهو ما يدل على «أناكرونية زمن الشارع» حيث إن مطالب بعض الفئات لا تحيل بالضرورة على الزمن الراهن بقدر ما تستحضر في الوقت نفسه الزمن الماضي والقادم (بنيس، 2018). بالنسبة لمطلب المساواة ومناهضة العنف ضد النساء، فالوضع لم يختلف كثيرًا، إذ أن منظمات المجتمع المدني التي ساهمت في بلورة المذكرات المطلبية كانت في معظمها تضمّ جيلًا من الفاعلين والفاعلات الكبيرات ولم تنفتح بالشكل المطلوب على جيل الشباب مما سيترتب عنه مجموعة من الآثار السلبية على العلاقة التي تربط الجيلين فيما بعد. رغم ذلك، لا يمكن إغفال أن دينامية منظمات المجتمع المدني، الشبكات، الائتلافات، والحركات الاجتماعية بجميع أطيافها في

تلك الفترة أسفرت عن تحقيق مجموعة من المكتسبات بالنسبة لقضية المساواة بين الجنسين وحقوق النساء بشكل عام. تمثل ذلك في ترسيخ مبدأ المساواة في الديباجة وفي الفصول 6 و19 و164، وفرضت بالتالي ضرورة تعديل الترسانة القانونية جملةً وتفصيلًا.

أدى التعديل الدستوري إلى برمجة وإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها أسفرت عن صعود حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى الحكم بنسبة تمثيل للنساء بلغت 18 مقعد، أي بثلاث أضعاف النسبة في انتخابات 2007. نتيجة ذلك، استفادت الفاعلات النسائيات –بحسب تعبيرهن– من نضال الحركة النسائية التي عملت في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية على حشد الدعم والمناصرة من أجل تحسين التمثيل السياسي للنساء عن طريق الرفع من «الكوتا» المخصصة للنساء كنوع من التمييز الإيجابي لصالح الجنس الأقل تمثيلًا، وهي الآلية التي طالما طالبت نساء الحركات الإسلامية بإلغائها لإيمانها بأن مبدأ تقلد المسؤولية يعتمد بالأساس على الكفاءة (يافوت، 2015).

عرفت مطالب الحركات النسائية والحقوقية في مرحلة ما بعد 2011 تفعيل مجموعة من الفصول الدستورية التي تخص المساواة وحقوق النساء، أهمها الفصلين 19 و164 من الدستور[9]، عبر إصلاح الترسانة القانونية لتتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد وكذلك المواثيق الدولية التي تم رفع التحفظ عنها وإقرار سموها على القوانين الوطنية. نخص بالذكر اتفاقية «سيداو»، حيث نصّ الدستورعلى «جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة»[10].

وقد واكب هذه الحملات مطلب الحركات النسائية الإسلامية بتفعيل مبدأ عدم المس بالثوابت الدينية والثقافية التي حافظ عليها الدستور في نفس الإطار. وبما أن الانتخابات التشريعية أفرزت فوز حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية وسيطرته على جل الوزارات المهتمة بالنهوض بأوضاع النساء، وأهمها وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية، فقد عرفت المرحلة تدافعًا كبيرًا حول القضايا التي تهم النساء كرفع التمثيل السياسي ومناهضة العنف، وخصوصًا إخراج الهيئة العليا للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز وفق الفصل 164 من الدستور.

2. التمثيل السياسي

وللحديث عن الانتخابات التشريعية ونظام «الكوتا» كآلية للتمييز الإيجابي يتم اعتمادها في العديد من الدول -من بينها المغرب- انطلاقًا من انتخابات 2002، فقد طالبت العديد من النساء المنتميات إلى الأحزاب السياسية بجميع أطيافها (باستثناء نساء العدالة والتنمية ونساء أحزاب أقصى اليسار) إلى جانب الحركات النسائية التقدمية العاملة على قضايا النوع الاجتماعي والمساواة بالرفع من نسبها لضمان تحسين التمثيل

[9] يعد الفصل 19 من دستور 2011 فصلًا مؤسسًا لمبدأي المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء، أما الفصل 164 فيهم اخراج الهيئة العليا للناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

[10] الدستور المغربي.

السياسي للنساء[11]. وهنا يجب بالضرورة الوقوف على الصراع الذي احتدَ خلال نفس الفترة بين الحركة الشبابية والحركة النسائية جراء تضارب مصالحهما بالنسبة لمسألة التمثيل السياسي. وترجع أسباب الخلاف بين حركتي النساء والشباب إلى اقتراح مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب للائحة وطنية تضم النساء والشباب بشكل مختلط، وهو ما اعتبرته الحركة النسائية التقدمية «نسفًا لروح وفلسفة ومضمون آلية التمييز الايجابي»[12]. وأصدرت في حقه مجموعة من البيانات يطالب من خلالها المسؤولين بالحفاظ على «اللائحة الوطنية»[13] كمكسب نسائي يضمن تمثيل أفضل للجنس الأقل تمثيلًا في البرلمان، وهو ما أثار حفيظة الشباب والشابات الذين أسسوا بشكل سريع «حركة مضادة» شنت هجومًا على الفاعلات في الحركة النسائية في الصحافة المكتوبة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرين موقف الحركة النسائية اليسارية كنوع من الإقصاء في حقهم. نشير هنا إلى أننا لا نقصد «بالحركة المضادة» ما يعرِّفه موتل (1980) بالحركة المحافظة الجديدة التي تقوم على مناهضة التغيير، بل نوظف هذا المفهوم للتعبير عن ظهور حركة معاكسة استفادت من بنية الفرص السياسية كانقسام الحركات النسائية بين مطالب بالرفع من الكوتا (الحركة التقدمية وتنسيقية النساء البرلمانيات ونساء الأحزاب) ورافض لها (نساء الحركة الإسلامية)، والتوجه العام للسلطة السياسية الذي يقترح تحديد وجود النساء وإعطاء فرص أكبر للشباب. بل أكثر من ذلك، فالنظام السياسي كان يدفع في اتجاه تصعيد الخلاف القائم بين الحركات النسائية و«الحركة المضادة» للشابات والشباب حتى تبرز الحركات الشبابية كفاعل منخرط في عملية التغيير وفي العملية السياسية بشكل عام. ومن ثمّ يلتف ويغطي عن مطالب الشباب والشابات الرافضين والرافضات للانخراط في العملية السياسية. وهو ما يميل بشكل أكبر إلى تعريف دايفد داير وسوزان ستانبورج (1996)[14].

3. الانفتاح على الشباب

عقب هذه الأحداث، حاولت العديد من المنظمات النسائية وغير النسائية العاملة على قضايا المساواة والنوع الاجتماعي ورفع التمثيل السياسي للنساء الاستدراك لتقليص الهوة التي تفصل الحركات الشبابية عن الحركات النسائية عن طريق الانفتاح على الشباب والشابات، سواء كمنخرطين أو كشركاء في العمل الميداني من خلال إدماج هذه الفئة في استراتيجياتها ومشاريعها. كمثال عن ذلك نذكر «الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب» التي قامت مباشرةً بعد 2011 بإحياء «مجموعة شباب وشابات الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب»، وذلك بالانفتاح

[11] تم تشكيل لجنة تضم ممثلات عن الأحزاب السياسية وعن 18 منظمة للمجتمع المدني من بينها «الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة – نساء من أجل نساء - نساء متضامنات...» للمناصرة والدفاع عن مطلب الرفع من الكوتا المخصصة للنساء أمام الوزير ألتول، وزير الداخلية، رؤساء الفرق البرلمانية، والامناء العامون للأحزاب السياسية.

[12] تصريح للطيفة جبابدي برلمانية سابقة عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعضو اللجنة الوطنية للنساء والبرلمانيات لوكالة المغرب العربي للأنباء، عن 25-09-2011.

[13] اللائحة الوطنية هي آلية للتمييز الايجابي لفائدة الجنس الأقل تمثيلية، تم تبنيها في المغرب منذ انتخابات 2002، وهي تعتمد نظام الكوتا الذي يمكن من ضمان عدد من المقاعد داخل البرلمان أو داخل مجالس الجماعات المحلية والجهات والاقاليم للنساء. تجد هذه الآلية مرجعها في الفصلين 7 و8 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» (1979)؛ وقد أدى ترافع الحركات النسائية «الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة في أفق المناصفة» وفيما بعد»الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة» إلى الرفع من الكوتا المخصصة للنساء خلال انتخابات التشريعية 2011 و2016 والانتخابات الجماعات المحلية ل 2009 و 2015.

[14] للتعمق، انظر فصل «الحركات المضادة» في «قاموس الحركات الاحتجاجية» ص: 129-134.

واحتواء مجموعة من الشباب والشابات من انتماءات مختلفة (20 فبراير- أحزاب اليسار الراديكالي- الأحزاب الليبيرالية- النقابات- اللامنتمون- أصحاب التوجه الإسلامي وغيرهم). «لقد تم خلق فضاء للنقاش داخل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يقبل التعدد والاختلاف، يعطي مساحة للشباب والشابات ويؤطر لمبدأ المساواة. وهنا يمكن -على سبيل المثال- الحديث عن مشروع شباب من أجل المساواة والديمقراطية الذي تم من خلاله تكوين أكثر من 38 شاب وشابة من مختلف الانتماءات ليتشربوا بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء ومقاربة النوع كمقاربة عرضانية»[15].

يعتبر انفتاح المنظمات النسائية على المنظمات الشبابية وعموم الشباب والشابات كنتيجة للتقييم الذي أجرته معظم هذه المنظمات لسياساتها واستراتيجياتها تجاه الشباب مقارنة بأحداث المرحلة، والتي أظهرت أهمية إعداد الخطوط الخلفية للقضية النسائية وضرورة إدماج الشابات والشبان في المخاض الذي دخلته الحركات المطالبة بالمساواة بين الجنسين وبمناهضة العنف عقب التعديل الدستوري، لتجاوز الوقوع في مشاكل سوء الفهم. لكن يمكننا أيضًا تفسير هذا الاحتواء بحاجة هذه الحركات إلى عناصر جديدة وإلى موارد بشرية متجددة، وخصوصًا للاستفادة من تمكن جيل الشابات والشباب من التعبئة عبر الطرق الحديثة التي بيّن عن اتقانها إبان الربيع.

4. العنف ضد النساء وتواجدهن في الفضاء العام

من بين النقاشات التي لعب فيها الشباب والشابات دورًا طلائعيًا من حيث الإبداع في الاشكال الاحتجاجية، سواء على المستوى الافتراضي من خلال النقاشات وحملات التعبئة أو على مستوى التظاهرات الاحتجاجية في الشارع المغربي، هو نقاش تواجد النساء في الفضاء العام. عرف هذا النقاش جدلًا كبيرًا بين الحركات النسائية ذات المرجعية الحقوقية والحركات الديمقراطية ونظيراتها ذوات المرجعيات المحافظة عمومًا والإسلامية بشكل خاص. في حين اتفق الجميع على كون الفضاء العام فضاءًا وسيطًا بين حركات المجتمع المدني والدولة، ولممارسة أشكال الديمقراطية والصناعة التشاركية للسياسات العمومية، انطلاقًا من الفصل 26 من الدستور[16]. كان هناك اختلافًا كبيرًا فيما يخص مسألة مناهضة العنف ضد النساء والفتيات والتحرش الجنسي في نفس الفضاء، ونذكر على سبيل المثال حادثة «فتاتي انزكان» اللتين تعرضتا للتعنيف والاعتقال لارتدائهما تنورتين قصيرتين في سوق شعبي بمدينة أكادير يوم 14 يونيو 2015، مما أثار استنكار الجمعيات الحقوقية والنسائية بشكل عام. لكن مجموعة من الشباب والشابات الفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي أسسوا صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك اسموها «صايتي حريتي»[17]، تمت من خلالها التعبئة للوقفات التي نادت لها مجموعة من المنظمات النسائية والديمقراطية ونجحت

[15] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018.

[16] "Fadae, Free access and divercity for all and everyone", Manifeste sur l'espace public au Maroc (20112016-), janvier 2017.

[17] «تنورتي حريتي» لأن كلمة «صايتي» تعني بالدارجة المغربية «تنورتي» نسبة لما كانت تلبسه الفتاتين.

في استقطاب مجموعة من الفاعلات والفاعلين لوقفتي الرباط والدارالبيضاء. مباشرةً بعد ذلك، تم تأسيس صفحة أخرى تعبر عن رأي مضاد من طرف الناشطة (هند بضاض) اسمتها «حجابي حريتي» أو «حجابي هويتي»، تعبر فيها عن المضايقات التي تتعرض لها المحجبات بما فيها التحرش الجنسي والتضييق والمنع من ولوج مجموعة من الوظائف. في حين ظهرت مجموعة أخرى تسمى «حجابي عفتي»[18] بفكر مضاد يؤسس لكون سبب التحرش يرجع بالأساس إلى مظاهر التبرج عند الفتيات في الفضاء العام.

من خلال قراءة هذا الزخم، يُطرح سؤال علاقة الشباب ومناهضة العنف في ارتباطهما بمفاهيم «الاحتجاج» و«الشارع» و«المواقع الاجتماعية» وكيف تتم المطالبة بالحق في التواجد في «الفضاء الواقعي» انطلاقا من «الفضاء الافتراضي». حيث لاحظنا كيف ساهم الفضاءين معًا في إعادة إحياء الهويات الثقافية والدينية والسياسية عبر الحديث عن «العفة» و«الهوية» و«الحجاب» كرمز ديني وسياسي من جهة، وفي التربية ونشر ثقافة الحق والحرية والمساواة من جهة أخرى.

أدى تزايد العنف ضد النساء في الفضاء العام في الفترة ما بعد 2011 إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة إصدار قانون مناهضة العنف ضد النساء[19] وتعديل القانون الجنائي ليشمل تجريم العنف في الفضاء العام. حيث عملت المنظمات النسائية العاملة في المجال على إعداد مقترحاتها المطلبية والترافع من أجل إدراج مطالبها في نص القانون بشكل فردي أو في إطار شبكات. وقد دأبت هذه المنظمات على تنظيم المسيرة الوطنية لمناهضة العنف في أواخر شهر فبراير من كل سنة، بتنسيق مع جميع الفاعلين على الصعيد الوطني، وبدعم من العديد من الشركاء الدوليين كهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لكن بعد 2011، ظهرت أشكال جديدة من الاحتجاجات ضد العنف في الفضاء العام قادها نساء ورجال وشابات وشباب لا ينتمون إلى الحركات النسائية «التقليدية» التي عملت على قضايا النساء منذ الثمانينيات والتي اختارت طرقًا جديدة للدفاع عن قضايا النساء ومناهضة العنف. غالبًا ما كانت تبدأ وتتبلور وتحشد الدعم على وسائل التواصل الاجتماعي قبل أن تنتقل إلى الفضاء الواقعي كأشكال مكتملة للاحتجاج بوسائل مبتكرة وجريئة أحيانًا، لدرجة الصدمة، وخلق الجدل على جميع الاصعدة. كمثال على ذلك ارتداء مجموعة من الشباب لتنانير «jupes» أثناء الوقفة الاحتجاجية التي تم تنظيمها بمدينة الدار البيضاء في يونيو 2015 عقب اعتقال فتاتي «انزكان». فبقدر ما شكل هذا الشكل من الاحتجاج صدمة للمتلقي، سواء المنخرط في القضية كمناهض أو المتلقي العادي، بقدر ما خلق نقاشًا حقيقيًا إلى درجة إحداث

[18] شعار المجموعة «حجابي عفتي» مستوحى من اسم الحملة التي أطلقتها نساء فرع حركة التوحيد والاصلاح شمال المغرب في 2008، والتي تعدى صداها الحدود الجغرافية للمغرب وهي حملة نسائية ضد التبرج، تدعو إلى الالتزام بشروط الحجاب الاسلامي وعدم مجاراة الموضة. عن مقالة «حملة حجابي عفتي المغربية تتخطى الحدود الجغرافية»، حبيبة أوغانيم لجريدة لما أونلاين، هسبرس، 26-11-2008.

[19] عملت العديد من المنظمات والائتلافات النسائية (ربيع الكرامة- فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة-الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب...) على اعداد مقترحاتها بشأن قانون مناهضة العنف ضد النساء والمرافعة من أجلها فترة كبيرة قبل أحداث 2011. تم قامت بتعديل مقترحاتها بعد ذلك لتتناسب ومقتضيات الدستور الجديد. وقد عرف اعداد المشروع زخمًا كبيرًا وتجاذبًا بين المنظمات النسائية والمؤسسات الحكومية، ولم يتم التصويت على القانون 103.13 الخاص بمناهضة العنف بصفة نهائية إلا يناير 2018.

مجموعة من الانشقاقات حتى في صفوف بعض المدافعين عن الحريات الفردية وحرية التعبير والإبداع وحماية النساء في الفضاء العام الذين اعتبروه نوعًا من المغالاة في التعبير عن الدفاع عن القضية. رغم ذلك، فإن ارتداء الشباب للتنورة هو نوع من التعبير عن حدة الانخراط في القضية حيث مكن هذا التعبير العلني من تسليط الضوء عليهم كفاعلين أمام السلطات وعموم الجماهير، بحيث لم يتم التركيز على الكمّ، أي عدد الشباب والرجال المدافعين عن حرية النساء في الفضاء العام، بل على الكيف -أي على الرجال الذين قاموا بارتداء التنورات مما شكل انتصارًا في حد ذاته لكونه انتج نقاشًا واسعًا في الفضاء العام الافتراضي والحقيقي حول الجنس والنوع والحرية الفردية وحرية الجسد ومستوى الانخراط في القضايا، خصوصًا لدى المجموعات الشبابية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

لقد ساهم الوضع الإقليمي والدولي لفترة «الربيع العربي» بشكل عام والوضع الوطني المتسم بالتعديل الدستوري، في توسيع الاهتمام بحقوق النساء وضرورة تمكينهن سياسيًا واقتصاديًا مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الجغرافية والترابية. في هذا الإطار، نصت الوثيقة الدستورية على ضرورة تكريس قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة وحظر جميع أشكال التمييز وتمتيع الرجال والنساء بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية[20]. كما تم التنصيص على ضرورة إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الفصول 151 و152 و153 من الدستور) الهيئة العليا للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز (الفصل 164 من الدستور)، مع العمل على تفعيل الجهوية المتقدمة (الفصول 135 إلى 146 من الدستور)، من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وضمان الولوج والتقسيم العادل للثروات. لكن التقرير الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2017 كشف عن «محدودية نماذج التنمية القائمة في بعض المجالات الترابية»[21] والتي نتج عنها مجموعة من الاحتجاجات في مناطق متفرقة من البلاد كالحسيمة وجرادة. أما بخصوص المساواة بين الجنسين فقد أشار التقرير إلا أنه: « جرى الوقوف عند انتشار الفقر والبطالة وضعف معدل النشاط في صفوف النساء. كما أن المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد النساء وبتحسين ظروف عيشهن وبضمان استقلاليتهن الاقتصادية، ظلت في مستويات مقلقة رغم التقدم المحرز على الصعيد المؤسساتي والاجتماعي. ويتجلى هذا الوضع بشكل خاص في المنحى التنازلي الذي بات يشهده معدل ولوج المرأة إلى سوق الشغل، وذلك رغم تعميم تمدرس الفتيات وتزايد نسبة ولوجهن إلى التعليم العالي»[22]. فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الموجه بشكل خاص للنساء لم ينجح في تحقيق معدلات الادماج والتشغيل التي كان يتطلع إليها، بالإضافة إلى انعدام تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى الشغل -خصوصًا

[20] الفصلين 6 و31 من الدستور المغربي 2011.
[21] «ملخص التقرير السنوي 2017» المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، ص 9.
[22] نفس المرجع ص 13.

الوظائف العليا ومناصب المسؤولية- وفي الوصول إلى التعليم والصحة والعدل. كما ركز التقرير على كون النساء أكثر تضررًا من تدهور المجال البيئي، خصوصًا في المناطق التي تعرف ندرة المياه.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج وتوصيات هذا التقرير في ما يتعلق بالنساء تتفق بشكل عام مع ما جاء به تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب»، إذ كان هذا التقرير الصادر عن مؤسسة وطنية قد ركز في جزءه الثاني المتعلق بالمساواة والإنصاف في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على القصور الذي تعرفه مجموعة من الخدمات الكفيلة بتحسين وضعية النساء، كالصحة والتعليم والشغل. فإن جزءه الأول الخاص بالمساواة وعدم التمييز تطرق، وبشكل غير مسبوق، لمسألة المساواة في الإرث ومشكلة أراضي الجموع التي تؤول للرجال دون النساء حسب العرف. تساهم القواعد المنظمة لمسألة الإرث في جعل الفتيات والنساء أكثر عرضة للفقر والهشاشة، حيث تضطر العديد من النساء اللائي يعانين من قلة الحيلة إلى التخلي عن حصتهن من التركة لفائدة أقاربهن من الذكور بذريعة الحفاظ على الأملاك داخل الأسرة، أو الاستسلام لبعض الممارسات العرفية التي تقوم بتجريدهن من نصيبهن في التركة أو من الأرض، كما هو الشأن في الحبوس والقواعد التي تحكم الملكية الجماعية للأراضي. وأمام هذا الوضع، تسعى الأسر بشكل متزايد إلى التحايل على تطبيق المقتضيات المرتبطة بالإرث من أجل حماية مصالح بناتهن أو من أجل تحقيق الإنصاف بين الأبناء الذكور والإناث»[23]. شكلت توصيات هذا التقرير المتعلقة بالولوج إلى التركة فرصة للمنظمات العاملة على قضايا المساواة ومناهضة التمييز المبني على النوع لتقديم مذكراتها المطلبية بخصوص «إلغاء التعصيب في الإرث»، وكذا ضمان ولوج النساء المنتميات للجماعات «السلالية»[24] للانتفاع بأراضي الجموع. من أهم هذه المنظمات «الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب» التي تبنت بشكل مبكر ملف «النساء السلاليات» (2007) واستطاعت، بفضل التكوين والمرافقة والتمكين جعل النساء السلاليات يترافعن عن ملفهن أمام وزارة الداخلية التي أصدرت خلال 2009 و2010 و2012 مجموعة من الدوريات التي تمكنهن من الاستفادة من الأراضي دون إصدار قانون شامل يضمن المساواة بين الرجال والنساء. وفي نفس الإطار، أصدرت الجمعية أول مذكرة مطلبية من أجل المساواة في الميراث «من أجل منظومة مواريث ضامنة للمساواة والعدل»[25]. أكدت من خلالها على ضرورة إصلاح منظومة المواريث لكونها لم تعد تساير التغيرات السوسيو-ديمغرافية، ولا الأوضاع الاقتصادية وحاجيات الأسر. كما أنها فتحت المجال لممارسات بديلة لا تحل جوهر المشكلة، واقترحت مجموعة من النقاط

[23] «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب. صون غايات وأهداف الدستور وإعمالها». منشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان 2015، ص 14.

[24] الجماعات السلالية (نسّبة إلى السلالة، أي العلاقة التي تجمع أفراد نفس القبيلة) هي مجموعة من الجماعات المنتمية لمناطق مختلفة من المغرب (ما يقارب 460 جماعة بالمغرب، مجموع مساحتها يصل إلى 15 مليون هكتار) خاضعة لنظام عقاري خاص تكون فيه الاراضي ملكا للجماعة «أراضي الجموع»، ويتم تقسيمها حسب العرف السائد بين الاشخاص الذين يملكون حق الانتفاع بها ولا يجوز بيعها أو شرائها أو رهنها. و في حالة وفاة المنتفع، يقسم نصيبه من الأرض بين اولاده الذكور دون الاناث في إطار العرف القبلي. للتعمق، يمكن مراجعة ورقة ياسمين بريان بعنوان:
« Développement et contremouvement. Réflexions à partir des conflits nés de la marchandisation des terres collectives au Maroc »

[25] «من أجل منظومة مواريث ضامنة للمساواة والعدل»، مذكرة، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، دجنبر 2017.

ومن بينها إلغاء التعصيب وإسقاط اختلاف الدين كمانع من موانع الإرث وإلغاء التمييز على أساس الجنس وإقرار المساواة في الأنصبة[26]. واكب هذا النقاش بشقَّيْه النظري والعملي مجموعة من المثقفين والباحثين عن طريق الأبحاث الميدانية والدراسات التي تم إصدار أغلبها خلال سنة 2017, مساهمةً بذلك في تأطير الجدل القائم حول الإرث. من بين أهم ما تم إصداره المؤلف الجماعي «ميراث النساء «, وهو دراسة متعددة الاختصاصات حول الإرث في المغرب, أشرفت عليها سهام بنشقرون وساهم فيها أزيد من عشرين كاتبًا من تخصصات مختلفة. وقد أسفر المؤلف عن إصدار «نداء من أجل إلغاء نظام الإرث عن طريق التعصيب»، يتساءل فيه الموقعون بدورهم «إذا كان السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي برر عبر التاريخ «نظام التعصيب» قد تغير واختلف كليًا؛ فما الذي يسوغ أن يستمر العمل بقانون التعصيب؟ علمًا بأن هذا القانون هو اجتهاد فقهي لا يوجد له أي سند في القرآن الكريم, فضلًا عن أنه لا يتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل بين الناس»[27]. عرف هذا النداء تفاعلًا كبيرًا من طرف منظمات المجتمع المدني والمثقفين والمهتمين, لكونه عرف تقاربًا بين مفكرين تقدميين وآخرين محسوبين على التيار الإسلامي. لكن رغم العمل الترافعي الكبير الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، ورغم مناصرة المثقفين والباحثين, لم يتقدم مطلب المساواة في الإرث بشكل كبير في المغرب وهو ما يمكن تفسيره من خلال المطالبة والتعبئة التي كانت تتم على خجل من فترة لأخرى, وتمحور بشكل كبير حول إلغاء التعصيب عوض أن يرتفع السقف للمطالبة بالمساواة الفعلية في الإرث.

[26] نفس المرجع, ص 12-16.
[27] عن نص «نداء من أجل إلغاء نظام الإرث عن طريق التعصيب» الصادر في 13 مارس 2018.

خارطة الفاعلين والفاعلات العاملين على قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء حسب سياق ما بعد 2011

لقد عرفت الساحة السياسية والفعل الاحتجاجي النسائي في المغرب إلى حدود منتصف الألفية الحالية سيطرة تيارين نسائيين هما التيار التقدمي ذو المرجعية الحقوقية الكونية والتيار المحافظ ذو المرجعية الإسلامية الذي ظهر وتطور إبان صدور الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية وتعديل مدونة الأسرة. لكن فترة ما بعد 2011 شهدت تطور الفعل الاحتجاجي سواء من ناحية ظهور عدد من الفاعلات والفاعلين الجدد العاملات والعاملين على قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) والعنف ضد النساء، أو من ناحية تجديد الأشكال التعبيرية والاحتجاجية. لقد أدى هذا الوضع إلى ظهور بانوراما جديدة للحركات المدافعة عن القضايا النسائية تحكمها العديد من التجاذبات حول الشرعية التاريخية وشرعية الخطاب والقيادة.

سنقوم في هذا الجزء من الورقة، دون ادعاء أو رغبة منا في الشمولية، لملمة قطع المشهد المكون للحركات الاجتماعية المدافعة عن قضايا النساء والفاعلة في مجال النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء، في محاولة منا لرسم الخارطة الجديدة للفعل الجماعي النسائي في المغرب ما بعد 2011. سنركز على رصد شكل وكيفية ومرجعية الفعل بدل تعداد الفاعلين كهدف شبه صعب ومعقد، نظرًا لتضاعف واتساع رقعة الفاعلين والفاعلات في المجال.

1. الحركة النسائية ل«جيل الرائدات» «la génération des pionnières»[28]

يتفق جميع المحللين والمؤرخين والمهتمين بالحركات الاجتماعية في المغرب على أن أول ظهور حقيقي للفعل الجماعي النسائي أو الحركات المدافعة عن حقوق النساء تحقق في ثمانينيات القرن الماضي، مع تأسيس أولى الجمعيات النسائية -الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (1985) واتحاد العمل النسائي (1987) كمثال والتي تلتها العديد من الجمعيات في مطلع التسعينيات. أغلب -إن لم نقل كل- مناضلات هذه الجمعيات النسائية ينتمين إلى تيارات يسارية تقدمية حداثية وحقوقية كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية والجمعية المغربية لحقوق الانسان، بالإضافة إلى عدد كبير من الفاعلات المنتميات إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، خصوصًا الجناح اليساري الماركسي اللينيني (El Bouhsini, 2016). شكلت تلك المنظمات أول حركة نسائية مدنية، حقوقية، ومستقلة في المغرب. اشتغلت على المطالبة بالحقوق الإنسانية للنساء وعلى تطوير الخطاب حول

[28] قبل الشروع في تقديم الحركة، يتحتم علينا تعليل الاسم الذي اخترنا إطلاقه عليها. فالمقصود بالحركة النسائية ل «جيل الرائدات» الفاعلات النسائيات المنخرطات في المنظمات النسائية المغربية المؤسسة بين سنوات الثمانينات والالفين المبنية على مرجعية حقوقية كونية، اللواتي أسسن للفعل النسائي في المغرب، أو ما يمكن تسميته بالجيل الاول أو جيل الكبيرات (les seniors). كما نشير إلى اننا سنستعمل في باقي النص احيانا عبارات مثل «الكبيرات (les aînées)»، «الحركة الكلاسيكية»، «الحركة التقليدية»، وهي تسميات وردت في المقابلات التي تم اجراؤها. لكن كاختيار موضوعي، نفضل استعمال «جيل الرائدات» لكونه لا يختزل جهود الجمعيات في التجديد.

قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) والمساواة ومناهضة العنف ضد النساء عن طريق المعارضة والمنازعة في مرحلة أولى، ثم عن طريق رفع المذكرات المطلبية والمناصرة والتشبيك من أجل إدراج مطالب الجمعيات النسائية في السياسات العمومية29. تعتبر الشبكات التي أسستها هذه الجمعيات على الصعيد الإقليمي من بين أبرز نقط قوتها. من بين أهم هذه الشبكات، على سبيل المثال لا الحصر، «مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة» التي تم تأسيسها منذ سنة 1992 من طرف جمعيات نسائية ومثقفين ومناضلين من أجل المساواة في كل من المغرب والجزائر وتونس. وضعت هذه المجموعة كأهم أهدافها تحقيق المساواة بين النساء والرجال في المنطقة المغاربية، وكخطوة أولى لتحقيق ذلك تعديل قوانين الأحوال الشخصية في الدول الثلاث (Mahfoudh, 2014). لقد راكمت حركة جيل «الرائدات» رصيدًا كبيرًا من الإنجازات كما عرفت بالجدية والمصداقية في العمل، الشيء الذي جعلها تكسب ثقة المنظمات والممولين الدوليين الذين يسعون للتعامل معها في أهم القضايا التي تخص المساواة ومناهضة العنف ضد النساء وتمكينهن اقتصاديًا وسياسيًا وإيصالهن لمراكز القرار والمسؤولية السياسية وجعلهن في قلب الشبكات الموضوعية إقليميًا وجهويًا ودوليًا.

شكلت هذه المنظمات إلى حدود أواخر الألفين، الحركة النسائية الوحيدة في المغرب، بل ترفض بعض فاعلات هذه الحركة الحديث عن الحركات النسائية (بالجمع) -مؤكدات على وجود حركة نسائية واحدة ووحيدة في تاريخ المغرب: «لا يمكن أن ننفي وجود مطالب نسائية قبل الثمانينات مع أخوات الصفا والقطاعات النسائية للأحزاب، لكنها لم تكّن أبدًا حركة اجتماعية بالمفهوم الحديث. الحركة النسائية بدأت مع ظهور الجمعيات النسائية المستقلة، التي عملت بمرجعية حقوقية كونية على المطالبة بحقوق النساء ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، وشكلت أوّل ائتلاف نسائي «ربيع المساواة»30 الذي قاد أكبر ملف مطلبي في تاريخ المغرب: تعديل مدونة الأسرة، وهو الذي لازال يعمل في امتداد وانفتاح وتنسيق مع الحركات الاجتماعية المشكلة للمشهد المغربي اليوم»31. بالحديث عن تعددية الحركات النسائية اليوم، تصر الفاعلات على أن الحركة النسائية مرتبطة بتاريخ وبمرجعية عالمية اسست لفكر وفعل حقوقي نسائي، وهو ما تفتقده الحركات المبنية على مرجعية دينية مثلًا.

عكس ذلك، تميل مجموعة أخرى من الفاعلات إلى فكرة تعددية واختلاف الفعل النسائي حول قضايا النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء. وتؤمن بوجود حركات داخل الحركة النسائية: «هناك قضايا

[29] العديد من الدراسات اهتمت برصد تاريخ الحركة النسائية في المغرب نشأتها، مرجعيتها، تطورها، ومعاركها. للتفصيل، انظر اعمال (بنعدادة 2016، 2013/ البوحسيني 2016/ علمي المشيشي 2010/ بركاوي وبوعسرية 2013/ الناصري 2014).

[30] «ربيع المساواة» هو إطار تنسيقي لجمعيات نسائية تهدف تحقيق وتفعيل المساواة، ويعمل على تتبع عمل اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة مدونة الاسرة. تأسس في أبريل 2001 وضم مجموعة من الجمعيات: اتحاد العمل النسائي- الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب- الجمعية المغربية لحقوق الانسان- مركز الاستماع و الارشاد القانوني للنساء ضحايا العنف- جمعية أمل حركة نسائية من أجل حياة أفضل- إنصاف الموسسة الوطنية للتضامن مع النساء في وضعية ضعبة- الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة- مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة المغرب- جسور ملتقى النساء المغربيات

[31] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة سابقة في اتحاد العمل النسائي يوم 31 مارس 2018

لطالما أحدثت نقاشًا بل انقسامًا داخل الحركة النسائية، ليس فقط بين البنيات الجمعوية بل بين أعضاء نفس الجمعية سواء بخصوص جوهر هذه القضايا أو بخصوص طريقة معالجتها. لطالما كانت هناك حركات داخل نفس الحركة، لكن الجميل هو أنه دائمًا ورغم الخلاف ورغم التحفظ، كان يحدث إجماع حول القضايا المصيرية. اليوم هناك تعدد واختلاف بين الفاعلين حول قضايا النساء أكثر من قبل. شئنا أم أبينا، هناك فعل جماعي يختلف عنا في المرجعية وفي التاريخ وفي منطق الفعل أيضًا، ونحن مطالبون بالانفتاح عليه والتفاعل معه لأن إنكار الآخر لا يخدم في العمق القضايا النسائية»[32]. إن موقف التعددية الذي يؤكده التحليل التاريخي للحركة النسوية الفرنسية، على سبيل المثال، أبان عن ظهور النزاعات داخل هذه الحركة بين «أجيال الناشطات» وعن بنية الحركة النسوية «كحركة دورية» (mouvement périodique) تتحرك وفقًا لقضايا مرحلية حسب تعبير كارين أوفن التي شبهتها ب «البراكين الخامدة» التي تعرف ثورات دورية (Offen, 2000)؛ مما يفرض بالضرورة وجود نسويات متعددات داخل الحركة النسوية الواحدة.

فمثلًا، ارتباط تاريخ الحركة النسائية للرائدات في المغرب بمعركة تعديل مدونة الأسرة[33] يفسر بشكل ما عدم قدرتها، بالرغم من المجهودات والمحاولات المتعددة، على الانفتاح على التيارات النسائية الأخرى -سواء من التيارات ذات المرجعية الإسلامية، والتي تعتبرها مرجعية معادية لحقوق النساء لأنها وقفت ضد تعديل المدونة في بداية الألفية، أو من جيل الشابات الذي لا يتقاسم معها نفس تاريخ نضال تعديل مدونة الأسرة. فبالرغم أن سجل أفعال هذه الحركة يفيض بالمعارك التي خاضتها من أجل قضايا مختلفة، سواء ضد العنف المبني على النوع أو رفع التمثيل السياسي للنساء أو الانتفاع بالموارد (حركة النساء السلاليات)، إلا أنها دائمًا تربط تاريخها اولًا وقبل كل شيء بتعديل مدونة الأسرة. ويظهر انغلاق بنية الحركة النسائية في ضعف التمثيلية الشبابية داخل الهياكل التنظيمية والتسييرية للجمعيات المكوِّنة لهذه الحركة، خصوصًا على مستوى رئاستها وانعدام فضاءات النقاش بين الجمعيات النسائية ذات المرجعية الحقوقية ونظيراتها -خصوصًا ذات المرجعية الإسلامية.

إن ظهور حركات نسائية جديدة يدل على وجود أزمة أو اختلال أو على الأقل عدم قدرة «الحركة النسائية لجيل الرائدات» على التعبير عن كل المطالب والتطلعات النسائية المجتمعية واحتواء أصحابها أو تطوير وسائلها التعبيرية. مما يجعل أصحاب هذه التطلعات يخلقون حركات ويقيمون أنساق جديدة انطلاقًا من عدم رضاهم عن النمط السائد، ليس فقط فيما يخص تعاطي الدولة والمجتمع مع قضايا النوع الاجتماعي والمساواة والعنف ضد النساء، بل أيضًا أمام طرق تعاطي الحركة النسائية «لجيل الرائدات» معها. وذلك كمحاولة لإيجاد رقعة جديدة للتعبير عن مطالبهم.

[32] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018

[33] البوحسيني، ص 132.

2. المنظمات التقدمية ذات المرجعية «الديمقراطية والحقوقية»

تصطف مجموعة من المنظمات الديمقراطية والحقوقية في المشهد المغربي اليوم كحليف للحركات النسائية، إن لم نقل كحركات اجتماعية ديمقراطية حقوقية مستقلة تضع القضايا النسائية ضمن أولوياتها كمحورًا أساسيًا لفعلها الجمعوي والاجتماعي. نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، «منتدى بدائل المغرب»، «المنظمة المغربية لحقوق الإنسان»، «حركة بدائل مواطنة» وغيرها. وهي منظمات تضع في صلب رسالتها قضايا المساواة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء، باعتبارها تنتمي إلى «إطار تقدمي يستند على مرجعية حقوق الإنسان والمعايير العالمية المؤطرة لها، بما يعنيه ذلك من ضرورة إشراك النساء في كافة أجهزتها وعبر اعتمادها على مقاربة النوع الاجتماعي في كافة برامجها ومشاريعها إلى جانب انخراطها في الحركات النسائية المطالبة بضمان حقوق أوسع للنساء وآليات حقيقية لضمان هذه الحقوق»[34].

من هذا المنطلق، تعتبر المنظمات الديمقراطية والحقوقية حليفًا مهمًا وجزءًا أساسيًا في الحركة النسائية. يلعب دورًا محوريًا خصوصًا في مجالي التعبئة والمناصرة. يسجل حضوره في جميع المحطات النضالية، خصوصًا ذات الطابع الاحتجاجي -سواء عن طريق إصدار البيانات أو عند تنظيم الوقفات والمسيرات، خصوصًا مسيرة 8 مارس والمسيرة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء التي تعتبر مواعيد سنوية تساهم فيها المنظمات بشكل دائم وتتحمل فيها قسطًا من تعبئة الموارد المادية والبشرية.

كما تعمل هذه المنظمات كمكونات أساسية للشبكات والائتلافات الموضوعاتية النسائية «كائتلاف ربيع الكرامة، تحالف الجمعيات من أجل تشريع جنائي يحمي النساء من التمييز والعنف» و «مجموعة العمل من أجل الميزانية المستجيبة للنوع» و «التحالف المدني من أجل تفعيل الفصل 19» و «الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة» وغيرهم، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في نشر ثقافة المساواة ومناهضة العنف والتمييز على نطاق واسع حسب ميادين اشتغالها، بحيث يقود بعضها تواجد الحركة النسائية على الصعيد الجهوي والعالمي. نقصد بالذكر «منتدى بدائل المغرب» الذي يساند تواجد الحركة النسائية في «دينامية المسيرة العالمية للنساء». لكن نادرًا ما تصنّف هذه المنظمات كحركات اجتماعية فاعلة في قضايا النوع ومناهضة العنف من طرف مكونات الحركة النسائية نفسها التي تميل أكثر إلى تصنيفها كمنظمات ديمقراطية وحقوقية.

3. المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية

على الرغم من نشأة النسوية الإسلامية قبل الثورات العربية بسنوات، فإن سياق هذه الثورات مكّن من ظهورها بشكل كبير في الساحة السياسية والمطلبية عبر توفر فضاء

[34] عن تقديم «حركة بدائل مواطنة» المنشور على صفحتها الرسمية على موقع الفيسبوك.

ملائم لتطوير الخطاب من جهة, ومن جهة أخرى عبر وصول الإسلاميين لمناصب القرار السياسي؛ بحيث تحضر العديد من قياديات حزب العدالة والتنمية ذات الأغلبية الحكومية وحركة التجديد والإصلاح كعضوات بارزات يحتللن المناصب التقريرية في المنظمتين النسائيتين الوطنيتين وهما: منظمة تجديد الوعي النسائي(1995) ومنتدى الزهراء(2002) , بالإضافة إلى جمعية الحضن (2001) التي تأسست بعد ذلك. و كما سبق وأشارت مريم يافوت في دراستها حول نساء الحركة الإسلامية (يافوت, 2015) بخصوص رؤية المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية لمسألة الدفاع عن قضايا المرأة المتمحورة حول مبادئ العدل والتكامل والإنصاف والدفاع عن حقوق المرأة داخل المنظومة الأسرية, تؤكد الفاعلات داخل المنظمات ذات المرجعية الإسلامية اليوم على أنه «لا يمكن أن تكون هناك حركة نسائية مستقلة بمعزل عن الحركات التحررية عمومًا (...) ولا يجب الدفاع عن حقوق النساء بشكل فردي دون الدفاع عن المنظومة الحقوقية بشكل عام في المجتمع«[35]. يعبر هذا الخطاب عن فلسفة مختلفة في التعاطي مع القضية النسائية بشكل مغاير تمامًا عن فلسفة المنظمات النسائية ذات المرجعية الحقوقية الكونية. وهو ما جعل من المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية لوقت طويل تشكل «حركة نسائية مضادة» للحركة النسائية الحقوقية التقدمية, حسب تعاريف تاهي. ل موتل, رالف تورنر, لويس كليان, ديفيد ماير, وسوزان ستانبورج الذين يعتبرون أن «الحركة المضادة» هي حركة تستند على اعتبارات أيديولوجية ومعيارية وتشكل رد فعل على «الحركة الأصلية» أو نتيجة لنجاح «الحركة الاصلية». وهو ما «يوفر «حدثًا نقديًا» (...) يشهد على انفتاح بنية الفرص السياسية ويشهد بوجه خاص على انقسام النخب» (بيشو, فيليول وماتيو, 2017). لكن هذه الحركة سرعان ما عرفت انفتاحًا حسب الفاعلات العاملات من خلالها, وهو ما يجعل إحدى المقابِلات تؤكد: «لا يمكنني إعطاء تقييم بشكل عام لعمل الحركات النسائية كخبيرة لكنني سأنطلق من تجربتي الشخصية في العمل والتأطير داخل المنظمات النسائية الإسلامية والتي يمكنني من خلالها ان اقول أنه, بعد أحداث الخطة وبعد سنوات 2000 و2002 بالضبط, وقع نوع من التغيير ليس في فلسفة العمل بل ان الحركات النسائية بشكل عام انفتحت على بعضها, مما خلق بالتالي نوع من التجديد الذاتي للحركات والانفتاح على بعضها البعض على الاقل على المستوى الفكري»[36]. وهو ما تلاحظه الفاعلات في الحركة التقدمية ايضًا: « يمكننا أن نلاحظ بأن خطاب الجمعيات النسائية ذات المرجعية الإسلامية عرف تطورًا كبيرًا في السنوات الاخيرة, بل اصبح خطابها يستقي احيانًا وإلى حد ما من خطاب الحركة النسائية بخصوص تمكين النساء ومناهضة العنف والرفع من التمثيل السياسي, وبات العديد من هذه الجمعيات يتوفر على مراكز للاستماع وعلى برامج لتكوين النساء وانشاء مشاريع مدرّة للدخل, مع الاختلاف في المرجعية وفي طريقة العمل طبعًا. بل أكثر من ذلك, نرى اليوم من يتعاطون من داخل هذه الجمعيات مع القضايا النسائية بطريقة

[35] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع برلمانية عن حزب العدالة والتنمية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي يوم 5 ابريل 2018.
[36] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع برلمانية عن حزب العدالة والتنمية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي يوم 5 ابريل 2018.

وبمنظور مختلف يفرض علينا، اليوم اكثر من قبل، الانصات و الانتباه اليه وتحليله و التعاطي معه بعيدا عن الاعتبارات اخرى»[37]. ما يلاحظ اليوم من تجدد في مواقف بعض الفاعلات المدنيات المحسوبات على التيار الإسلامي، كموقف خديجة مفيد، رئيسة مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون والرئيسة السابقة لجمعية الحضن والقيادية بحركة التوحيد والإصلاح، من إلغاء التعصيب في الإرث الذي أثار زوبعة داخل التيار الإسلامي، لا يعتبر حالة فردية حيث تشير التجاذبات إلى وجود انقسام داخل التيار النسائي ذو المرجعية الإسلامية في طرق التعاطي مع الشأن النسائي، خصوصًا في القضايا المهمة كقضية الإرث. إن هذه المواقف تعتبر في نظرنا كملاحظين وملاحظات، مؤشرات على تحولات مهمة داخل المنظمات ذات المرجعية الإسلامية، تفتح الباب أمام تضارب فكري يمكن أن يقود إلى بناء فكر نسائي طالما شكل غيابه عائقًا أمام تطوّر هذه المنظمات: «لا يمكن في نظري الحديث عن وجود حركة نسائية إسلامية بالمفهوم المتعارف عليه لعدم وجود بناء نظري لهذه الحركة. بعكس الحركة النسائية التقدمية التي أُسست على قاعدة نظرية وفكرية عالمية «الفكر النسوي»، فان الجمعيات النسائية الإسلامية لم تؤسس بعد لفكر خاص بها»[38]. إن التوقيع على عريضة إلغاء التعصيب في الإرث يعتبر مؤشرًا على التطور الذي عرفته سير بعض النشطاء والباحثين المهتمين بالشأن النسائي، والمحسوبين على التيار الإسلامي من حيث التغير الموضوعي في المواقع، في علاقته ب «التبدلات» في بعديها الذاتي والموضوعي. ونذكر هنا على سبيل المثال: خديجة مفيد القيادية السابقة في حزب العدالة والتنمية ومريم يافوت الباحثة السوسيولوجية المنتمية سابقًا لجماعة العدل والإحسان والمنخرطة علميًا وأكاديميًا في أبحاث تهمّ ولوج النساء للملكية والإرث ومناصب القرار السياسي[39] وعبد الوهاب الرفيقي العضو السابق للتيار السلفي بالمغرب. فالتغيير، إن لم يكن فكريًا بالنسبة للبعض، يظل على الأقل تحولًا سياسيًا في التعاطي مع الاحداث.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال وجود توجه دولي نحو احتضان حركات «النسوية الإسلامية»، ليس فقط في المغرب لكن وفي جميع دول المنطقة، وفتح قنوات تواصل بينها وبين «الحركات النسوية التقدمية». وذلك للعديد من الاعتبارات، أهمها وصول التيارات الإسلامية في العديد من الدول العربية إلى مناصب القرار والتسيير السياسيين إلى جانب كون هذه الحركات مكون من مكونات الفعل السياسي والمدني داخل المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -يجب التعاطي معه كأي مكون آخر. وعلى سبيل المثال، نذكر مشروع «فضاء الوساطة» الذي أنجزته مؤسسة قرطبة بجنيف، بشراكة مع الوزارة الفدرالية للشؤون الخارجية السويسرية، بهدف «الجمع بين الفاعلين المهتمين بوضعية المرأة في المغرب، أو المناضلين في إطار هذه القضية

[37] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018.
[38] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع برلمانية عن حزب العدالة والتنمية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي يوم 5 ابريل 2018.
[39] أنظر إلى أعمال الباحثة: «نساء الحركة الاسلامية: نحو ربيع نسائي»،
« Le féminisme au Maroc, une conception de la libération des femmes en Islam», « L'égalité en matière d'héritage, Jeunes et savoir commun au Maroc ».

والممثلين لمختلف المرجعيات والخلفيات الموجودة في المجتمع المغربي»، حيث اعتبر المشروع في تعليله أن «كل الأطراف المعنية بقضية المرأة في المغرب متفقة على ضرورة تحسين وضعية هذه الأخيرة. لكن عندما يتعلق الأمر بسؤال الكيف، فإن هذه الأطراف تختلف اختلافًا يصل إلى حد التصارع. وهو ما نعتبره عقبة أمام أي حوار هادئ وبناء حول وضعية المرأة وانشغالاتها اليومية. وبناءًا على هذا الاستنتاج، بلورنا الرؤية التالية لفضاء الوساطة: يجتمع فاعلون ذوو توجهات ومرجعيات مختلفة، بإرادة حقيقية لبحث النقاط التي يمكنهم الالتقاء حولها وبلورة خطاب مشترك يكون هدفه الانتقال إلى مرحلة التطبيق. فهذا الخطاب المشترك سيشكل قاعدة للتعاون الملموس، تسمح بإدماج جميع المشاركين دون أن يضطروا للتخلي عن المرجعيات الخاصة بهم. وسينبني التعاون على أساس الاعتراف ب «الآخر» رغم اختلافه، وعلى فكرة المجتمع الشامل والتعايش البناء التشاركي، كما سيأخذ بعين الاعتبار واقع التنوع داخل المجتمع المغربي. هذا التصور سيساهم في العمل من أجل تحسين وضعية المرأة، وعلى نطاق أوسع، سيساعد على التخفيف من حدة التقاطبات بين الأطراف ذات الخلفيات والمرجعيات المختلفة. من خلال فضاء الوساطة المقترح، نريد لهذا الحوار أن يتم في إطار دينامية خلاقة، حيث سنختبر طريقة جديدة لصياغة خطاب يتوجه نحو مرحلة الممارسة.»[40]. وإن لم يتمكن المشروع في 2016 من جمع الفرقاء كانتماءات جمعية وتنظيمية، إلا أنه نجح في جمعهم كأفراد بمرجعيات مختلفة.

4. المنظمات الشبابية

شكل سياق ما بعد 2011 فرصة لانفتاح الفضاء المغربي على حركات وأفعال جماعية جديدة ولصعود أصوات مدافعة عن حقوق النساء ولكن بخطابات متجددة مخالفة لخطاب الحركة النسائية السائد في المغرب منذ الثمانينات. فبالإضافة إلى صعود المنظمات النسوية الإسلامية، ظهرت حركات شبابية منفتحة وجريئة في تبني خطاب مقاربة النوع «الجندر» يضمن حقوق فئات المثلية الجنسية، الازدواجية الجنسية، المتحولين جنسيًا، الكوير، إلى غير ذلك، مطالبة بالحرية الجنسية وحرية الجسد، وإلى غير ذلك من المطالب التي لا زالت الحركة النسائية «التقليدية» أو «حركة جيل الرائدات» متحفظة في التعبير عنها.

إذا ما عدنا مرة أخرى إلى تعريف الحركات الاجتماعية حسب تشارلز تيلي، نجد أنها «سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم -وباقتدار- كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي؛ وفي هذا الإطار، يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة.» (Tilly, 1994) من خلال هذا التعريف فإننا نعتبر بأن الحركات الشبابية التي ظهرت قبيل أحداث 2011 أو بموازاة معها أو بعدها هي حركات تمثل قاعدة شبابية نسائية كبيرة لم تجد في الحركة النسائية -أو ما أسميناه في هذه الورقة

[40] عن نص الدعوة المؤرخة ب 8 يناير 2016 التي تم ارسالها لمختلف المنظمات النسائية للمشاركة في حوار «فضاء الوساطة « المنظم بين 29 و 31 يناير 2016.

بحركة «جيل الرائدات»- تعبيرًا كافيًا عن تطلعاتها ومطالبها، أو لم تحظ بفرص للبروز من داخلها، فخلقت لنفسها فضاءات جديدة للتعبير، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، «الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية» (2009) أو ما يعرف بحركة «مالي»، «اتحاد النسوانيات الأحرار» (2014) و»مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية» (2015). بعض هذه المنظمات تعتبر نفسها امتدادًا طبيعيًا وجيلًا جديدًا للحركة النسائية القائمة، في حين يجنح البعض الآخر إلى موقف القطيعة كما هو الحال بالنسبة ل»حركة مالي» التي تعتبر أن «الحركة «النسائية التقليدية» أو نسوية الدولة تلعب دورها في التنديد والمناصرة، لكنها تظل نسائية ملساء و ناعمة، تنجرّ أحيانًا، ودون وعي، إلى اللعبة الأبوية أو للاتجاه المحافظ حين تتعاطى مع الدولة التي تمثل «المخزن»[41]»[42].

تأخذ المنظمات النسائية الشابة على سابقتها المكونة للحركة النسائية كونها ظلت خجولة ولم ترفع من سقف مطالبها، كما أنها تعاني من تراجع أشكالها الاحتجاجية بالإضافة إلى البطء في التحرك وفي إصدار رد الفعل في الكثير من المواقف. فبعكس المنظمات النسائية «التقليدية»، تتسم المنظمات الشابة بقدرة واسعة على التعبئة نظرًا لتمكنها من وسائل الاتصال الحديثة وحضورها الدائم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبتجديد أشكالها الاحتجاجية التي تذهب أحيانًا إلى حد العصيان للتعبير عن مواقفها: كارتداء التنانير في رمضان 2015 للتضامن مع فتاتي انزكان[43]، تنظيم «kiss-In» أي وقفة لتبادل القبل أمام البرلمان للتضامن مع مراهقي الناظور[44]، الإفطار العلني في غابة بنسليمان في 2009، أوعروض مسرحية شعبية[45] في الشارع العام لمناقشة ظاهرة العنف والتحرش ضد النساء، وما إلى غير ذلك من الأشكال الاحتجاجية. كما تتسم المنظمات الشابة بسرعة التفاعل مع الأحداث والتنظيم والخروج للاحتجاج كما حدث مرارًا، حيث تخرج المجموعات النسائية الشابة بشكل تلقائي للاحتجاج في الشارع بينما يتأخر رد فعل المنظمات النسائية «التقليدية» والذي «غالبًا ما يكون عبارة عن إصدار بيانات استنكارية إن لم تغب حتى البيانات»[46]. وهو ما تختلف بشأنه الفاعلات في الحركة النسائية «لجيل الرائدات»؛ ففي حين يعتبر بعضها أن «رد الفعل يتم في إطار استراتيجية عمل وترافع الحركة النسائية من أجل انتزاع حقوقها، لأن الخرجات الفردية والمتسرعة أحيانًا تضر بحقوق النساء بدل أن تخدمها»[47]، يظن البعض الاخر أنها «ميزة

[41] يلخص مصطلح «المخزن» في المغرب السلطة السياسية والاقتصادية المهيمنة. تاريخيًا، تدل كلمة «المخزن» على «مكان خاص يستعمل لحفظ المواد الغذائية الناتجة عن الضرائب والإتاوات»، لكنها تطورت في المخيال لتصبح مرادفًا للنخبة الحاكمة المتحكمة في السياسة والاقتصاد (الهلالي، 2011).

[42] المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة مؤسسة للحركة البديلة من أجل الحريات الفردية (Mouvement Alternatif des Libertés Individuelles-MALI) «مالي» يوم 30 مارس 2018.

[43] انظر تقديم الواقعة أعلاه.

[44] تعرف بقبلة الناظور حادثة نشر مراهقين في أكتوبر 2013 صورتهما على فيسبوك وهما يتبادلان القبل، مما أدى إلى اعتقالهما من طرف السلطات. وكرد فعل على اعتقال المراهقين، نظمت حركة «مالي» وقفة احتجاجية أمام البرلمان قام خلالها المحتجون/ات بتبادل القبل وبالهتاف بشعار «عاش الحب».

[45] نذكر في هذا الإطار عروض «المسرح المحكور» أو «المسرح المقهور» كشكل تعبيري وليد حركة 20 فبراير، يعمل على تحرير الفضاء العام وتقريب المسرح من معاناة الشعب وقد عمل مع المنظمات النسائية الشبابية حول ظاهرة العنف في الفضاء العام وعن القهر الذي تعاني منه النساء في الفضاء الأسري. بالإضافة إلى «المسرح الرحال» وفرقة « اكواريوم».

[46] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن «مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية» و»حركة نساء جمعيات الدار البيضاء الكبرى» يوم 7 ابريل 2018.

[47] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة سابقة عن اتحاد العمل النسائي يوم 31 مارس 2018.

تنقص الجمعيات النسائية التي يجب أن تعدل من سرعتها في التفاعل مع الأحداث»[48].

المنظمات المحلية وجمعيات الأحياء

تمثل الجمعيات المحلية وجمعيات الأحياء جزءًا أساسيًا من النسيج المكون للحركة النسائية المغربية, تحظى بدور كبير في نشر الوعي الحقوقي النسائي والتعبئة نظرًا لعامل القرب. ولقد ظلت هذه الجمعيات إلى وقت قريب تلعب دورًا فرعيًا بالمقارنة مع الجمعيات النسائية الكبرى, يقتصر على تنفيذ سياساتها واستراتيجيتها على الصعيد المحلي من جهة, ومن جهة أخرى تخضع لإملاءات المنظمات الدولية الشريكة بخصوص الرفع من التمثيل النسائي داخل مكاتبها المسيرة واشتغالها على مقاربة النوع الاجتماعي[49]. لكن سرعان ما اكتسبت وطورت خبرة مهمة ليس فقط في العمل النسائي عن قرب بل كذلك في مجال الترافع؛ ما جعلها تطمح للخروج من مظلة الجمعيات النسائية الكبرى والعمل من أجل كسب رقعة خاصة, مستغلةً معرفتها الواسعة باحتياجات النساء وتمكنها من العمل الميداني.

نذكر من بين هذه الجمعيات «جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي» التي، وبالرغم من كونها تعمل عمومًا على تحسين وضعية النساء والأطفال وتقوية قدرات الجمعيات, إلا أنها استطاعت أن تصبح من أقوى الجمعيات المساهمة في التمكين السياسي والاقتصادي للنساء في المنطقة ونشر الوعي الحقوقي لديهن, مما جعل منها مكونًا أساسيًا في الحركة النسائية وعضوًا فعالًا داخل أهم شبكاتها كربيع الكرامة والحركة من أجل ديمقراطية المناصفة ومجموعة العمل من أجل ميزانية مستجيبة للنوع.

من ناحية أخرى, نجد جمعيات غير ملتصقة بالحركة النسائية وبشبكاتها لكنها استطاعت خلق نوع آخر من الفعل الجمعوي النسائي وتشكيل حركة نسائية من نوع آخر. نشير هنا إلى «حركة نساء جمعيات الدار البيضاء الكبرى» التي انبثقت عن «شبكة جمعيات أحياء الدار البيضاء الكبرى»[50] وعملت بشكل خاص على تطوير مقاربتها المجالية التي جعلتها تشتغل على مشاريع خلاقة مستمدة من الواقع السوسيو-ثقافي لنساء الأحياء, مما جعلها تؤسس لقاعدة نسائية محلية واسعة وتحظى بمكانة مهمة داخل الحركة النسائية. «بالفعل, إن العديد من الفاعلات العاملات على مقاربة النوع ومناهضة العنف ضد النساء والدفاع عن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية في جمعيات الأحياء تكوّنّ على يد مجموعة من الفاعلات في الجمعيات النسائية الكبرى كالجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة وجمعية جسور وغيرها, إلا أننا طورنا طرق اشتغالنا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد التضامني والتربية الشعبية ولدينا تجارب رائدة في المجال, لكن فرص تقاسمها مع الجيل

[48] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة من الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018.
[49] مثال عن شبكة جمعيات احياء الدار البيضاء الكبرى وخلق مبادرة نسائية «action femme ». انظر إلى بريان ياسمين, النساء, الجمعيات والسياسة في الدار البيضاء, مركز جاك بيرك, 2013.
[50] أنظر إلى نفس المرجع.

السابق قليلة لأنه يرفض أن يتعلم منا اليوم كما سبق وأن تعلمنا نحن منه»

في إطار هذا التنوع الذي فرضه سياق ما بعد 2011، حصل نوع من التدافع أو التسابق حول من له الحق والشرعية في الحديث عن قضايا النساء في المغرب، مما أدى إلى إقصاء العديد من الفاعلين والفاعلات الوطنيين. في حين تشبث البعض بشرعية الحراك الاجتماعي النسائي أينما كان وكيفما كان، وبالرغم من المرجعيات المختلفة، حاول البعض الآخر اختيار أنواع جديدة من العمل والتعبئة والتعبير لتجنب خوض صراعات ليس من شأنها سوى إضعاف الفعل النسائي بصفة عامة. كما لا يمكن أن نغفل دور المنظمات الدولية والتوجه العالمي الذي دفع في اتجاه بروز العديد من الجمعيات الجديدة وتقوية بعضها دون الآخر. «كنا نتمنى لو كان جيل الكبيرات (génération des aînées) منفتحًا أكثر لتقبل تواجدنا بينه كفاعلات يحملن الرغبة في التغيير الجذري لوضعية النساء في المغرب. فنحن نضبط مجموعة من المفاهيم والملفات التي لم يسبق للحركة التقليدية أن عملت عليها أو ليست متمكنة منها بالشكل الكافي، كمناصرة الإجهاض والحقوق الجنسية والإنجابية (حقوق المثليات وثنائيات الجنس والمتحولات جنسيًا). كما إننا نتعامل بشكل أفضل مع أدوات التواصل الجديدة، مما يجعلنا نصل أكثر إلى المجتمع ونخلق النقاش العمومي»[51]

[51] المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة مؤسسة «للحركة البديلة من أجل الحريات الفردية (Mouvement Alternatif des Libertés Individuelles-MALI)» «مالي»» يوم 30 مارس 2018.

الأدوار الجديدة للحركات الاجتماعية المناهضة للعنف والمطالبة بالمساواة في المغرب

خلق سياق ما بعد 2011 فضاءًا مواتيًا لظهور حركات جديدة[52] تضع المساواة ومناهضة العنف في الفضاء العام والخاص وحقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنجابية والجنسية والبيئية في صلب اهتمامها, وتعمل من أجل ضمان وتحصين المكتسبات التي حققتها بفضل الحراك الاجتماعي الواسع عقب الثورات الاجتماعية, بالإضافة للمكتسبات التي تمت مراكمتها في العقود السابقة نتيجة نضالات الحركة النسائية «لجيل الرائدات». أكثر من ذلك, ساهم السياق في تحرير الجرأة التعبيرية ومكّن من فتح ملفات تطلُب التعاطي معها ابتكار أشكال جديدة من العمل, خصوصًا من أجل حشد الدعم والتعبئة وتفعيل أدوات الترافع والدعم والمناصرة. كما جعل المناخ مؤاتيا لخلق شبكات موضوعاتية جديدة, خصوصًا على الصعيد الإقليمي مع دول الربيع في المنطقة.

إذا كان الحراك الشعبي الذي واكب الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسفر عن إدخال تعديلات دستورية مهمة, خصوصًا بالنسبة لوضعية النساء في المغرب, فهو فرض بالتالي إجراء تعديلات جذرية في أهم القوانين المؤسسة للبلاد كالقوانين الانتخابية (القوانين رقم 29-11, 28-11, 27-11), القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقوانين المالية وقانون الوظيفة العمومية وقانون التعيين في المناصب السامية وقانون مناهضة العنف ضد النساء, إلخ. ثم مشروع تعديل جديد لمدونة الأسرة التي لم تعد تستجيب لواقع النساء في المغرب. وقد فتح كل تعديل من هذه التعديلات نقاشًا وطنيًا عموميًا ساهمت فيه جميع القوى الفاعلة من مختلف المرجعيات, وامتد إلى عموم المواطنين والمواطنات الذين أصبحوا أكثر اهتمامًا بالشأن العام بفضل انفتاحهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في دمقرطة (démocratisation) هذا النقاش السياسي, إذ لم يعد حكرًا على فئات السياسيين والمثقفين والنخبة بل أصبح متداولًا في الشارع العام وفي الفضاءات العامة والخاصة, لكن دون أن يتجاوز المواطن مرحلة النقاش للانخراط في الفعل السياسي. أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي فضاءًا يسمح بتناقل الخبر والتعبير عن الذات والآخر والتعبئة والاصطفاف مع أو ضد مسألة معينة, مؤسسةً بذلك لثقافة مضادة وتشاركية تروم إلى اقتراح سياسات بديلة (بنيس, 2018).

[52] هناك مجموعة من الحركات الاجتماعية سبق ظهورها الحراك العربي, لكن العديد من الملاحظين يربطونها بالحراك الاجتماعي ل2011 لبروزها بشكل فعال داخل حركة 20 فبراير. نذكر منها على سبيل المثال «حركة بديلة للحريات الفردية» والمعروفة بشكل كبير في الاوساط المغربية بحركة «مالي» التي تأسست في 2009, وقامت في نفس السنة بتنظيم افطار جماعي فتح نقاشًا كبيرًا حول الفصل 222 من القانون المغربي المتعلق بتجريم الافطار في الفضاء العام أثناء شهر رمضان.

من جهة أخرى، يمكن القول بأن سياق 2011 مكن من تحرير الخطاب والرفض والمعارضة والمقاطعة[53] لدى المواطنات والمواطنين. وساهم الحراك الشعبي الذي عرفته مناطق مختلفة من المغرب (الريف- الجنوب- الجنوب الشرقي)، إلى جانب بعض الأحداث المتفرقة، في تسليط الضوء على معاناة النساء في الهوامش والمناطق الجبلية (الحق في الماء، الحقوق الطبيعية والبيئية للنساء، والعنف المهيكل للدولة تجاه النساء القرويات...)، وفُتِحَت قضايا لم يكن من الممكن فتحها لولا سياق الحراك.

لعبت النساء دورًا كبيرًا خلال الاحتجاجات حيث كنّ حاضرات بشكل دائم وبأعداد كبيرة في الشارع. وتجدر الإشارة إلى أن حضور النساء في الشارع الاحتجاجي قبل مرحلة «الربيع العربي» كانت تتمحور في شكلين أساسيين: من جهة، الوقفات والمسيرات التي تقودها الحركات النسائية والتي تتم في إطار «تعاقدي» (Berriane, 2017). انطلاقًا من كونها تهدف للتعبير عن مطالب مشروعة، وبذلك فهي نادرًا ما تتعرض للتضييق أو القمع باستثناء بعض الأشكال الاحتجاجية لحركة «مالي» والتي تعتبرها الدولة إخلالًا بالحياء العام أو مساسًا بالملك العمومي، و من جهة أخرى، خلال المواجهات التي كانت تعرفها بعض مناطق السكن العشوائي أو دور الصفيح بين الساكنة وقوات الأمن، حيث كانت تخرج النساء كدرع واقي في الصفوف الأمامية لحماية الأزواج و الأبناء من الاعتقال أو التعنيف (Belarbi, 2015).

رغم أنه لا يمكننا إغفال تواجد النساء في احتجاجات الشباب المعطلين والأشخاص في وضعية إعاقة وغيرها، إلا أن حضور النساء في الحركات الاحتجاجية عمومًا أصبح لافتًا بعد 2011 وخصوصًا خلال الحراك كفاعلات أساسيات وقياديات. نذكر على سبيل المثال «سيليا» ابنة الحسيمة التي كانت ضمن أوائل المعتقلين خلال حراك الريف.

الاستراتيجيات المتبعة من طرف الفاعلين والفاعلات

أدى سياق «الربيع العربي» الذي عرف شرارته الاولى من وسائل التواصل الاجتماعي إلى إعادة تفكير الفاعلين والفاعلات العاملين والعاملات على قضايا النوع الاجتماعي والمساواة ومناهضة العنف ضد النساء في الوسائل والأدوات المتبعة من أجل التعبئة وحشد الدعم وتشكيل الشبكات الضاغطة بخصوص قضاياها. بشكل عام، عرفت بعض أنواع الحشد تراجعًا مثل أشكال الاحتجاج النقابي والإضرابات والاعتصامات بفعل قوانين جديدة أكثر تضييقا وتقلص ثقة المواطنين في التمثيل السياسي والنقابي. بالمقابل، ظهرت أشكال جديدة يمكن

[53] تعد حملة المقاطعة التي خاضها المواطنون والمواطنات سنة 2018 تجاه ثلاث منتجات استهلاكية أكبر فعل جماعي معارض للسياسة المتّبعة من طرف الدولة، نجح في خلق الاجماع إلى درجة ارباك الفاعلين السياسيين داخل الحكومة وارغام بعضهم على تقديم استقالته نتيجة فشلهم في ايجاد حلول سياسية. وتلعب النساء دورًا كبيرًا حيث أن المنتوج الاكثر تضررًا هو ماركة من الالبان التي تعد النساء (امهات-ربات بيوت) أكبر مستهلك لها. بعد سنتين من ذلك، قدمت الحكومة من آجل التصويت في البرلمان مشروع القانون 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح و الشبكات المماثلة الذي يقضي الفصل 14 منه بأن» يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 5000 إلى 50000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من قام عمدا عبر استعمال شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بالدعوة إلى مقاطعة المنتوجات و البضائع أو الخدمات أو بالتحريض علانية على ذلك» , نظرا لتزامن تقديم مشروع القانون , فترة الحجر الصحي المفروض لمواجهة انتشار فيروس كوفيد 19 فقد أطلق المواطنات , المواطنون حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق إطلاق وسم # يسقط_قانون_22.20 و # أرفض_22.20 اللذان تصدرا ترند موقع تويتر و عريضة «قانون 22.20 لن يمر» بالإضافة إلى حملة «لا لتكميم الأفواه» على الفيسبوك.

وصفها «بالعفوية» أو «الشعبية» التي انطلقت بشكل جماعي كحملات المقاطعة أو عقب أحداث منفردة أسفرت عن حراك شعبي واسع قاده مواطنون ومواطنات عاديون/ات. أما بخصوص قضايا مناهضة العنف ضد النساء وما يخص الحقوق الإنسانية للنساء بشكل عام، فأهم ما يمكن الوقوف عليه هو تزايد الوعي لدى الجيل الأول من الحركة النسائية أو ما أسميناه في هذه الورقة «بجيل الرائدات» بأهمية تطوير أشكالها وآلياتها التواصلية حتى تتمكن من التعبئة وحشد الدعم حول ملفاتها الترافعية. فأحداث 2011 وما تلتها من حركات اجتماعية أظهرت الدور الكبير الذي تلعبه «الثورة الرقمية» و«الشبكات الاجتماعية» التي ساعدت على «تدويل»[54] مجموعة من الملفات وبالتالي من إحداث ضغط أكبر على صناع القرار. حسب رأي العديد من الفاعلات، تكمن قوة الآليات الحديثة للاتصال والتواصل وشبكات التواصل الاجتماعي في أنها توفر مساحة أكبر لانتشار قضية ما، وتساهم في سرعة الانتشار وفي سرعة رد الفعل والتفاعل مع القضية. وكمثال عن ذلك، نذكر حملة الترافع من أجل الرفع من الكوتا المخصصة للنساء في الانتخابات التشريعية لعام 2011 التي استعملت فيها الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة الرسائل النصية التي تم إرسالها للفرق البرلمانية أثناء جلسة المصادقة، فكانت وسيلة ترافع لحظية في مرحلة لم يكن من الممكن للحركة التواجد خلالها في الزمان والمكان لتحميل أصحاب القرار المسؤولية. نضيف إلى ذلك استعمال «العرائض» كوسيلة للضغط والتي أصبحت تخضع لقاعدة «التدويل»، حيث أن أغلبها يتم عبر موقع «آفاز (Avaaz)» الدولي (مثل عريضة المطالبة بإلغاء الفصل 475 من القانون الجنائي الذي يمكّن بتزويج القاصر من مغتصبها، وعريضة المطالبة بإلغاء التعصيب في الإرث).

من ناحية أخرى، تحاول المنظمات والحركات الشابة الاستفادة من تمكنها من الآليات الحديثة لاستخدمها بدءًا من مرحلة التوعية بقضايا العنف ضد النساء إلى مرحلة التعبئة وحشد الدعم، معتمدةً في ذلك على ما هو مرئي وصادم ومثير للجدل. في هذا الإطار، تعتبر حملة «النافورات الحمراء» التي قامت بها «الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية- مالي» ليلة 24 إلى 25 نوفمبر 2017 كنوع من الاحتجاج على نظام العنف الذكوري الذي تعاني منه الفتيات والنساء في المغرب أكبر حملة مثيرة للجدل والأكثر نجاحًا في الوقت نفسه. فبقدر ما أثارت استياء السلطات والمواطنين بشأن تلويث مياه النافورة، بقدر ما مكنت من فتح التساءل والنقاش حول موضوع الإجهاض السري. قبلها بزمن وبالضبط في 2013، قدّم مسرح «اكواريوم» مسرحية «ديالي»[55] التي لم تلقَ الترحيب في طريقتها لمناقشة المعاناة الجسدية والجنسية للنساء المغربيات، بالرغم من أن المسرحية لم تنضج وتكتمل إلا بعد إقامة فنية دامت أكثر من 7 أشهر، قامت فيها المؤلفة والمخرجة بجمع مادتها الفنية انطلاقًا من مقابلات شخصية ومجموعات بؤرية نُظِّمت مع 200 امرأة من جميع

[54] يعرف مؤلفوا كتاب «الحركات الاجتماعية» «التدويل» أو «العلاقات العابرة للقوميات» على أنها «الصلات والائتلافات والتفاعلات الجارية عبر الحدود الدولية بعيدًا عن سيطرة الهيئات المركزية الحكومية المعنية بالسياسة الخارجية» (ص169 سبق تقديم المرجع أعلاه).

[55] كلمة «ديالي» مأخوذة من الدارجة المغربية وتعني «ملكي».

الفئات المجتمعية. لكنها شكلت صدمة للمتلقي لاعتمادها على مجموعة من الكلمات أو المرادفات التي تعبر عن العضو التناسلي للمرأة والتي تستخدمها النساء يوميًا لكنها تظل من التابوهات كما هو الشأن بالنسبة لجسد المرأة. ذلك بالإضافة إلى الحملة المرئية التي نظمتها «حركة مالي» في شهر فبراير 2018 للاحتجاج عبر منصة فيسبوك على خروج قانون مناهضة العنف ضد النساء (القانون 13-103) دون أن يجرم الاغتصاب الزوجي وحملة «مبادرة من أجل المساواة» الي تم خلالها إطلاق أسماء نسائية مغربية على أهم شوارع مدينة الرباط في مارس 2019. تجدر الإشارة بأن كل الحملات التي تم تنظيمها من طرف الجمعيات النسائية باختلاف مرجعياتها وطرق اشتغالها نجحت في خلق نقاش مجتمعي بين المثقفين والسياسيين وعموم المواطنين حول العديد من القضايا مثل الإجهاض والإرث والحريات الفردية ووصول النساء لمناصب القرار السياسي أو ولوجهن لوظائف كانت حكرًا على الرجال، وهو ما يشكل في حد ذاته انتصارًا لها بغض النظر عن مؤيديها ومناصريها.

يمكن الاستخلاص مما سبق بأن الحركات الاجتماعية عمومًا والحركات النسائية بشكل خاص تعد مثالًا حيًا على التغيرات المجتمعية العميقة التي عرفها المغرب في العشرية الأخيرة، خصوصًا إبان الثورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. اليوم، وكما قدمنا خلال هذه الورقة، لا يمكننا الحديث عن حركة نسائية واحدة ووحيدة في المغرب لأن «بانوراما» الأفعال الجماعية تميل أكثر إلى تشكيل فسيفساء من الفاعلات والفاعلين. تختلف المرجعيات والرسائل وطرق ووسائل الاشتغال ويمكن أن تتداخل أو تصطدم أحيانًا، لكنها تحتج وتطالب بمساحة لها في المشهد العام. ورغم أنها لم تستطع لحد الآن العمل سويًا على القضايا التي تتفق عليها مبدئيًا بسبب خلافاتها الأيديولوجية والمرجعية، إلا أن عملها بشكل فردي في إطار شبكات موضوعاتية وطنية وإقليمية يتقاطع في العديد من الملفات التي تهم قضايا النساء ومناهضة العنف ضدهن.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

بنيس سعيد, «من «الحكرة» والتهميش إلى «قلة الحيلة» والتبئيس الاجتماعي»، صحيفة هسبرس الالكترونية ل 7 يناير 2018

بنيس سعيد, «في علاقة المقاطعة بالفعل الموسساتي...من التجاهل إلى التفاعل»، جريدة هسبرس الالكترونية, 27 يونيو 2018

بن شقرون سهام (إش), «ميراث النساء, دراسة متعددة الاختصاصات حول الإرث في المغرب»، مؤلف جماعي

بيشو. س, فيلول.أ و ماتيو.ل, «قاموس الحركات الاحتجاجية»، ترجمة عمر الشافعي, مراجعة دينا الخواجة, مبادرة الاصلاح العربي,2017

العطري عبد الرحيم, «سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية»، مجلة إضافات, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 13, 2011

يافوت مريم, «نساء الحركة الإسلامية: نحو ربيع نسائي»، أوراق العالم العربي في حالة انتقالية, 2015, مؤسسة قرطبة, جنيف

محمد الهلالي, «مفهوم المخزن السياسي والاقتصادي»، الحوار المتمدن, 2011

مراجع باللغات الاجنبية

Association Démocratique des Femmes du Maroc, L'égalité entre les hommes et les femmes : les espoirs avortés, 2004

Barkaoui. Aicha., Bouasria. Leila., 2013, Les paradoxes de l'indigène. La voix d'une femme est une révolution, Revue Des femmes philosophes, N°2-3

Belarbi, Wafae. « Les mobilisations sociales dans les territoires périphériques de Casablanca pendant les années 1990 ». L'Année du Maghreb, (12), 2015, 137-153.

Bennani-Chraïbi. Mounia., Jeghllaly. Mohamed., « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 Féfrier à Casablanca », Revue française de science politique, 2012/5, Vol. 62

Berriane, Yasmine. Femmes, associations et politique à Casablanca. Centre Jacques-Berque, 2013.

Yasmine Berriane, « Développement et contremouvements. Réflexions à partir des conflits nés de la marchandisation des terres collectives au Maroc », International Development Policy | Revue internationale de politique de développement [Online], 8 | 2017, Online since 08 September 2017, connection on 07 October 2018. URL : http://journals.openedition.org/poldev/2454 ; DOI : 10.4000/poldev.2454

El Bouhsini. Latifa., « Une lutte pour l'égalité racontée par les féministes marocaines », Rives Méditerranée. 2016

El Hachimi. Mohamed., From democratic transition to democracy learning. Toward a paradigmatic turn in democratization studies, Konrad-Adenauer-Stiftung, 2018

Eltahawy. Mona., « Why Do They Hate Us ? », Foreign Policy, 23 avril 2012

"Fadae, Free access and divercity for all and everyone", Manifeste sur l'espace public au Maroc (2011-2016), janvier 2017

Henneron. Liane., "Etre jeune feminist aujourd'hui: les rapports de generation dans le mouvement féministe contemporain », L'homme et la société, n°168, 2006/4, L'Harmattan

Mahfoudh, Dorra,, « Le Collectif Maghreb-Egalité 95 : pour un mouvementféministe maghrébin » , Nouvelles Questions Féministes, 2014/2 (Vol. 33), p:132-135

OFFEN. Karen., « Eruptions and Flows – Thoughs on writting a comparative History of Europeans Feminisms, 1750-1950 », in Solvi SOGNER and Gro HAGEMANN (eds.), Women's Politics and Women in Politics, Oslo, J.W. Cappelens Forlag, 2000

Tilly. Charles., "Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances," Berkeley Journal of Sociology 38 (1994): 1-30

Yafout. Merieme., « Le feminism islamique au Maroc : une conception de la libération des femmes en Islam », 2013

Yafout, Merieme., « L'égalité en matière d'héritage, Jeunes et savoir commun au Maroc », L'année du Maghreb, n°13, 2015/II, 129-143

انتفاضة الهوامش:
التعبئة من أجل الحق في الموارد والخدمات العامة في المغرب

الدكتورة صوريا الكحلاوي

باحثة بوست دوك، مينارج، جا معة غانت.

هذه الورقة ترجمة من اللغة الفرنسية

عرض السياق: الحق في الموارد والخدمات العامة كهدف رئيسي في **عمليات التعبئة ما بعد ٢٠١١**

منذ 2011، يعيش المغرب اضطرابات سياسية كبيرة؛ من حركة 20 فبراير إلى حراك الريف في 2017، انفجرت العديد من عمليات التعبئة في جميع أنحاء البلاد. لكلٍّ من هذه العمليات خصوصيتها، سواء فيما يتعلق بشكل مطالبها أو في السياقات التي أدت إليها. إلاّ أنّ كل هذه العمليات المشتتة تبدو مثيرة للإهتمام إذ تطرح أسئلة عبر تحليل محدد ألا وهو انتفاضة الهوامش، وهو ما يطرح توترًا بين سياسة مشاريع التنمية والمطالبة بالحق في الموارد والخدمات العامة للمجتمعات المحلية.

تكتسي مسألة تجدد تعبئة المجتمعات المهمشة المرتبطة بالقضايا البيئية أهمية خاصة لأن المغرب على مدى السنوات العشر الماضية وضع نفسه كزعيم إفريقي في مسألة الانتقال البيئي. في استمرار سياسات التنمية القديمة، يتحقق هذا التحول من خلال تنفيذ سياسة مشاريع التنمية الكبيرة (Bogaert 2018). على سبيل المثال، في فبراير 2016، أطلق الملك محمد السادس المرحلة الأولى من مشروع الطاقة الشمسية الأكبر في العالم، وهو مشروع نور (Cantoni and Rignall, 2019). لكن على الرغم من الطموح السياسي لهذه المشاريع، فإن المغرب لا يزال يعاني من تباينات شديدة في الثروة وعدم المساواة في التنمية بين المناطق (انظر إلى تقرير اوكسفام Oxfam 2019 وخريطة النوع الاجتماعي العالمية Global Gender map)، وهذا على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف المغرب في الماضي، تحديدًا مع إطلاق برامج واسعة مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (Initiative nationale pour le developpement humain INDH)، أو كذلك برنامج مدن بلا صفيح (Villes sans bidonvilles VSB) (Berriane 2010, Bogaert 2011). بالتالي، لا يمكن التغاضي عن تطبيق استراتيجية المشاريع الكبرى، إذ ساهم في انخفاض رسمي في معدلات الفقر (من 15.3% في 2011 إلى 4.8% في 2014)، فقد أدى في المقابل إلى خلق مراكز قوى للتنمية لا تستفيد منها التنمية المحلية؛ وهو ما ساهم أحيانًا في تكريس عدم التوازن بين المناطق على المستوى القومي. فالطاقة الشمسية، مثلًا، تمثل موردًا جديدًا يدخل في صراع مع مصالح المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ولد مشروع نور العديد من الصراعات على الموارد الإضافية (تحديدًا تلك المرتبطة بالتوفر على المياه) بين كل من السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية (Bergh and Rosi Doria 2015). بالتالي، فإنه إذا كانت مشاريع التنمية لا تسمح بتطوير استراتيجية تنموية على المستوى الوطني مما يضع المناطق المهمشة في وضعٍ مساوٍ مع العاصمة، فهي أيضًا خالقة للصراعات بين المجتمعات المحلية والدولة (Ayeb et Bush 2014, Bogaert 2015). تحقيقًا لهذه الغاية، منذ 2016، فإن انتشار الحركات الاجتماعية الكبرى مثل حراك الريف وجرادة وأيضًا زكورة التي تطالب بمزيد من العدالة الاجتماعية والحق في التمكن من الموارد، يضع سياسة التنمية

في أزمة ويظهر التناقضات في سياسة المشاريع الكبرى. أدى الاستغلال المائي والإفراط في استغلال موارد التعدين والصيد البحرى وكذلك التوتر حول الأراضي الناتج جزئيًا عن حركة التمدن المتسارعة في المغرب إلى عمليات التعبئة الاجتماعية والتي تضع الدولة في صراع مع السكان المهمشين. لهذا، فإن مسألة عدالة توزيع الموارد اليوم تمثل قضية رئيسية لاستقرار المغرب.

في هذا التقرير، نأمل في طرح الفرضية التالية: من خلال زعزعة استقرار القوى القائمة، إن الحركات الاحتجاجية الكبرى لعام 2011 قد فتحت رؤى مطلبية جديدة للجماعات المهمشة، وهو ما كان له أثر على تطرف علاقات القوى بين الدولة والسكان المهمشين. انطلاقًا من طيفٍ واسع من صراعات سكان الأحياء غير الرسمية على الحق في الاستفادة من الخدمات العامة (المياه والكهرباء بالأساس) في المناطق الحضرية، حتى الصراعات على الحق في الأرض والتمكن من الموارد في المناطق الريفية، فإننا نسعى إذًا لإظهار كيف أن أشكال مطالب التعبئة تلك، على الرغم من اختلافها في السياق، تأتي لتحتج وفقًا لأسلوبها -كل منها بأسلوبه- حول طرق امتلاك وإدارة الأراضي من قبل الدولة. والسؤال الذي تطرحه أشكال هذه التعبئة تأتي، برأينا، من مطلب أساسي: باسم أي مبدأ لا تفيد السياسة الإنمائية التي تنفذها الدولة - وخاصة من خلال تنفيذ المشاريع الكبرى - المجتمعات المحلية المحرومة؟

الفكرة الرئيسية التي يتم الدفاع عنها من خلال هذا التقرير تهدف بالتالي إلى إثبات كيف أن فترة «ما بعد 2011» تتميز، خلافًا للأفكار المسبقة، بتراجع ديمقراطي في أساليب إدارة الدولة للمسائل الاجتماعية، وليس بتسارع في «التحول الديمقراطي» والاجتماعي الذي من المفترض أن يكون مطبقًا من قبل الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش (Catusse 2011).

بهذا المعنى، نود هنا الموازنة دائمًا بين دينامية الاحتجاج بعد 2011 التي أطلقتها المجتمعات المهمشة واستئناف الإدارة الأمنية لقمع التعبئة الاجتماعية الذي تجسده بشكل خاص موجة الاعتقالات في عام 2017 ضد متظاهري حراك الريف. ويسعى هذا التقرير بالتالي إلى تحقيق ثلاث أهداف: أولًا، توضيح كيف أن مسألة الحق في الموارد تشكل، إلى حد كبير، احتجاجات الهوامش (سواء كانت حضرية أم ريفية). ثانيًا، التركيز على إظهار كيف أن أكثر النضالات تفصيلًا تبدأ وتشكل، بشكل مباشر تمامًا، عملية نضوج عندما تنفجر الحركات الاجتماعية الكبرى، وغالبًا ما يتم وصفها خطأً بأنها «مفاجئة». وثالثًا وأخيرًا يسعى هذا العمل إلى عرض أدوات للتحليل، رغم أنها بلا شك لا تزال غير مكتملة، للعملية التي أحدثت الأزمة السياسية والاجتماعية التي هزت المغرب منذ ثورات 2011 - أعقبها اندلاع حراك الريف في عام 2017.

عمليات تعبئة الهوامش الحضرية: عندما يتقاطع الحق في المدينة مع الحق في الموارد

يبدو من الضروري بالنسبة لنا منذ البداية أن نلاحظ أن النضالات المبعثرة مثل النضال ضد مصادرة وخصخصة الموارد وأيضًا النضالات من أجل الحق في التوطين (البناء الذاتي والتجارة المتجوّلة) لا تشكل، لاستخدام مصطلحات محمد مهدي، «ظاهرة عابرة» في المغرب (Mahdi 2018). هكذا، كما هو ملاحظ، فإن مسألة الاستيلاء على الأراضي، بما في ذلك خصخصةالموارد السّطحية والجوفية تشكل ظاهرة عالمية، وتعد سببًا للعديد من المقاومات المحلية من جانب القبائل المتأثرة بعملية نزع الملكية. في هذا التقرير، واستنادًا إلى الفكر المكاني الذي طوره Frantz Fanon (Kipfer 2019)، فإننا ندافع عن فكرة آليات نزع الملكية، والتي يعتبر ضحاياها من سكان القرى، يجب أن يتم ربطها بالنضالات التي تحدث في المجال الحضري حول حقوق ملكية المجال. في الواقع، فإن ظاهرة الانفجار الحضري في المغرب لا يمكن فصلها عن عملية تفكيك عالم الفلاحين الذي ولّد نزوحًا قويًا لسكان الريف إلى المدن. إلا أن تطور القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري مرتبط عامةً بتوطين هؤلاء السكان الجدد الذين، فور وصولهم إلى المدينة، يجب عليهم مواجهة عجز الوظائف والسكن «الحديث» المخصص للأكثر فقرًا. لمواجهة هذا العجز، فإن هؤلاء السكان مجبرين على تدبر معيشتهم بأقل الإمكانيات، ويجدون أنفسهم فعلًا مجبرين على فرض مجال مستقل.

1. الأحياء غير الرسمية ومطلب الحق في المياه والكهرباء في وضعية عدم الاستقرار السياسي

أثناء «الربيع العربي» في 2011، تميز المغرب «بانتقال سلمي». كنموذج انتقالي قائم، أظهر المغرب للهيئات الدولية قدرته على «إدارة الأزمة» من خلال دمقرطة البلاد من الأعلى متمثل في تعديل دستوري، وأول انتخابات حرة أتت بحزب المعارضة الرئيسي -حزب العدالة والتنمية (PJD)- إلى سدة الحكم. مع ذلك، فخلف هذه الواجهة المصطنعة «ديمقراطيًا»، تختبئ ظاهرة ظلت غير مرئية في عيون المراقبين، على الرغم من أنها غيرت المشهد الحضري بعمق: انفجار ما بعد 2011 لكل ما هو «عشوائي»، أي لكل الأشكال الحضرية غير الرسمية (البناء غير القانوني والباعة المتجولين ...). في الواقع، إذا كانت ممارسة البناء غير الرسمي تنطوي دائمًا، بسبب طبيعتها غير القانونية، على فعل قوة، فهي ظاهرة منظمة تستجيب لسلسلة من القواعد وتؤدي إلى مفاوضات مع السلطات التي يتم الطعن فيها. في هذا الاتجاه، فإن ممارسة البناء غير الرسمي تترجم دائمًا وضع علاقة القوة بين الشارع والسلطة السياسية والمؤسساتية (Bayat 2009). من خلال المثال المستوحى من دراسة إثنوغرافية طويلة المدى في حي مبني ذاتيًا (2012-2013)، نرى كيف حولت إعادة التشكيلات السياسية ل 2011 أشكال العمل السياسي في الهوامش الحضرية. على وجه التحديد، سوف نركز تحليلنا على الأسلوب

الـذي خلفـت مـن خلالـه تلـك الترتيبـات الجديـدة ديناميـة أهليـة جديـدة فـي حـي مبنـي ذاتيًـا، للمطالبـة بالحـق فـي الميـاه وفـي الكهربـاء.

فـي بدايـة 2012، ظهـرت إشـاعة مفادهـا أن «البنـي تطلـق «، بمعنـي أن البنـاء صار حـرًا. هـذه الإشـاعة - والتـي أطلقـت صبـاح فـوز ال PJD فـي الانتخابـات التشـريعية، أعلنـت أنـه لـم يعـد هنـاك حاجـة للحصـول علـى إذن مـن أجـل البنـاء أو حتـى لتقسـيم أرض. فـي غضـون بضعـة أشـهر، شـهد المغـرب انتشـارًا ضخمًـا «للبنـاء العشـوائي» بحيث تـم بنـاء أحيـاء بأكملهـا علـى مشـارف جميـع المـدن المغربيـة علـى أراض غيـر قابلـة للبنـاء، دون احتـرام التصاميـم الحضريـة. هـذه الظاهـرة، التـي سـمحت بهـا السـلطات العامـة فـي البدايـة، سـرعان مـا أدت إلـى نزاعـات بيـن سـكان هـذه المناطـق والسـلطات العامـة، عندمـا أرادت هـذه الأخيـرة التدخـل لوقـف الإنشـاءات. فـي أعقـاب هـذه الحـوادث، تـم بنـاء هـذه المناطـق «بالقـوة»، كمـا يتضـح مـن اسـم منطقـة تقـع علـى مشـارف أكاديـر والتـي أطلـق عليهـا السـكان اسـم «درب بـزّز» التـي تعنـي حرفيًـا «الحـي المبنـي بالقـوة» - فـي أعقـاب المصادمـات بينهـم وبيـن الشـرطة. لفهـم وتوضيـح مـدى تعقيـد هـذه الظاهـرة، يسـتند هـذا العمـل إلـى بيانـات مسـتقاة مـن مسـح إثنوغرافـي فـي تجمـع صغيـر، بئـر جديـد، يوجـد علـى بعـد 50 كـم جنـوب الـدار البيضـاء.

يقـع هـذا التجمـع فـي منطقـة ريفيـة، يغلـب عليهـا الطابـع الزراعـي، حيـث لا يوجـد سـوى القليـل مـن الصناعـة. علـى الرغـم مـن ذلـك، فـي السـنوات الماضيـة، وبفعـل توسـع الـدار البيضـاء، مالـت بئـر جديـد إلـى التطـور وأصبحـت ضاحيـة للمدينـة الكبيـرة. نتيجـة لذلـك، تـم وضـع تصميـم حضـري، بمـا فـي ذلـك إطـلاق مشـاريع للإسـكان الاجتماعـي. فـي خضـم سياسـة إعـادة الهيكلـة الحضريـة، حاولـت المدينـة بالتالـي ترشـيد سياسـة الإسـكان لوضـع حـد للمنشـآت الفوضويـة. يقـع الحـي محـل الدراسـة علـى مرتفعـات المدينـة. وهـو حـي قديـم اسـمه دوار لوطـا، لطالمـا كان مكونًـا مـن مسـاكن سـرية غيـر معلنـة، عـاش فيـه بعـض السـكان، الذيـن هـم فـي الغالـب مـن المناطـق الريفيـة المحيطـة منـذ أكثـر مـن عشـر سـنوات ونجحـوا فـي إدخـال الكهربـاء فـي 2007. قبـل تطـور البنـاء غيـر القانونـي «بالقـوة» فـي ينايـر 2012، لـم يكـن بهـذا الحـي سـوى مئـة مسـكن. وخـلال السـنوات الثـلاث السـابقة، لـم يشـهد الحـي أي عمليـة بنـاء، حيـث كانـت قـوات الأمـن تقـوم بتدميـر فـوري لأيـة منشـأة جديـدة. فـي 2012، تضاعـف عـدد البيـوت عشـر مـرات. هـذا التوسـع فـي الحـي غيـر تركيبتـه الاجتماعيـة. فعـلًا، قـدم هـؤلاء السـكان الجـدد مـن كل أنحـاء المغـرب. فهـم عامّـةً صنفـان: إمّـا أشـخاص فـي وضعيـة بطالـة ولا سـكن لهـم قدمـوا إلـى هـذا الحـي لتأميـن سـكن رخيـص، فـي انتظـار «أعمـال بسـيطة»، وإمـا أشـخاص يعملـون فـي الـدار البيضـاء أوالربـاط أو الجديـدة (المـدن الكبيـرة فـي المناطـق المحيطـة)، ولا يسـتطيعون الحصـول علـى مسـكن بمـكان عملهـم بسـبب ارتفـاع أسـعار الإيجـارات. قـاد هـذا الزخـم الجماعـي عـددًا كبيـرًا مـن الأفـراد للمشـاركة فـي عمليـة بنـاء مسـاكن كبيـرة وأعـاد تشـكيل العلاقـات بيـن سـكان الأحيـاء غيـر الرسـمية والسـلطة السياسـية القائمـة بشـكل غيـر متوقـع. وبالاسـتناد علـى القـوة الشـائعة، فـإن السـكان يثيـرون الآن «حقًـا» لتبريـر مسـتوطناتهم والطابـع غيـر الشـرعي لاحتلالهـم إياهـا. وعلـى أسـاس هـذا «الحـق»، بـدأ سـكان دوار لوطـا بعـد بضعـة أشـهر مـن اسـتقرارهم بالمطالبـة بتوصيـل الميـاه والكهربـاء إلـى الحـي.

في هذه المرحلة، من المهم التذكير بأن المستوطنات الثلاثة غير الرسمية الأخرى المشكلة لمدينة بير جديد، ودوار لوطا هي الأكثر تهميشًا. في الواقع، إن هذا الدوار، الواقع على أطراف المدينة، لا يستفيد من التدبير الحضري لأنه لا يزال مرتبطًا إداريًا بالمجتمع الريفي المجاور. باختصار، سواء في المدينة أو في الريف، يضع هذا الوضع سكان دوار لوطا في هيكلة اجتماعية لا تسهل العمل الجماعي. في الواقع، عدم ارتباط سكان لوطا بالجماعة الحضرية لا يمكنهم من تسجيل مطالبهم في إطار سياسات التنمية الحضرية. كما أن هذا لا يمكنهم من استغلال تعدد الفاعلين المتواجدين بالمدينة للزيادة في حظوظ تحقيق مطالبهم. هذا بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة للإدارة الريفية. فهي تعمل بشكل رئيسي على أساس شبكة التضامن الواسعة بين المسؤولين المنتخبين وسكان الأحياء الذين تربطهم روابط عائلية إلى حد ما. إذ أن السكان الأوائل لدوار لوطا، رغم أنهم أصلًا من المناطق الريفية المجاورة، فإنهم لا ينتمون بالضرورة إلى الدوائر العائلية المحلية. فغالبًا، ما يكون لهؤلاء السكان مسار حياة «طبيعي»، بمعنى أن الوصول إلى هذا الحي هو نتيجة لعملية إقصاء من الريف كمنطقة أصلية. باختصار، السكان «القدامى» لا يستفيدون من الإطار التضامني الذي يؤسس للتنظيم الاجتماعي بالوسط الريفي. يجب الإشارة هنا أنه بصفة عامة في المغرب لا يحصل الترابط الاجتماعي في مناطق التقاء الوسطين الحضري والرّيفي، وذلك بسبب اعتماد السلطة القائمة على الوسطاء بين الأشخاص، أكثر من اعتمادها على المعرفة الميدانية وعلى تطبيق الإجراءات الإدارية التي تسمح المطالبة بالحقوق الأولية (الارتباط بالماء والكهرباء). مع ذلك، مع إعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي ما بعد 2011، يتغير الوضع إذ أصبح من الممكن ظهور مطالب قانونية في صيغة مدنية، بما في ذلك التنظيم الجمعوي الناشئ في الحي. من الناحية الاجتماعية، يجب ملاحظة أهمية قدوم أعداد كبيرة من السكان الجدد بعد سنة 2011 بالنسبة لإنشاء جمعية في الحي. بالفعل حصل تجزء للتجانس الاجتماعي لحي لوطا في 2012. وبالتالي فإنّ العلاقات بين السكان ومختلف السلطات المحلية اضطربت نتيجة قدوم السكان الجدد بالإضافة إلى فقدان سيطرة السلطات المحلية على هذا الحي طيلة سنة 2012.

إذًا، في هذا السياق الخاص المتعلق بإعادة التشكيل الاجتماعي وإعادة الهيكلة السياسية على المستوى المحلي، ظهرت فكرة إنشاء جمعية الحي التي ستعمل على صياغة وتقديم جميع المطالب المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية في الحي. وكانت المطالب الرئيسية للسكان كالتالي: توصيل الكهرباء للمساكن التي بنيت في 2012، توصيل المياه العذبة للحي، تركيب حاويات لتدبير النفايات، وتنظيم الأنشطة الثقافية (دروس خصوصية للأطفال ودورات محو أمية للكبار). إلا أن إنشاء مكتب للجمعية لم يكن بالأمر الهين. بنهاية أحد أيام شهر ديسمبر 2012، ناقش سعيد، المقيم في الدوار منذ عشر سنوات، مع جيرانه إمكانيات تشكيل جمعية. فكر سعيد في القيام بجولة في الحي بحثًا عن الأعضاء. سار في الشارع بخطوات حازمة، يطرق كل باب صارخًا: «هل تنضم إلينا لإنشاء جمعية من أجل طلب الماء؟».

كان الجيران يذهلون، لكنهم يهزون رؤوسهم ويوافقون على الالتحاق. في أقل من ربع ساعة كل سكان الأزقة الثلاثة المعنية في أعلى الزقاق الأول. يجب التنبيه هنا، في هذه الفترة، لم يكن سكان الحي الجدد قد اندمجوا بعد. ومع ذلك، ونظرًا لأن العديد منهم أتو من المدينة حيث تلقوا قدرًا أكثر من التعليم، يتمّ تعيين أحد السكان الجدد وهو في الثلاثينات من عمره، يقوم بإصلاح الحواسيب، كعضو في المكتب. تحدث الرجال بحماس. وقد أعطوا الانطباع بأنهم مصممون على ألا يوقفهم أي شيء. لكن هذا الانطباع لم يدم طويلًا. فبعد لحظات قليلة، تدخل الشيخ، بعد إخباره بتنظيم اجتماع في الحي، مطالبًا بتبرير التجمع. بعد بضع مشاجرات، تفرق السكان بنفس السرعة التي تجمعوا بها.

بعد بضعة أيام، تم تعيين أول مكتب، ولكن تم حلّه بنفس السرعة بسبب الخلاف الداخلي حول نوع الاستراتيجية التي يجب وضعها في ملف إعلان الجمعية لكي تحظى بالقبول من طرف القائد. هنا كذلك، لم يتمكن السكان القدامى، الذين لم يعتادوا على هذا النوع من التفاوض، من تعديل أساليبهم في القيام بالأشياء لتقديم نموذج من مطالبهم في إطار موحد، كإطار العمل النقابي. وفي مايو 2013، قرر بعض السكان الجدد إعادة إنشاء جمعية الحي. هذه المرة، لم تتم دعوة السكان القدامى إلى المناقشات، خاصة وأنهم غير معنيين بالمطالب ذاتها. في الواقع، كان السكان الجدد يطالبون أولًا بتوصيل الكهرباء إلى منازلهم. غير أنه، وكما يحصل غالبًا في المغرب، رفض القائد منح المكتب الجديد صفة الجمعية. وكان سبب الرفض هو أن الرئيس الجديد لا يحمل بطاقة هوية سارية.

يجب القول هنا أنه، في عام 2013، ونتيجة تعزيز النظام الأمني في المغرب حصل تضييق فيما يتعلق بإمكانيات العمل في إطار العمل الجمعوي، خاصة بالنسبة للسكان في القطاع غير المهيكل. في دوار لوطا، لم تبق هناك أيّ إمكانية لبنيات جديدة. وبالتالي، فإذا استعادت الدولة السيطرة، فإنها تفعل ذلك بأشكال أخرى غير تلك التي كانت قبل عام 2011. فالتحول الديمقراطي خلال عقد 2000الذي كان مصحوبًا بتخفيف في مكافحة السكن غير القانوني وغير الصحّي قد تم التخلي عنه. علاوةً على ذلك، لم تعد السلطات تتحدث عن المشاورات مع السكان أو عن الحق في الخدمات الأساسية. على العكس من ذلك فقد تم تعميم النشرات الداخلية بين البلديات. فقد تلقى «عمدة» بئر جديد أمرًا بعدم البدء في الإجراءات الهادفة إلى تحسين وضع أحياء البناء الذاتي. أي أن عمليات التجديد مستحيلة. فترك الناس في ظروف عيش بائسة، هي وسيلة جيدة لإثناء قادمين جدد عن الإستقرار. أما حقوق الإنسان فيحتفظ بها لخطب المهرجانات، لأنه عمليًا منذ 2013، لا يمكن لسكان أحياء السكن الذاتي تسجيل أنفسهم في الجماعات التابعة لها. أما استحالة الحصول على شهادات إدارية فتترتب عنها عدة مشاكل. فالأطفال المنتمين للأسر القادمة من مناطق أخرى يصعب عليهم إجراء امتحانات الباكالوريا في المدرسة الثانوية الموجودة بالمدينة. وهكذا فعلى السكان التذلل واللجوء إلى الرشوة للحصول على شهادة الإقامة، والتي يتم رفضها دائمًا. أما الأطفال المزدادين في الحيّ فلا يسمح بتسجيلهم في سجل الجماعة وبالتالي يضطر الآباء إلى التوجه إلى أسر أخرى طلبًا للحصول على شهادة سكن لتسجيل أبناءهم في الحالة المدنية. وفي الأخير، لم تعد مدرسة

بئر الجديد تقبل أطفالًا من دوار لوطا، حيث أنهم مجبرون على الانتساب إلى مدرسة الحي. وهي مدرسة مكونة من قاعتين، ولم تعد كافية في وقت انفجر عدد سكان الحي فيه. وبالتالي فإن الآباء يهربون هذه المدرسة آملين في تأمين مستقبل أفضل لأطفالهم بتسجيلهم في مدارس المدينة. وبالطبع لا تعيد السلطات النظر في المساكن غير القانونية، إذ فهمت ما هي الحدود التي يجب ألا تتجاوزها. لكنها تستمر في الضغط على أعصاب السكان من أجل تفرقتهم وإضعافهم ورفض أبسط الحقوق لسكن غير محصن.

في هذا السياق، حفرت «الجمعية» مكانها. كأي بيت من البيوت، وُلِدَت ليلًا ودُمِّرَت وبُعِثَت من رفاتها وتُرِكَت، ثم عادت للحياة مرة أخرى. إن مسار السكان من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية أنذر ببداية عملية مطلبية لا تنطفئ. الدولة، عبر قوتها، توقع على هشاشتها؛ والسكان يجتمعون مثل الجيل الجديد الصاعد في الانتفاضات الشعبية للعام 2011 [1].

2. عمليات الحشد ضد خصخصة الأراضي القبلية في المحيط المدني: التفرقة ضد المرأة والحد من قاعدة المستفيدين

إن هزّة 2011، كما رأينا، قد أدت إلى أشكال جديدة لإعادة امتلاك المجال العام، بدءًا من البناء الذاتي وإلى التجارة المتجولة. وبالتالي، في المغرب، كان الشارع محتكرًا من المواطنين على مدار عامين متتاليين (2011-2012)، على حساب الدولة وتنظيمها. إلا أنه ابتداءًا من عام 2013، شرعت الدولة -مستندة على استقرار مؤسساتها- في إعادة امتلاك المجال العام. من خلال -كما سبق أن رأينا- منع أي بناء ذاتي ووضع آلية لاستبعاد الأحياء المبنية ذاتيًا في الفترة ما بعد 2012. في هذه العملية، شرعت الدولة، بعد فوزها في علاقة القوة مع «الشارع»، في إعادة أنشطتها «العادية» واستعادت دورها كفاعل مسهل للاستثمار الخاص.

وبالتالي اتسمت سنة 2014 بالعودة إلى إطلاق المشاريع الحضرية الكبرى. فعلًا تمّ إيقاف عدة مشاريع، خاصة تلك التي تركز على محور العاصمة الرباط-الدار البيضاء، خلال الفترة من 2011 إلى 2013 بسبب التوترات الاجتماعية التي كانت قد تسببها تنفيذ عملية إجلاء السكان المستهدفين من إقامة تلك المشاريع. ورغم حصول المغرب على جائزة ONU-Habitat سنة 2011 بفضل تنفيذه لبرنامج «مدينة بدون أحياء صفيح» (Villes sans Bidonvilles)، ظلت الحقيقة أنه، بين 2011 و2013، تأخر المغرب بالنسبة لتنفيذ الأهداف التي كان قد حددها لنفسه سابقًا. وهذا دون أخذ بعين الاعتبار أن النمو المذهل للسكن غير الرسمي فيما بعد 2012، جاء ليفتح مرة أخرى «جرح» الممارسات غير الرسمية في المناطق الحضرية والتي تحاول الدولة رسميًا القضاء عليها.

ابتداءًا من نهاية 2013، في الدار البيضاء، خضعت مجموعة من أحياء الصفيح التاريخية لعمليات إجلاء (Carrieres Centrales, Douar Krimat, Schneider, etc...). تمت هذه العمليات بالقوة وواجهها معارضة قوية من طرف السكان الذين رفضوا إخلاء المكان. المقاومة الأكثر تأثيرًا كانت تلك التي قام بها سكان

[1] يجب التنويه أن الحي كان سيتم إمداده بالكهرباء (وليس بالمياه) في 2011.

"Carrieres Centrales" في يونيو 2014. عملية الإخلاء تلك، والتي حصلت على أكبر تغطية إعلامية، شهدت استخدامًا للقوة صدم قطاعًا من الرأي العام، تحديدًا بسبب تداول صورة لساكن يهدد بالانتحار حرقًا على سطح منزله بهدف وقف وصول قوات الأمن. تم تداول صورًا أخرى على شبكات التواصل الاجتماعي أثناء عملية إجلاء أخرى في أحياء الصفيح، مثل الفيديوهات والصور للمرأة التي تم طردها من دوار كريمات في ديسمبر 2013. هذه المرأة، وبعد إلقائها في الشارع، بنت لنفسها كوخًا هزيلًا حيث عاشت هي وأولادها الخمسة. كلافتة على ملجأها، كتبت «من ليس له سكنًا، ليس له وطن، رقم بطاقة هويتي هو BH00000».

في الرباط، بدأت كذلك إجراءات الطرد من أجل استئناف المشاريع الكبرى. وهكذا، في شهر فبراير 2014، شرعت قوات الأمن في تدمير إجباري لمنازل سكان دوار أولاد دليم الذي يقع على الأراضي الزراعية لقبيلة كيش الاودايا. أكثر من 36 منزل تم تدميرها، مما ترك السكان بلا أي مورد. بالتوازي، في شهر مارس تدخلت قوات الأمن في دوار ادرابكة، الواقع أيضًا على أراضي قبيلة كيش الاودايا، للشروع في تدمير المشاتل والأكشاك التجارية التي كان يبيع فيها السكان الخضر والفواكه القادمة من مزارعهم. تجدر الإشارة إلى أن حالة السكان المطرودين من دوار أولاد دليم ليست حالة فريدة في المغرب. ولسبب وجيه، منذ عام 2004، انخرط المغرب في سياسة خصخصة تراثه العقاري. في هذا الإطار، تعدّ الأرض ذات الملكية المشتركة، التي تقدر اليوم بحوالي 12 مليون هكتار، الهدف الأول لسياسات التحرير هذه. الاستيلاء على الأراضي من قبل المقاولين من القطاع الخاص، في إطار تطوير المشاريع الكبيرة، يزعزع استقرار سكان الريف؛ وغالبًا ما يكونون ضعفاء، حيث تأتي مواردهم الوحيدة مباشرةً من استغلال الأرض (Mahdi 2014). وهكذا، بالتزامن مع تعبئة دوار أولاد دليم، فإن تعبئة دوار سبيتا، الواقع في بولقنادل على مشارف سلا، انطلقت على بعد بضع عشرات من الكيلومترات. إن أراضي دوار سبيتا هي أراضي جماعية، وبالتالي يدبرها ظهير 1919 الذي يضعها تحت إشراف وزارة الداخلية، التي لديها القدرة على التنازل عنها من أجل المصلحة العامة. في عام 2007، تم التنازل عن هذه الأراضي لمقاول عقاري قوي Addoha لبناء مشروع عقاري فاخر. يغطي مشروع «Plage des Nations» «شاطيء الأمم»، على شاطئ البحر، مساحة 500 هكتار ويهدف إلى بناء مدينة ساحلية فاخرة تضم شققًا وفيلات بالإضافة إلى ملعب للجولف من 18 حفرة. يقول سكان دار سبيتا، والذين لم يتم التشاور معهم أثناء مفاوضات التعويض التي أعقبت عملية نقل ملكية الأراضي، أنهم تعرضوا للغش. في الواقع، يتم استبعاد النساء والرجال غير المتزوجين من أي تعويض. منذ عام 2014، تنظم «سعيدة»، التي تقود حركة سكان دوار سبيتا، اجتماعًا، كل أسبوع تقريبًا (كل يوم أحد)، لجمع السكان من أجل طلب إعادة تقييم التعويضات. وقد، تم تدمير جزء من المساكن ولكن الحركة لا تزال قائمة.

في هذا السياق، يقدم كفاح السكان المطرودين من دوار أولاد دليم، الذي أجرينا حوله دراسة إثنوغرافية طويلة المدى (2014-2017)، مثالًا جيدًا لقدرات المجتمعات المهمشة والتي توجد في وضع الإخلاء، على استعمال الإمكانات التي وفرتها إعادة التشكيل السياسي لعام

2011 من أجل تنويع أدوات التعبئة الخاصة بهم للمطالبة بحقهم في إعادة الإسكان. وسنركز هنا على وجه الخصوص على تكتيكين تم تطويرهما من قبل السكان المحليين: استخدام الإصلاح الدستوري كدعم للمطالب، والاحتلال المباشر للأرض كشكل من أشكال العمل.

يجب القول إن سكان دوار أولاد دليم، المنتمون إلى قبيلة كيش الاودايا، ليسوا في نضالهم الأول. فهم أعضاء قبيلة محاربة قديمة. حيث منحهم السلطان مولاي عبد الرحمن هذه الأراضي سنة 1838 كمكافأة على خدماتهم العسكرية. فأراضي الكيش تستفيد من وضعية خاصة. في الواقع، مثلها مثل الأراضي الجماعية، تم وضعها تحت إشراف وزارة الداخلية، ولكن في غياب أيّ نص يوضح الوضع القانوني لهذه الأراضي. في عام 2003، وبذريعة مكافحة السكن غير اللائق، وضعت أراضي دوار أولاد دليم موضوع مذكرة تفاهم تحت رعاية الملك محمد السادس، حيث تم التنازل عنها مقابل درهم رمزي من قبل وزارة الداخلية إلى أحد مقاولي العقار وهي شركة الرياض للإعداد وهي شركة تابعة لصندوق الإيداع والتدبير المشار إليها فيما يلي باسم CDG. وكان الهدف من ذلك هو تحويل الأراضي الزراعية التابعة لكيش دوار أولاد دليم ودوار أولاد مطاع (كيش الاودايا) إلى منطقة سكنية. في المقابل، تم تعويض سكان دوار أولاد دليم والاستفادة من إعادة الإسكان. لكن في عام 2014، خلال عمليات الهدم، كانت لا تزال هناك 126 عائلة تم إجلاؤها دون تعويض. يؤكد هؤلاء السكان الذين لم يحصلوا على تعويض، أنهم يشكلون جزءًا من قائمة المستفيدين.

يقولون إنهم جميعًا أبناء «كيشيا» الأم. وهم لا يفهمون أسباب رفض حقهم في إعادة توطينهم، رغم توفرهم على إشعارات إعادة الإسكان منذ 2006. وهم يجادلون حول عدم وجود معايير تميز بين الأبناء الورثة من أم كيشية أو من أب كيشي في بروتوكول الإتفاق الأصلي. وحسب رأيهم، خلقت السلطات المحلية معايير جديدة ترتكز شرعيتها على التقاليد القديمة التي تحرم المرأة من حقها في الأرض، وذلك لإخفاض بعض الترتيبات في توزيع بعض الأجزاء.

قضية استبعاد النساء من حقوق الميراث في الأراضي القبلية ليست جديدة. إنها جزء من حركة طويلة من الصراع بين نساء سلاليات (أرض جماعية) أو نساء كيشيات من جهة، والدولة من جهة أخرى (Ait Mouss et Berriane 2016). في سنة 2010، بعد عام من التعبئة، أصدرت وزارة الداخلية نشرة تعترف لنساء القبائل بالحق في الحصول على تعويض في حال نقل ملكية الأرض. ومع ذلك، لا يزال هذا المنشور مطبقًا بصفة محدودة. وفي 8 مارس 2011، وبمناسبة يوم المرأة، نُظِّم اعتصام جديد أمام البرلمان في الرباط. ويمثل إصدار الدستور الجديد في يوليو 2011 خطوة أخرى إلى الأمام لأنه ينص على المساواة بين المرأة والرجل في المادة 19 منه. وهكذا، وبالرجوع إلى كلمات ياسمين بريان وفاضمة آيت موس، «أصبح الدستور الجديد، اعتبارًا من عام 2011، حجة قوية لصالح السلاليات» (المرجع نفسه: 112)، وهي حجة تم تناولها على الفور من قبل كيشيات دوار أولاد دليم اللواتي لم يتم تعويضهما في سنة 2014.

«إنهم يقولون إن امرأة «كيشية» متزوجة من «كيشي» ليس لها الحق في التعويض. حتى لو كانت كيشية, فليس لها الحق في الحصول على تعويض. أين هو الدستور؟ أين حقوق المرأة مادامت لا يحق لها الحصول على تعويض؟» – (إحدى نساء دوار ولاد دليم, مارس ٢٠١٤).

في مارس 2014, كان هؤلاء المستبعدين من المفاوضات هم الذين وجدوا أنفسهم وحدهم في مواجهة إشعارات الإخلاء. هذه المجموعة من السكان تتكون أساسًا من أطفال من أم كيشية. بالنسبة لهم, تعتبر إعادة الإسكان حالة طارئة, حيث لا يوجد لدى معظمهم مكان آخر يذهبون إليه, ولا يمكنهم تحمل تكلفة الإيجار. وتقف مطالبهم عند الحق في إعادة الإسكان الذي تم التعهد به في عام 2006. لكن الآن, أصبح رد السلطات الوحيد على مطالبهم بإعادة الإسكان هو: «ليس لكم الحق في أي شيء». وأمام انعدام الوسائل, البشرية والمالية (مصاريف المحامات) لركوب معركة قانونية وسياسية طويلة ا الأمد, اختار سكان «أولاد الكيشية» بدوار أولاد دليم وبوعي جيد بقدراتهم الاستراتيجية, الأمر الواقع - أي الاحتلال.

بعد إجلائهم نهائيًا من أراضيهم في ديسمبر 2014, وبعد هدم المنازل الأخيرة والأكواخ المرتجلة, أقام سكان دوار أولاد دليم مخيمًا في الشارع. فور حظر التمكن من أراضيهم بواسطة جدار مكون من ألواح معدنية, نصب السكان الخيم أمام أراضيهم وأعادوا تجميع صفوفهم حتى تتم إعادة تسكينهم. يعد ذلك شكلًا من أشكال الاحتلال الأكثر وضوحًا, حيث إنه يقع مباشرة في المجال العام كما أنه أكثر عرضة للقمع. وقد تدخلت قوات الأمن طيلة عدة أشهر وبانتظام لتدمير المخيم وحرق محتوياته. أدى كل تدخل إلى مشاجرات عنيفة دون أن يثن من عزيمة السكان الذين قاموا, بمجرد مغادرة الشرطة للمنطقة, بإعادة بناء المخيم مرة أخرى.

«لن نتنازل! فليحرقوا خيامنا أو يجرفونا بالجواريف, فليرمونا في البحر, سنعود! البرد والمطر... سنقاومهم كافة الصعوبات. أيادينا أصبحت صلبة. أصبحنا مثل الرجال!»- (مقتضب من حديث مع ساكنة تقطن في المخيم, خلال تجمع نُظِّم لجمع الفاعلين المناضلين الذين أتوا لمساندة السكان, ديسمبر ٢٠١٤).

هيكلة العالم الريفي من خلال الأمازيغية كقاعدة مطالبة ضد الاستيلاء على الموارد القبلية

لا تبدو الصراعات الحضرية أو شبه الحضرية بعيدة عن النضالات في العالم الريفي. ويبدو أن مسألة نزع ملكية الأرض، والحق في الموارد، والوصول إلى الخدمة العامة الجيدة لا تختلف حسب الوسط الحضري أو الريفي. ولكن، إذا كانت أهمية المطالبات تبدو متقاربة للغاية، فإن الهوامش الريفية، على عكس ما قد يعتقده المرء، تتجمع حول شبكات متشددة أكثر تنظيمًا. على وجه الخصوص، تعد تعبئة الأمازيغية بمثابة رابط لإنشاء قاعدة مشتركة للمطالب، تمكن من تجميع تعبئات صغيرة منتشرة في جميع أنحاء الإقليم.

1. إيميدر: صراع رمزي من أجل الحق في الموارد

في أغسطس 2012، تميزت حركة «إيميدر» المعروفة، وهي جماعة قروية صغيرة تقع في جنوب شرق المغرب (إقليم تنغير)، عن المطالب الديمقراطية (بالمعنى المؤسسي) لحركة 20 فبراير. ويمكن الاختلاف في إقامة معسكر دائم على «جبيل البان» لإغلاق صنبور مضخة المياه التي تزود شركة المناجم للتعدين التابعة للشركة الملكية، «المدى». وإذا كانت «ايميدر» تشكل اليوم صراعًا رمزيًا، فلأنها تمثل، بطريقة أو بأخرى، صراعات متعددة يتم تنظيمها في العالم الريفي حول الشبكات الأمازيغية، حول مسألة الحق في الموارد. في الواقع، فإنه منذ 2011، تم تنظيم العديد من عمليات التعبئة الصغيرة من أجل الحق في الأرض والموارد. ويبدو أنها وضعت بطريقة خفية أولى بذور حراك الريف وحراك جرادة اللذان انفجرا في 2017.

منجم إيميدر يعرف كأغنى منجم في إفريقيا، تديره شركة التعدين لايميدر، ينتج الفضة بشكل أساسي، بقدرة إنتاجية 300 طن سنويًا وفقًا للمعلومات المقدمة من طرف مجموع Managem [2]. في الواقع، وحتى 1996، ايميدر كانت شركة عامة؛ تمت خصخصتها سنة 1998 لصالح الشركة الملكية التي كانت تسمى آنداك SNI. انطلقت حركة «على طريق 96» لايميدر تطالب بالحق في الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لقبيلة آيت عطى المنهوبة من طرف شركة التعدين. أما اليوم، فحركة «على طريق 96» لايميدر التي لا تزال قائمة، كانت هي أول حركة اجتماعية «فيما بعد 20 فبراير 2011» تواجه قمعًا شديدًا: سجن 30 فردًا من مناضليها، كل منهم لمدة سنتين إلى 4 سنوات. وقد أطلق سراح آخر ثلاثة سجناء في ديسمبر 2017.

بدأت التعبئة الأولى لجماعات ايميدر في عام 1969، عندما تم إنشاء منجم التعدين. في عام 1996، سيكون أول اعتصام دائم (45 يومًا) مصدر إلهام لاسم حركة 2011 «على طريق 96». بعد تعرضها لقمع شديد، أدى تدخل الشرطة لتفريق المسيرة إلى مقتل أحد السكان -يدعى لحسن

[2] انظر موقع مجموعة Managem:
http://www.managemgroup.com/Activites/Operations/Mine-d-Imiter

عورمان- أصبح اليوم يعتبر شهيد النضال (Moujane 2018, Benidir 2017). احتفالًا بعامها الثامن من التعبئة، استمرت حركة «على طريق 96» في احتلال جبل ألبان كعلامة على الاحتجاج حتى 17 سبتمبر 2019، وهو التاريخ الذي قرر فيه المتظاهرون تفكيك المعسكر [3]. مطالب الحركة واسعة. وإذا كانت رمزية الحق في الماء مهمة، في الواقع، تطالب الحركة - على نطاق أوسع - أن تعود بالنفع الثروة الناتجة عن التعدين وكذاعلى التنمية المحلية وأن تتمّ حماية بيئتها. وهكذا، في عام 2011، بدأت التعبئة على أساس تركز المطالب حول «الحق في العمل»، ومطالبة الشركة بعدم الحدّ من العمل الصيفي الموسمي لطلاب إيميدر. انطلاقًا من هذا المطلب، تم تنظيم حركة «على طريق 96» على مدار الأيام، وقرر السكان في 18 أغسطس 2011، تصعيد نضال الحركة (Moujane, op. cit:45). في 23 أغسطس، قرر نشطاء الحركة إقامة معسكر دائم على جبل البان لقطع مضخة المياه التي تزود المنجم، وأطلقوا شعارهم الأمازيغي الرمزي «أمان إيمان» والذي يمكن ترجمته «الماء هو الحياة «. فيما يتعلق بمسألة الحق في الماء، تدين الحركة تلوث المياه الجوفية بسبب تصريف النفايات السامة من المنجم بالإضافة إلى الاستيلاء على الموارد المائية لصالح المنجم على حساب الزراعة المحلية. بشكل أعم، وكما يتضح من آخر تحديث لـ «ملف المطالبة» الصادر في يونيو 2019، تدعو الحركة إلى سلسلة كاملة من التدابير التي تهدف من ناحية إلى إصلاح الأضرار التي لحقت بالبيئة عن طريق التعدين، ولكن أيضًا الحق في «التنمية المحلية» بما يكفل للمجتمعات المحلية توفير خدمات عامة لائقة (المدارس والمراكز الصحية)، وأيضًا المنح الدراسية الممنوحة للطلاب ومشاركة «مناجم» في تطوير قطاع التوظيف من خلال تشجيع إنشاء الأنشطة المدرة للدخل وتنظيم تكوينات مهنية لصالح السكان.

فيما يتعلق بشكل التعبئة، أظهرت حركة «على طريق 96»، من خلال طول عمرها، إبداعًا كبيرًا في مضاعفة الفرص لجعل الحركة مرئية من خلال حشد مواضيع مختلفة للنضال. تشغل مسألة تنظيم العيش اليومي في المخيم نشطاء الحركة، حيث يهتمون كل يوم بالتزود بالماء للطهي للجماعة، كما ينضمّون الحراصة اليومية للمعسكر. كل يوم أحد، يصعد القرويون جبل البان للاجتماع. «أكراو»، الذي يمكن ترجمته ب «جمعية»، هو الشكل الذي اتخذه هذا الاجتماع الأسبوعي بين نشطاء الحركة والسكان. يمثل هذا التجمع، الذي يتم فعليًا على شكل اجتماع في دائرة تضم النساء والرجال والأطفال، فرصة لكل ساكن للتعبير عن مستقبل الحركة؛ ولكن أيضًا لنشطاء الحركة لعرض الإجراءات المختلفة المستقبلية على السكان وفتح نقاش حولها. وبالتالي، تتم مناقشة كل عمل من خلال المداولات المشتركة بين نشطاء الحركة والسكان. يتم اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. تمثل هذه السلطة الأفقية والشكل التداولي «أكراو»، وفقًا للنشطاء، نقطة النجاح الأساسية لطول عمر الحركة التي تستمد شرعيتها من الصوت الممنوح للسكان.

أخيرًا، أدى احتلال جبل ألبان على مدار الأعوام الثمانية الماضية إلى إنشاء «مجال مضاد». أصبح ألبان هذا المكان الرمزي للمنافسة حيث يتم تنظيم العديد من الأنشطة التي تبقي الحركة وسكان إيميدر على اتصال بأشكال

[3] حول أسباب هدم المعسكر، يفضل المناضلون حتى الآن عدم إعطاء معلومات.

أخرى من التعبئات المماثلة على المستوى الوطني أو الدولي. مثال على ذلك هو تنظيم مهرجان سينمائي في نوفمبر 2016 بالتوازي مع COP 22 الذي نُظِّم في مراكش، والذي جمع نشطاء من الجزائر وتونس وكينيا وهنود نافاجو (Bogaert, 2015).

يحتل الفن بالفعل مكانًا أساسيًا داخل الحركة. انتجت الحركة أيضًا فيلمًا وثائقيًا من إخراج ندير بوحموش، يدعى أموسو، يروي قصة نضال سكان إميدير. حصل الفيلم في عام 2019، على الجائزة الكبرى لمهرجان FIDADOC الوثائقي بأكادير في أبريل. كما تم عرضه في العديد من المهرجانات الدولية. بالإضافة إلى استخدام الفن كأداة للنضال، تظل حركة «على طريق 96» حريصة أيضًا على الحفاظ على التضامن مع النضالات الأخرى التي تحدث في البلاد.

وهكذا، في يناير 2018، بمناسبة الإفراج عن آخر معتقلي الحركة، تم تنظيم قافلة تضامنية بالتعاون مع لجنة دعم السجناء السياسيين في حراك الريف، بالدار البيضاء وشخصيات سياسية ونشطاء، وكذلك عائلات المعتقلين السياسيين من حراك الريف، الذين جاؤوا للاحتفال بالإفراج عن معتقلي إيميدر. أدت هذه القافلة إلى تنظيم مؤتمر صحفي في جبل ألبان يدين فيه تجريم الحركات الاجتماعية وخاصة تلك التي لها طابع إيكولوجي.

2. من ناحية النضالات الظرفية: مثال أداروش

في هذا السياق من عمليات التعبئة الصغيرة، قرر حوالي 450 من الرعاة في 25 يناير 2015 إقامة معسكر سري على أراضي رانش أداروش الواقعة في الأطلس المتوسط، وهو في ملك عثمان بن جلون، إحدى أكبر ثروات المملكة المغربية. يناموا، بالتناوب، تحت مشمعات بلاستيكية أُقيمت سريعًا، ويستخدومنها كخيم. وقد رافقتهم مواشيهم، حيث كان بالإمكان معاينة أكثر من 18.000 رأس غنم وهي ترعى على التلال خلف الأسلاك الشائكة المكسورة. لعدة قرون، كانت هذه الأراضي هي أراضي القبائل الأمازيغ شبه البدوية، التي تطالب باستعادتها. أمام حظيرته المقامة تحت هيكل شاحنة قديم، يحكي لنا أحد الرعاة المعتصمين أنه بسبب تساقط الثلوج هذا الموسم بصورة غزيرة، لم تتمكن القطعان من أن ترعى على المرتفعات. «إن الأراضي التي كانت تشغلها مزرعة الرانش كنا نستفيد منها كأراضي للانتجاع في الشتاء». وحسب ما يذكر رجل آخر أمام قطيعه من الأغنام: بالنسبة له، كما هو الحال بالنسبة للآخرين، هم يخرقون القانون بوعي كامل. هذا الرجل الذي يبدو عجوزًا بسبب البرد، والذي تبدو عليه علامات الإصرار وهو يغرس عصاه في العشب الطازج، يبدو أنه قرر عدم ترك هذه الأراضي. يعود تاريخ انشاء ضيعة أداروش إلى عام 1967. وفي ذلك العام، بناءً على طلب الملك الحسن الثاني، تم تأميم 10.400 هكتار من أراضي قبائل أداروش لصالح إنشاء مؤسسة تربية الماشية في شراكة مع شركة أمريكية، هي رويال رانش تكساس. تم عندها تهجير القرويين من أداروش إلى منطقة مكناس، على بعد حوالي 50 كم. وقال شاب نزح في بوفكران، وهي بلدة صغيرة تقع على بعد 18 كم من مكناس: «أخبرنا والدينا أنهم تركوا منزلهم بالدموع، تحت ضغط الجنود». في التسعينيات، خلال موجة الخصخصة، تم شراء ضيعة ران أداروش من قبل عثمان بن جلون، المساهم الرئيسي ورئيس مجلس إدارة

BMCE, أحد أقوى البنوك الثلاثة في المغرب. اليوم، نمت مزرعة أداروش لتصبح أكبر مزرعة للماشية في البلاد، مع ما يقرب من 6000 رأس من الماشية و150 موظف. «المزرعة تستأجر الأرض في المجال العام» أفاد حمو أوهيلي، المدير العام للمزرعة وكاتب الدولة السابق المكلف بالشؤون الاجتماعية الذي التقيته في مكتبه بالرباط. فهو يحب أن يتذكر أنه هو نفسه من المنطقة. وقد اعترف بأنه يخشى أن يعرّض محرضون الاستثمار الرئيسي الوحيد في المنطقة للخطر. وقال «المزرعة تدعم مئة أسرة، بعضها يسكن في الموقع».

ومع ذلك، فإن نشاط المزرعة لا يزال موضع خلاف من قبل بعض السكان في المنطقة. هذا هو حال محمد إيشو أوشابو، رئيس جمعية أشبر، الذي يدين الاستيلاء على الأراضي لصالح مشروع يصفه بأنه خاسر. لكن مشروع Adarouch Ranch لا يتعلق بالربحية، بل يتعلق فقط بإنشاء صورة للعلامة التجارية. يعترف حمو أوهيلي: «الهدف ليس كسب المال، إذ نكاد أن نصل إلى التوازن المالي». تهدف الاستثمارات العديدة التي تم ضخها في هذا المشروع قبل كل شيء إلى إظهار أن المغرب قادر على امتلاك نظام انتاج وذبح اللحوم وفقًا للمعايير الأوروبية، وبالتالي السماح للمغرب ببدء تصدير اللحوم الحلال إلى السوق الأوروبية.

يعد تحديث السوق على حساب القبائل الأصلية الانتقاد الرئيسي الذي يوجهه محمد مهدي، الأستاذ في جامعة مكناس. وفقًا لعالم الانثروبولوجيا هذا، المتخصص في أنماط حياة القبائل شبه البدوية، فإن مثال أدراوش من أعراض المشاكل المرتبطة بالحاجة إلى تحديث الاقتصاد. «استولت الدولة على الكثير من المراعي القبلية الأمازيغية في الأطلس المتوسط لصالح المشاريع الكبرى. من خلال تدمير النظام البيئي لهذه القبائل شبه البدوية التي عاشت من مواشيها، وساهمت الدولة في حرمانها من استقلالها الاقتصادي «.

في الفترة ما بين يناير ومارس 2015، في أداروش، حاول أعضاء جمعية «أشبر» إنشاء شبكة وطنية لإسماع أصوات كلّ الذين تضرروا من مشاريع التحديث الكبرى التي ترسخت جذورها في المغرب. في مارس، نزل قرويو أداروش من جبالهم إلى قلب الرباط للحضور والتظاهر إلى جانب قبيلة الأوداية الكيشانية، التي طرد أفرادها من أراضيهم. أمام وزارة الداخلية، الوصية على الأراضي الجماعية، أُغلِقوا الأبواب الأمامية لبضع ساعات للتعبير عن استيائها. ومع ذلك، ظلت تعبئة رعاة أداروش متقطعة، مما أدى إلى تفكيك المخيم في نهاية فصل الشتاء. يجب القول إنه بعد بضعة أشهر، أصيب محمد إيشو أوشابو، رئيس جمعية أشبر، بمرض خطير وتوفي في العام التالي. رغم ذلك يبقى جليًا بروز إرادة قوية لإنشاء شبكات تجمع القبائل التي حرمت من أراضيها ومواردها. كما يتجلى كذلك من خلال شبكات مناضلي الأمازيغ اللذين يضمون مطالبهم الاجتماعية والأيكولوجية إلى نظام تعبئة يمثل قطيعة مع أشكال التنظيم الكلاسيكي الذي برزت من خلاله حركة 20 فبراير 2011.

3. تكوين شبكات المناضلي من أجل الحقّ في الأرض والموارد الطبيعية

في هذا السياق يجب التأكيد على خاصية تبرز داخل الحركة الأمازيغية. فبعد أن اقتصرت في البداية على مطالب تركز على الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية, أخذت في الجهر بصفة نضالية بالعلاقة الموجودة بين عملية نزع الملكية التي تعرض لها الأمازيغ وتأسيس «الدولة الوطنية المعربة ما بعد الإستعمار». تتميز الحركة الأمازيغية المؤلفة من مجموعة من الجمعيات, بكونها منتشرة وغير مجمعة حول منظمة موحدة (آيت موس 2011). ومع ذلك, يمكن الإشارة إلى هيكلين مهمين: الحركة الطلابية MCA (الحركة الأمازيغية الثقافية), والمؤتمر العالمي الأمازيغي الذي يجمع العديد من الناشطين والرابطات الأمازيغية على نطاق دولي (Cornwell and Attia 2012). بالتالي, إن المناضلين الأمازيغ قد تم تدريبهم بالأساس في صفوف الجامعة عن طريق ال MCA.

إلى جانب المطالب الثقافية, لا سيما فيما يتعلق بعدم تهميش اللغة الأمازيغية, فإن الحركة الأمازيغية لها خصوصية وهي الإدعاء بأنها وريثة الحركة النضالية السابقة ضد الاستعمار «جيش التحرير». لذلك, في هذا الإطار, تحمل الحركة الأمازيغية المطالبة بالحق في الأرض (وبشكل أعم بالموارد) كإدعاء مرتبط مباشرة بنزع الأراضي من القبائل الأمازيغية من قبل القوة الاستعمارية أولًا, ثم من طرف المخزن -في فترة ما بعد الاستعمار (Aboulkacem 2018).

في هذا السياق, في يوليوز 2017, تم تنظيم مؤتمر دولي في الحاجب تحت عنوان: «الحقوق في الأراضي والموارد الطبيعية في بلد تامازغا (شمال إفريقيا)». يعد هذا المؤتمر, الذي تم تحت رعاية الأمم المتحدة, ثمرة العمل الطويل المدى الذي قامت به أمينة أمارش, الناشطة الأمازيغية, من أجل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأمازيغية. تمت المقابلة مع أمينة أمحارش في أبريل 2018, وهي تروي بكل سهولة الطريقة التي أعاد بها كفاحها من أجل حقها في الأرض هويتها الأمازيغية. وتولّد عندها, في نفس الوقت, وعيًا بأساسيات فساد الدولة الوطنية المغربية.

بالنسبة لأمينة أمحارش, كل شيء بدأ بقصة عائلية: في الأصل, تخضع الأراضي الجماعية لقبيلتها لإجراءات نزع الملكية. بعد صدمة وفاة شقيقها, الذي توفي بنوبة قلبية بعد مشادة مع السلطات المحلية, كان عليها أن تعتني بشؤون أسرتها في محاولة لاستعادة أراضيها. ألقت بنفسها في معركة قانونية, وسرعان ما فهمت أن الآلية تجاوزت إطارها العائلي. بالاستفادة من قربها من الدوائر الثقافية الأمازيغية, قررت أمينة أمحارش أن تناضل من أجل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الأمازيغي معركة حياتها. فبالنسبة لها, من الواضح أن هذه المعركة لا يمكن أن تقتصر على المستوى المحلي. من أجل إجبار الدولة على الاعتراف بالحقوق «العرفية» للقبائل الأمازيغية, من الضروري الاعتماد على القانون الدولي وخاصة حقوق الشعوب الأصلية المعترف بها في الأمم المتحدة. هكذا تحدت أمينة أمحارش نفسها بتنظيم مؤتمر دولي في الحاجب حول موضوع

الاعتراف بحق الشعب الأمازيغي في الأرض وموارده. وهي اليوم فخورة بأن تحكي أن هذا المؤتمر كان قادرًا على جمع 200 مشاركًا، بمن فيهم عمر موجان الذي جاء لتمثيل حركة إيميدر، فضلًا عن ممثل عن حركة أداروش. وشمل المؤتمر أيضًا ممثلين قبليين، وباحثين، وممثلين عن المجتمع المدني، ومسؤولين محليين منتخبين، بالإضافة إلى وفد من الأمم المتحدة، ومجموعة العمل المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (GTPA)، والمفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) والاتحاد الإفريقي. بعد الإشارة إلى حجم حالات النهب التي تعاني منها القبائل الأمازيغية [4]، يطالب تقرير المؤتمر من الدولة في توصيته الأولى:

«الاعتراف الدستوري بحقوق الأمازيغ غير القابلة للتصرف في أراضيهم ومواردهم الطبيعية، بما في ذلك الحق في التربة والأرض». وهو مطلب قوي، يدفع منطقيًا إلى المطالبة بإلغاء «القوانين الاستعمارية (لا سيما قوانين 1916 إلى 1919) وكذلك الضهائر المغربية المتعلقة بمصادرة الأراضي والمجالات والموارد الطبيعية للأمازيغ».

وبالتالي، رغم أن الحركة الأمازيغية ليست مبنية حول منظمة واحدة قوية، فإنها تشكل شبكة تضامن قوية بين مختلف المجتمعات الريفية وحتى الحضرية، مما يسمح بتنظيم وتجميع مختلف المجتمعات من خلال مجموعة من الفاعلين الأمازيغ الناشطين في منظمات جمعوية مختلفة. وبالتالي، فحول هذه الشبكة تشكلت لجنة تنسيق «عقال» [5] التي تطالب بإلغاء ظهير 1919 الذي يدبر الأراضي الجماعية. هذه التنسيقية التي لا تزال سارية نظمت العديد من المظاهرات في العاصمة وفي مدن أخرى في البلاد للمطالبة بالحق في الأرض وللتنديد بالتدبير الاستعماري من طرف الدولة المغربية للتراث العقاري للقبائل (Bessadi 2019).

[4] أدلى بسلسلة من الشهادات ممثلو المجتمعات المحلية الذين كشفوا حالات النهب:
Imider (Tinghir), Ranch Adarouch (Azrou), Tadwart (Agadir), Ait Warayn (Taza), Eau de Ben Smim (Ifrane), Ait Segrouchen (Moyen Atlas), Ihensalen (Ait Mellal), Ait Meguil (Ifrane).

[5] عقال هي كلمة أمازيغية تعني أرض.

نقطة تحول حراك الريف: تسييس حركة الهوامش ونقد لنموذج التنمية

حتى قبل ولادة حراك الريف، كان أي باحث أو صحفي قام بإجراء استطلاعات للسكان الذين تم إجلاؤهم يصاب بالدهشة من جراء تكرار العبارة «واش احنا مغاربة؟»والتي يمكن ترجمتها بـ «هل مازلنا مواطنين؟». عبارة متداولة بشكل كبير، وقد انتشرت بين جميع السكان المتضررين من المصادرة. وكان استخدام هذه العبارة بشكل عام مصحوبًا بإخراج بطاقة الهوية عن طريق سؤال المحاور الأجنبي عما إذا كانت «قطعة الورقة» هذه» لا تزال مفيدة. وهكذا، فإن أي محقق أخذ هذه الظاهرة بجدية كان يفهم أن هناك ظاهرة آخذة في التشكل في المجالات المهمشة وبطريقة غير متناغمة وهو شعور عام بالانسلاخ عن الهوية الوطنية.

من المهم هنا الاعتراف أن نكسات ما بعد عام 2011، بسبب غياب إصلاحات اجتماعية هيكلية، وتعميق عملية خصخصة الخدمات العامة الأساسية (التعليم والتربية)، ساهمت إلى حد كبير في زعزعة الثقة بين الدولة والمواطنين العاديين. وهكذا، بين عامي 2014 و2016، أدت إعادة إنتاج السياسات الليبرالية الجديدة لخصخصة الخدمات العامة إلى ثلاث عمليات تعبئة كبيرة: حملة سكان طنجة ضد شركة Amendis (شركة إدارة الكهرباء)، حملة طلاب الطب وتلك الخاصة بالطلاب والأساتذة المتدربين. تمثل هذه الأخيرة جزءًا من تحدٍ لمنطق خصخصة التعليم العام والخدمات الطبية، أمّا الأولى فتأتي للتنديد بارتفاع أسعار فواتير الكهرباء. على مستوى القطاع غير المهيكل، هزت عملية التعبئة الضخمة للباعة الجائلون (الفرّاشة) بالدار البيضاء في مقاطعتي درب السلطان والبرنوصي، اعتراضًا على سياسات التطبيع والحد من أنشطتهم. أما بالنسبة لأولئك الذين كانوا ضحية مباشرة لإجراءات الإخلاء، فقد أصبح تراجع الدولة حقيقة، مما تسبب في تطرف الحركات. وهكذا، قبل ظهور حراك الريف، دقت علامات التحذير في المغرب، بشكل عادي، أي بطريقة غير نظرية، إذ أن الطبقات المحرومة قد توصلت إلى استنتاج مفاده أن الدولة المغربية لم تحترم وعود 2011. عهد الثقة بين الدولة والمواطنين العاديين بدأ في الانهيار.

1. حراك الريف

في هذا السياق العام، انطلق في أبريل 2017 حراك الريف. تأتي هذه الحركة في أعقاب وفاة محسن فكري، بائع السمك الذي سحقه مكب النفايات أثناء محاولته استعادة بضائعه (سمك أبو سيف المحظور صيده)، والتي صادرتها السلطات المحلية في 28 أكتوبر 2016. أدى ذلك إلى اشتعال موجة غضب غير مسبوقة. صارت مدينة الحسيمة، أصل محسن فكري، مسرحًا لعمليات حشد قوية تطالب بتوزيع أفضل للخدمات العامة والموارد. وسرعان ما تفاقمت عمليات الحشد تلك في كل البلاد. ففي خلال بضعة أسابيع، نظمت تجمعات عديدة في كل أنحاء المغرب لإحياء ذكراه واستنكار تصاعد التفاوتات الاجتماعية في البلاد. بيد أنه وعلى

الرغم من حجم عمليات التعبئة الأولى، فإن الاحتجاجات بانت في الأول وكأنها قد تبددت. في الواقع، انشغلت وسائل الإعلام بتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية والذي عقد في مراكش في نوفمبر 2016، وغيرت أنظارها عن الريف. وبالتالي فإنّ قضية مقتل محسن فكري باتت بالنسبة للرأي العامّ وكأنّها أصبحت في طي النسيان.

غير أنه في نفس الوقت، وفي صمت، عدة أشهر، عمل الحراك -وهو الاسم الذي يطلق على حركة الريف- على تنظيم نفسه. يجب التذكير هنا أن الريف ليس في سابقته الاحتجاجية الأولى، ولسبب وجيه. ففي الحقبة الاستعمارية، عُرِفت منطقة الريف كذلك، بمقاومتها الفريدة وبمشاركتها المتميزة في النضال من أجل التحرير. من هذا النضال، برزت الشخصية المعروفة، عبد الكريم الخطابي، وهو مقاوم للاستعمار من أجل الاستقلال، أصبح فيما بعد معارضًا للملكية المغربية حيث كان يرى أن مصالحها مرتبطة بشدة بالقوى الاستعمارية. عبد الكريم الخطابي والذي حُكِم عليه بالنفي لمصر، لم يكف عن المطالبة بإنهاء الاستعمار في المغرب والوصول إلى استقلال حقيقي لبلده. توفي في العام 1963 في القاهرة، واستمر صدى أفكار عبد الكريم يتردد في الريف، الذي أصبح واحدة من أقوى معاقل المقاومة لسلطوية الملك الحسن الثاني. دفع الريف الثمن غاليًا مقابل هذه المعارضة. في 1984، وفي أوج سنوات الرصاص، ألقى الملك الحسن الثاني خطابًا قاسيًا جدًا لجميع خصومه، واصفًا بالتحديد الريفيين بالأوباش. «أوباش: الناضور، تطوان، الحسيمة وقصر الكبير. الأوباش العاطلين عن العمل وهم من يعيشون من التهريب والسرقة». هذه الجملة هي التي دشنت بداية سنوات القمع والتهميش الاقتصادي لمنطقة الريف.

في 2017، بعد أكثر من 30 سنة، يبدو أن الريفيين لم ينسوا شيئًا. بالتأكيد، تغير السياق السياسي والاقتصادي. ففي بداية حكمه، كان محمد السادس قد بدأ عملية مصالحة مع منطقة الريف التي شهدت العديد من الاستثمارات. لكن الحراك يعتبر هذه الاستثمارات غير كافية وليست منتجة للثروة الداخلية. فعلًا، اندمج المغرب في المسار النيوليبرالي، مركزًا تنميته على الاستثمارات الأجنبية والخصخصة. وهما طريقان للتنمية يساهمان في زيادة عدم المساواة وحرمان السكان المحليين من حقهم في الموارد. وبالتالي فإن الريف، وهي منطقة متوسطية، يرى أن الشركات الأجنبية الكبيرة هي التي تستغل موارده في الصيد. فقد اختفى نشاط الصيد التقليدي اليوم وأصبح السكان المحليون يلاحظون ان الاسماك لم تبق في متناولهم. في المقابل لم تخلق أي سوق للشغل، مما رفع معدل بطالة الشباب إلى مستوى قياسي.

وتكمن خصوصية الحراك في انتفاضة الهوامش، فبخلاف سنة 2011، لم تكن المدن الكبرى كالدار البيضاء أو الرباط، هي التي قامت بالتحدي، ولكن ما وصفه المستعمر بـ «المغرب غير النافع»، والذي يوافق بشكل أو بآخر مع العالم الأمازيغي. وهكذا وبرفع علم الريف في مظاهراته، فتح الحراك الطريق بلا شك إلى التشكيك في أسس الدولة الوطنية المغربية.

ولكن، إذا بدا خلال الأسابيع الأولى من شهر مايو أنه ليس هناك شيء قادر على إيقاف

قوة الحراك التي جعلت جميع مستخدمي الإنترنت المغاربة يعيشون على إيقاع المظاهرات اليومية التي تبث مباشرة على فيسبوك يجب القول إن نجاح عملية مقاطعة خطبة الجمعة اعطى للحركة مدى جديد. هذه العملية التي كان الغرض منها كشف استعمال الدين من طرف الدولة لنزع الشرعية عن الحركات الاجتماعية, باستعمال الخطب الدينية بالمساجد للدعاية ضد الحراك, أدت من خلال قوتها الرمزية إلى إطلاق موجة قمع شديدة في كل أنحاء المغرب. هذه العملية التي انتهت باعتقال ناصر زفزافي في مايو 2017, أدت إلى موجة اعتقالات غير مسبوقة. أكثر من ألف ناشط في الحراك تم القبض عليهم ووجهت إليهم تهم بين مايو ويونيو 2017. في نوفمبر 2018, ووفقًا لتقرير التنسيقية المغربية لحقوق الإنسان, كان عدد سجناء حراك الريف 405 سجين سياسي, ومنذ ذلك الحين, تم إعلان سلسلة من العفو الملكي, والعدد الدقيق للسجناء المتبقين غير معروف. ومع ذلك, لم يتم العفو عن قادة حراك الريف وتلقوا عقوبات قاسية للغاية تتراوح بين 10 و20 سنة في السجن. جميعهم متهمون بالتطلعات الانفصالية وبتعريض الأمن الداخلي للدولة للخطر.

إذا صدمت هذه الأحكام بالسجن الرأي العام الذي وصفها بأنها «عودة إلى سنوات الرصاص», فيجب أن نبرز العلاقة بين قساوة هذه الأحكام وطبيعة مطالب حراك الريف. في الواقع, يطالب الحراك برفع الحصار والتهميش الاقتصاديين عن منطقة الريف, والذي يصفه بأنه «سياسة انتقام» تنفذها الدولة منذ ثورات الريف (1957-1959). وهو يطالب بما يسمى «المعاملة الإيجابية «, فهو يضع بشكل واضح الصراع بين التاريخ السياسي للريف -الهوية الأمازيغية- وسياسة الاستبعاد الاقتصادي التي تعاني منها المنطقة. لهذا, فإن أول مطلب شرعي يقوم على إلغاء ظهير عام 1958 (ظهير 1.58.381) والذي يعلن منطقة الحسيمة منطقة عسكرية, عن طريق اقتراح أن يحل محله ظهيرًا يعلن الحسيمة «منطقة كوارث». الغالبية العظمى من المطالب التي تشكل «ملف المطالب» لحراك الريف مطالب اقتصادية. وبصرف النظر عن مطلبين يتعلقان بتحسين الخدمات العامة (التعليم والصحة), فإن الغالبية العظمى من المطالب الأخرى تدور حول الحق في الموارد [6].

وتجدر الإشارة إلى أن نقطة معينة من المطالب تتعلق بمسألة «مصادرة الأراضي». هذا المطلب ينص على ذلك كالتالي: «باسم المصلحة العامة, تقوم الدولة بمصادرة الأراضي في منطقة الحسيمة كما في مناطق المغرب الأخرى. فنشهد طفرة في الاستيلاء من طرف الدولة على الأراضي الخاصة أو الجماعية بحجة المصلحة العامة, رغم أن هذا الإجراء يفيد في الواقع جماعات الضغط العقارية أكثر من المواطنين. في كثير من الأحيان, لا تُحترم الإجراءات القانونية والإدارية في عملية نزع الملكية (احترام الإجراء, التعويض...), مما يؤثر على حق المغاربة في حياة كريمة ومستقلة خاصة عندما نعرف الأهمية التي يولونها لأراضيهم. «

[6] المعلومات المتعلقة بمطالب حراك الريف مأخوذة من مل : «حراك الريف: مطالب مشروعة وسلمية», مكتوب بالتعاون بين ASDHOM, Rif Alert, CMODH, Khotwa وذلك للعرض أمام البرلمان الأوروبي في 9 أكتوبر 2017.

هـذا الطلـب ينـادي بتوقيـف جميـع عمليـات نـزع الملكيـة. ولكـن فـي نفـس الوقـت إعـادة مـا «تمـت إزالتـه»: «يجـب إعـادة الأراضـي التـي اسـتولت عليهـا وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية إلـى المواطنيـن والتـي منحتهـا لمسـاجد المـدن، وكذلـك أراضـي «الأوليـاء» مـع الاحتـكام إلـى تقاليـد الأمازيـغ التـي تنظـم هـذه الأراضـي. رد الأراضـي غيـر المسـتغلة والتـي نزعت مـن المواطنيـن مـن قبـل إدارة الميـاه والغابـات بحيـث يمكـن للغابـات أن تنمـو علـى الأراضـي الخاصـة لأصحابهـا.»

لكـن، وبصـرف النظـر عـن هـذه النقطـة المحـددة التـي توضـح مـدى أهميـة الصراعـات حـول مسـألة السـيطرة والاسـتيلاء علـى الأراضـي بيـن الجماعـات المحليـة والدولـة المركزيـة، تجـدر الإشـارة إلـى أن معظـم المطالـب الأخـرى تحمـل فـي جوفهـا طلـب الحـق فـي الحكـم الذاتـي علـى إدارة مـوارد المنطقـة. وهكـذا، تنـص المطالـب الأخـرى علـى التالـي:

▪ فيمـا يتعلـق بقطـاع الصيـد[7]: «يعانـي قطـاع الصيـد مـن تدهـور واسـع النطـاق وفسـاد يعـوق التنميـة الاقتصاديـة فـي المنطقـة ويمنـع السـكان مـن الاسـتفادة منـه». «علاوة علـى ذلـك، فإن مشـروع تحويـل ميناء الحسـيمة إلـى ميناء ترفيـه يهـدد بتفاقـم الأزمـة الاقتصاديـة. لهـذا هناك مطلـب إعادة تأهيـل ميناء المدينـة مـن خـلال «تزويـده بوحـدات صناعيـة حديثـة تعمـل علـى تحسـين الانتـاج فـي القطـاع والحفـاظ علـى الثـروة السـمكية والبيئـة».

▪ فيمـا يتعلـق بمراقبـة الأسـعار: هنـاك تحكـم فـي الزيـادة فـي أسـعار مـواد الاسـتهلاك الأساسـية، خاصـة الأسـماك، مـن قبـل المافيـا التـي تحتكـر السـوق. لذلـك، المطلـوب عمومًـا خفـض أسـعار الاحتياجـات الغذائيـة وفواتيـر الميـاه والكهربـاء.

▪ فـي القطـاع المالـي: تجلـب الجاليـة الريفيـة «المقيمـة قصـرًا» بالخـارج، العديـد مـن العمـلات إلـى المغـرب. غيـر أن كل هـذه الأمـوال يتـم إدخالهـا فـي البنـوك المركزيـة بالـدار البيضـاء والربـاط. حيـث لا تسـتفيد منهـا التنميـة المحليـة. وبالتالـي، المطلـوب هـو «وضـع حـد لأدوار البنـوك التـي تقـوم بتحويـل أمـوال مهاجـري الريـف بعيـدًا عـن منطقتهـم وضخهـا فـي مشـاريع التنميـة الاقتصاديـة فـي الريـف، وإنشـاء بنـوك تنميـة محليـة»

▪ حـول الحـق فـي العمـل: يُطلـب إنشـاء وحـدات صناعيـة لحفـظ الأسـماك.

▪ عـن القطـاع الزراعـي: «تعانـي منطقـة الريـف مـن تباينـات صارخـة علـى جميـع المسـتويات: رغـم أن القطـاع الزراعـي يتوفـر علـى مؤهـلات كثيـرة (الطقـس المعتـدل والأراضـي الخصبـة واحتياطـات الميـاه الكبيـرة)، إلا أن الدولـة المغربيـة لـم تطبـق سياسـة زراعيـة تتيـح للمنطقـة تحقيـق الاكتفـاء الذاتـي فـي الأمـن الغذائـي. بـل أكثـر مـن ذلـك الدولـة «شـريك فـي تفويـت سـهل عنكـور إلـى مافيـا عقاريـة»، وكذلـك تحويـل مخـزون الميـاه مـن المنطقـة عبـر سـد الوحـدة إلـى مناطـق أخـرى فـي

[7] يتم وضع مسألة الصيد في قمة المطالب الإقتصادية.

المغرب، «مما يؤثر بشكل مباشر على السكان المحليين خاصة. خلال سنوات الجفاف والتي تُجبِر عددًا كبيرًا من المواطنين على الهجرة». ولذلك المطلوب هو: «1) تحويل سهل عنكور إلى منطقة زراعية وليس منطقة بناء لصالح جماعات الضغط العقارية؛ 2) تشجيع ومساعدة صغار المزارعين الفقراء في المنطقة؛ 3) واستغلال الثروة الزراعية في المنطقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التغذية»

- حول البيئة: هناك مطالبة بحماية الغابات والشواطئ والموارد البحرية.

ما يثير الانتباه هو أن هذه المطالب، التي تبدو للوهلة الأولى أقلّ سياسةً من التي تنادي بها حركة 20 فبراير في 2011، أدت إلى زعزعة أعمق لهياكل الدولة. ومن المهم أن نتذكر أيضًا أنه، على أساس المطالب الاجتماعية والاقتصادية والتي عُبّر عنها في مظاهرات سلمية أوّلت السلطة حراك الريف كحركة انفصالية تقوض أمن الدولة الداخلي. والسبب في ذلك أن الحماس الذي أثاره حراك الريف يعكس الصراعات الكامنة وراء بناء الدولة المغربية الحديثة. فبناء هذه الدولة الحديثة، أحدث صراعًا عميقًا بين سكان يزالون مُتأثرينً بتاريخهم القبلي المرتبط إلى حد ما بمسألة الهوية الأمازيغية من جهة وتكوين دولة مركزية تعلن، باسم الحداثة القانونية الموروثة من الفترة الاستعمارية، شرعية امتلاكها للأراضي القبلية ومواردها من جهة أخرى. هذا يفسر، في رأينا، السبب في أن قمع حراك الريف لم ينجح بأي حال في تهدئة موجة الاحتجاج الاجتماعي التي تهز المغرب. ويبدو أن الأزمة السياسية على المستوى المؤسساتي وعلى المستوى الاجتماعي قد استقرت بشكل دائم في البلاد. وفعلًا في أكتوبر 2017، استؤنفت التعبئة، خاصة في زاكورة (الجنوب الشرقي) حيث خرج السكان للمطالبة بحقهم في المياه. وإذا تم قمع هذه التعبئة بالقوة، فقد تمت تغطيتها من خلال الصحافة وعبر شبكات التواصل الاجتماعي أيضًا. بعد ذلك بقليل، في شهر ديسمبر، اندلع «حراك جرادة». ولكون بلدة التعدين القديمة هذه ظلت تعيش تراجعًا ملحوظًا، فإن حراك جرادة أخذ نفس زخم حراك الريف. الاحتجاج الاجتماعي لا ينتهي، والسلطة السياسية تضعف إلى حد كبير.

2. انتفاضة الهوامش: شمولية الحراك والأزمة السياسية

بينما كانت المحاكمات ضد قادة حراك الريف في الدار البيضاء تتصدر عناوين الصحف في 22 ديسمبر 2017، مات في جرادة، مدينة مغربية بشرق المغرب، شقيقان هما حسين وجدواني ديوي في انهيار بئر نتيجة تسرب المياه في منجم للفحم. هذا الخبر، مثله مثل وفاة محسن فكري، بدى وكأنه الشرارة التي أدت لاندلاع انتفاضة مفاجئة لسكان جرادة الذين تجمعوا لتشكيل سلسلة بشرية أمام المشرحة لمنع السلطات من دفن الجثتين قبل فتح التحقيق. وبالتالي، وعلى مدى أشهر متتالية، كانت مدينة جرادة مسرحًا لمظاهرات حاشدة ضد التهميش الاجتماعي والاقتصادي. كما هو الحال في الريف، دعى سكان جرادة إلى المزيد من العدالة الاجتماعية وإلى وضع سياسة انفتاحية في مدينة التعدين هذه التي أصبحت منكوبة. في الواقع، قرار إيقاف أعمال المنجم في العام 1998 والتوقف النهائي للأنشطة في غفر 2000، أدى -حسب ديفيد

جويري- إلى «انهيار النشاط الاقتصادي وفصل أكثر من 5500 عامل» (Goeury 2019). اليوم، تعد جرادة من بين المدن التي لديها أعلى معدل بطالة في البلاد والذي وصل 35%. ومع غياب رؤية حول اقتصاد المنطقة، فإن عدد سكانها، خلافًا للاتجاه الديموغرافي الحضري العام، في انخفاض مستمر، إذ فقدت أكثر من 25% من سكانها بين عامي 1994 و2004 (المرجع السابق).

وهكذا، نتيجة غياب البدائل الاقتصادية على مدى السنوات العشرين الماضية، قام سكان جرادة، ملهمين بحراك الريف، باتباع الخطة نفسها. في 29 ديسمبر، تم إطلاق نداء لإضراب عام. وقد انخرط فيه كل تجار المدينة نظرًا لأن جرادة ظلت معقلًا تقليديًا للنقابات وتواجد قوي لحركات اليسار. أمام نجاح هذه التعبئة، بعد بضعة أيام، حاول رئيس الحكومة فتح حوار مع السكان في 3 يناير 2018. ولكن أمام غياب مقترحات ملموسة، لم يتوقف حراك جرادة واستمرت المدينة تعيش على إيقاع المظاهرات والإضرابات العامة. أمام هذا المأزق، تخلت، في مارس 2018، السلطات المغربية عن «الحوار الاجتماعي» وقمعت المحتجين بشدة. وكما حصل في الريف، انتشرت الاعتقالات بين مناضلي حراك جرادة. وفقًا لـ«هيومن رايتس واتش» (Human Rights Watch)، في مايو/أيار 2018، كان هناك 69 متظاهرًا متهمين؛ وتراوحت عقوبات السجن، التي كانت أخف من تلك المفروضة على قادة حراك الريف، بين السنتين والأربع سنوات. وكحالة السجناء السياسيين في حراك الريف، تم إطلاق سراح بعض المعتقلين من جرادة بواسطة عفو ملكي في العام 2019.

دون الدخول في المزيد من تفاصيل حراك جرادة، الذي لا يزال لم يدرس بما فيه الكفاية والذي لم نتمكن من إجراء تحريات أكثر بشأنه، نود أن نطرح سؤالًا يبدو ضروريًا بالنسبة لنا: إلى أي مدى تعبّر موجة القمع التي ضربت حراك الريف وحراك جرادة، وهما حراكان ينددان بالتهميش الاجتماعي والاقتصادي والاستيلاء على الموارد من قبل الدولة، عن بوادر لأزمة حكامة الدولة؟ أي، ما هي الأسباب التي تدفع المطالبة بالحق في الخدمات والموارد العامة إلى أزمة حكامة في الدولة؟ فحول هذا السؤال نود أن ننهي عملنا. ولا بصفة غير متكاملة سنحاول التفكير حول الصعوبات التي تواجه الدولة المغربية حينما تحاول تدبير أزمات اجتماعية تطالب بحق في الموارد والخدمات العامة.

3. عودة هاجس الأمن: أعراض أزمة تدبير الدولة

يعتمد هذا الموقف على ملاحظتين.

أولًا، من الواضح أنه في العام 2011، وفي مواجهة الحركة الاحتجاجية، أظهرت الدولة المغربية قدرتها على إدارة الأزمة الاجتماعية. من المسلّم به أنه كانت هناك اعتقالات في صفوف متشددي حركة 20 فبراير، كما أن مظاهرات معينة تم قمعها بشدة، وخاصة مظاهرات الحسيمة وآسفي أو تلك التي وقعت في المناطق الشعبية بالدار البيضاء. ومع ذلك، في عام 2011، كان حجم القمع أقل مقارنة بمعاملة احتجاجات الحراك في العام 2017. خاصة أنه في 2011، وبالمقارنة مع الدول المجاورة، تميز المغرب بتدبيره «السلمي» للتوترات الاجتماعية خاصة مع الخطاب الملكي ليوم 9 مارس، أي أقل من شهر من بداية

الحركة. وقد أعلن خلال هذا الخطاب الذي اعتبرته الصحافة بالتاريخي، عن دمقرطة البلاد من خلال إصلاح دستوري - المطلب الأول لحركة 20 فبراير. فلماذا إذن في العام 2017، في مواجهة المطالب التي وصفت في كثير من الأحيان بأنها أقل سياسية (بل اجتماعية واقتصادية)، لم تستطع الدولة المغربية أن تدير شؤونها بأسلوب غير القمع؟

الملاحظة الثانية التي يجب إبدائها هي أنه، على عكس 2011، كان من الواضح غياب الشخصية الملكية خلال الفترة الأولى من الأزمة. ومما يثير الدهشة أكثر، أن ظهور الملك خلال الخطابات التقليدية لمختلف الأعياد الوطنية أو الدينية، قد تميز بالاعتراف بفشل نموذج التنمية المغربي. وبما أن هذه الاعترافات، لم يرافقها إصلاح شامل للنظام، فإنها لم تسمح بإعادة بناء الثقة لدى السكان الذين يعانون من أزمة اجتماعية متنامية. وهكذا، في أكتوبر 2017، بمناسبة افتتاح السنة البرلمانية، ألقى ملك المغرب خطابًا يدعو إلى «إعادة النظر في نموذج التنمية لجعله يتماشى مع تطورات البلاد» (مقتطفات). تبعت هذا الخطاب سلسلة من الإقالات لشخصيات سياسية (Desrues 2018). رسالة كررها في 29 يوليو 2019، خلال خطابه في عيد العرش الذي ألقاه بمناسبة عشرين عامًا من حكمه. وبالتالي، بخلاف عام 2011، عندما كانت السلطة الملكية قادرة على اقتراح إصلاح سياسي لا يقل أهمية عن التغيير الدستوري، الذي كان يرضي جزءًا من المجتمع المدني المنخرط في حركة 20 فبراير 2017، لم يكن هناك أي اقتراح سياسي رمزي ذو قوة يمكن أن يقدم إلى «الشعب». إن هذا الاخفاق في تقديم رد سياسي يوازي زخم التعبئة، يشير في رأينا إلى الاعتراف الرسمي بأن نموذج الحكم المغربي يواجه مأزقًا اليوم.

سيكون من الضروري إجراء الكثير من الأبحاث لتشريح الأزمة المؤسساتية التي تهز الدولة المغربية منذ وفاة محسن فكري في أكتوبر 2016. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع في هذه الورقة أن نشرح بتفصيل أكثر، نعتقد أنه من المهم تقديم بعض الإجابات. للقيام بذلك، يبدو من الضروري الإشارة إلى أنه، منذ الانتخابات التشريعية التي أجريت في 7 أكتوبر 2016 والتي أتت مجددًا بحزب العدالة والتنمية إلى السلطة وعلى رأسه الشخصية المعروفة عبد الله بن كيران، رئيس الحكومة منذ عام 2011، ظهرت أزمة في قمة الحكم ووضعت محل تساؤل بدون حلّ لمسألة تقاسم السلطة السياسية في المغرب: ماهو وضع المؤسسة الملكية في مواجهة الحكومة؟ وهكذا، بينما أعلن الملك في عام 2011، من خلال كلمته ومن خلال الإصلاح الدستوري، أنه أراد أن ينفصل عن نموذج الملكية التنفيذية، في عام 2017، أظهرت فترة ما بعد الانتخابات حقيقة مختلفة تمامًا (المرجع نفسه). فعلًا، في 16 مارس 2017، اتخذ الملك قرارًا بإقالة عبد الله بن كيران. السبب الذي تم الاحتجاج به هو عجز بنكيران عن تشكيل حكومة. في 17 مارس، عين الملك بدلًا منه سعد الدين العثماني رئيسًا للحكومة. بهذه العملية، تم رفع الحصار المؤسساتي وتولت السلطة التنفيذية التي تم تشكيلها العمل في 5 أبريل. على الرغم من أنه عضو في حزب العدالة والتنمية، إلا أن العثماني سياسي يتمتع بشعبية قليلة. وسيعتبر العديدون الحكومة ضعيفة. الدليل على ذلك أنه، بعد أسابيع قليلة من تعيينه، اكتسب حراك الريف قوة دفع جديدة. وهكذا، في 28 أبريل،

نشرت صورة لناصر الزفزافي، كزعيم للحراك، في جريدة لوموند أفريك.[8] يقدمه هذا المقال على أنه رجل قوي لا هوادة فيه، وينتهي بـ:

«هل يتطرق إلى ثروة محمد السادس؟ الملك غير مقدس. ندين له بالاحترام ولكن يمكن ويجب أن يُنتقد».

في الختام، نريد أن نطرح فرضية أنه في مغرب اليوم، أصبح المزج بين الأنواع حول الشخصية الملكية كأول فاعل اقتصادي في البلاد وأعلى هيئة سياسية مصدرًا للنزاع. في الواقع، يبدو أن تفكك مختلف الحراكيين يثير مسألة الاستيلاء على الموارد من قبل الدولة كمسألة سياسية ذات أهمية كبرى. وهي مسألة من الصعب عدم ربطها بالنسبة التي تهيمن عليها الاستثمارات الملكية في مختلف المشاريع الكبرى للتنمية، التي كان هدفها المعلن هو الحد من الفقر وجلب التقدم للبلاد. وهكذا، كما أظهر محمد أوبنال وعبد اللطيف زروال في دراستهما حول بنية الرأسمالية المغربية، فإن الاقتصاد المغربي منظم من خلال وجود شبكة أساسية يهيمن عليها الاستثمار المؤسسي لمجموعة CDG والشركة الملكية القابضة المدى (Zeroual et Oubenal 2017). لذلك فإن هذين اللاعبين الاقتصاديين يستثمران بشكل خاص في مشاريع التنمية الكبرى (أوبينال 2019). في الواقع، هذا التوتر الذي ينتج عن الجمع بين الشخصية الملكية والدولة والتراث ليس بالأمر الجديد. وهكذا، فإن فرانكيرا (Franqueira)، رجل القانون الإسباني الذي اشتغل على تصفية أراضي الكيش في المنطقة الدولية بطنجة خلال الحقبة الاستعمارية، قد أشار بالفعل إلى أن الحدود بين شخصية السلطان والدولة في المغرب غير واضحة (Franqueira 1933). وكدليل على ذلك، كانت إحدى طرق الحصول على الأراضي من مخزن هي مصادرة الأراضي من قبائل المتمردين. وهكذا، بالنسبة لرجل القانون الإسباني هذا، فإن خصوصية النظام الأساسي لسلطان المغرب ترجع إلى خاصيتين: طابعه المقدس وشخصية المالك السيادي. كان لهذا الوضع المزدوج خصوصية تجعل هذه الحدود مسامية قابلة للاختراق بحيث يعاد تحديد هذه الحدود باستمرار وفقًا لعلاقات القوة المحلية ووفقًا للطوارئ التاريخية. وقد دفع هذا الوضع، الذي تم وصفه بالفعل على أنه معرض لزعزعة الاستقرار، بعض رجال القانون الاستعماريين إلى المجادلة لصالح ترشيد التراث العقاري من أجل تأمين القوة السياسية والاقتصادية.

من الواضح، اليوم، أنه تم تجديد أساليب الاستيلاء على الموارد، وهي تمر عبر المؤسسات وتتبع طريق الليبرالية الجديدة عبر حملات واسعة لخصخصة الموارد (الأرض، والمياه، وما تحت الأرض، وما إلى ذلك). ومع ذلك، فإن مطالب الحراك تمكنت من تسييس مسألة أساليب التدبير واكتساب الموارد من طرف الدولة. وذلك من خلال موازنتها مع قانون المجموعات البشرية الحضرية أو الريفية في إمكانية الاستفادة من الحق في الموارد والخدمات، وهو ما يضمن ممارسة المواطنة بصورة كاملة ومكتملة. هذا التوتر بين دولة وملك ومستثمر من جهة وخصخصة موارد الجماعات المحلية من جهة أخرى يستحق بلا شك استكشافه بجدية أكبر، إذا أردنا أن نفهم كيف أن المطالبة بالحق في الموارد والخدمات العامة لحركات الهوامش توصلت إلى زعزعة الحكم القائم في السنوات الأخيرة بهذه الحدّة.

[8] الرابط:
https://www.lemonde.fr/afrique/article/201728/04//nasser-zefzafi-l-insurge-du-rif-marocain_5119611_3212.html

الخلاصة

في محاولة لحصر تنوع وشمولية انتفاضة الهوامش في المغرب، حاولنا حصر ما بدا لنا أنه جوهر تحديات ما بعد 2011. وإذا اعتقدنا أن هذا الطريق يستحق الاستكشاف، فنحن لا نستبعد أن يكون صحيحًا، فقط جزئيًا، أو أنه قد لا يشكل فرضية هيكلية. ومع ذلك، نحن مقتنعون، في ضوء النزاعات المغربية الأخيرة، بأن هذه الفرضية تستحق أن تؤخذ على محمل الجد. في الواقع، يبدو لنا أن الحركات التي تهز الهوامش تؤسس دينامية جديدة للتعبئة وتدفع الدولة لإيجاد سبل جديدة للمفاوضات الظرفية، في غياب قدرة اقتراحية لإصلاح حقيقي للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تستقر عليه القوة السياسية.

قائمة المراجع

Aboulkacem E.K., al., 2018, Droit communautaire en milieux amazighes. Organisation, instrumentalisation, transformation, Institut Royal de la Culture Amazighe, Rabat, Aboulkacem K, Agrour R, Belghazi H, Oubenal M, Wanaim M

Ait Mouss, Fadma., 2011, « Les enjeux de l'amazighité au Maroc », Confluences Méditerranée, 78,: 121-131.

Ait Mouss Fadma & Berriane, Yasmine. 2016, « Droit à la terre et lutte pour l'égalité au Maroc: Le mouvement des soulaliyates », in Contester le droit. Communautés, familles et héritage au Maroc, La Croisée des Chemins, Casablanca, : 87-173.

Ayeb, Habib & Bush, Ray, 2014, « Small Farmer Uprisings and Rural Neglect in Egypt and Tunisia », MERIP Middle East Report, 272,: 2-11.

Benidir, Mohammed. 2017. "Mobilisation Contre l'exploitation Minière. Le Cas de La Mine d'argent d'Imiter Dans Le Sud-Est Du Maroc (2011-2015)." In Anthropologie Des Prédations Foncières. Entreprises Minières et Pouvoirs Locaux, ed. Michèle Leclerc-Olive. Paris: Edition des Archives Contemporaines,: 47–60.

Bayat, Asef., 2009, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East, 1 edition, Stanford, Calif, Stanford University Press, 320 p.

Bergh, Sylvia I., & Daniele Rossi-Doria. 2015. "Plus Ça Change? Observing the Dynamics of Morocco's 'Arab Spring' in the High Atlas." Mediterranean Politics 20(2): 198–216.

Berriane, Yasmine. 2010 « The Complexities of Inclusive Participatory Governance : the case of Moroccan associational life in the context of the INDH », Journal of Economic and Social Research, 12:1, 2010, p.89-111

___ 2016. "Bridging Social Divides: Leadership and the Making of an Alliance for Women's Land-Use Rights in Morocco." Review of African Political Economy 43(149): 350–64.

Bessadi N., 2019, « Au sud du Maroc, nomades et sédentaires se disputent des ressources de plus en plus rares », Middle East Eye édition française.

Bogaert, Koenraad. 2011, « The problem of slums: shifting methods of neoliberal urban government in Morocco », Development and Change, 42, 3, p. 709-731.

2015. "The Revolt of Small Towns: The Meaning of Morocco's History and the Geography of Social Protests." Review of African Political Economy 42(143): 124–40.

2018a. "Imider vs. COP22: Understanding Climate Justice from Morocco's Peripheries." JadMag (6.3): 30–32.

2018b. "Imider y El Movimiento 20 de Febrero: Sobre La Interacción Entre La Lucha Local y Las Protestats de Massas En Marruecos." In Un Siglo de Movilización Social En Marruecos, eds. Laura Feliu, Josep Lluis Mateo Dieste, and Ferran Izquierdo Brichs. Barcelona: Edicions Bellaterra, 409–28.

Catusse M., 2011, « Le "social" : une affaire d'Etat dans le Maroc de Mohamed VI », Confluences Méditerranée, 78, p. 63-76.

Cantoni, R. & Rignall, K., 2019. Kingdom of the Sun: a critical, multiscalar analysis of Morocco's solar energy strategy. Energy Research & Social Science, 51, pp.20–31.

Cornwell Graham H & Atia Mona, 2012, « Imaginative geographies of Amazigh activism in Morocco », Social & Culturel Geography, 13, 3, p. 255-274.

Desrues, Thierry, 2018, « Le Maroc en 2017 : Gouverner la « Monarchie exécutive » ou les logiques de l'autoritarisme », L'Année du Maghreb, 19,: 211-232.

El Kahlaoui, Soraya. 2017. "Au Nom de La Modernité: Dépossession de La Petite Paysannerie et Urbanisation. Le Cas de La Privatisation Des Terres Guich Loudaya à Rabat." Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales: 17–49.

Fanon, Frantz. 2002. Les Damnés de La Terre. Éditions La Découverte & Syros.

Franqueira, Riviera V., 1933, Tierras Guich. Regimens juridicos de la propriedad immobiliaria en el antiguo y moderno Marrueccos, Imprenta Africa, Ceuta, 130 p.

Goeury, David, 2019, « La déprise économique aux origines du Hirak de Jerada », Le carnet du Centre Jacques Berque.

Kipfer, Stefan. 2019, Le temps de la (Dé)-colonisation, Eterotopia, Paris.

Mahdi, Mohamed. 2014. "Devenir Du Foncier Agricole Au Maroc. Un Cas d'accaparement Des Terres." New Medit 13(2): 2–10.

___ 2018, « Les campagnes marocaines...ces marges convoitées », Revue Marocaine des Sciences politiques et Sociales, Hors série.

Moujane, Omar. 2018. « Le mouvement sur la voie 96 d'Imider », Mémoire de Licence, Université Mohammed V, Rabat.

Rignall, Karen. 2016. "Solar Power, State Power, and the Politics of Energy Transition in Pre-Saharan Morocco." Environment and Planning A 48(3): 540–57.

Zeroual, Abdellatif & Oubenal, Mohamed, 2017, « Les transformations de la structure financière du capitalisme marocain », Revue Marocaine des Sciences Politiques : 137-160

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org